# مجلة الدراسات الإيرانية

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية
عن المعهد الدولي للدراسات الإيرانية

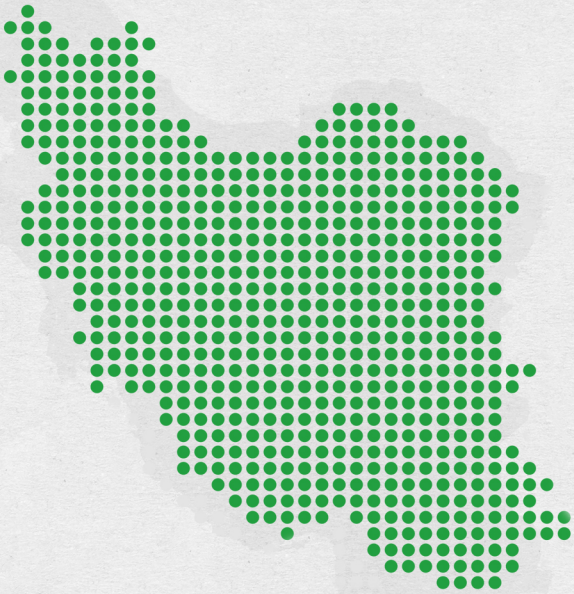


- سؤال السلطة في الفكر السياسي الشيعي المعاصر
- الإصلاح الديني في إيران.. قراءة في ضوء الولاية المطلقة للفقيه
- تأثير «مبدأ الأخطبوط» الإسرائيلي في الصورة النمطية للحرس الثوري الإيران
- الخطاب الإعلامي الإيراني وصناعة التأثير والنفوذ في العالم العربي
- السياسة الإيرانية تجاه الخلافات المغاربية.. الأبعاد وحدود التأثير
- إيران و سياسة التوجُه شرقًا.. دراسة حالة إندونيسيا
- أثر العوامل الداخلية والخارجية على العَلاقات الإيرانية-الكورية الجنوبية



السنة السادسة - العدد السادس عشر - أكتوبر 2022م

16

مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

# مجلة الدراسات الإيرانية

## دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة السادسة – العدد السادس عشر – أكتوبر 2022م

تصدر عن

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

# مجلة الدراسات الإيرانية

**مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية**

المملكة العربية السعودية، الرياض، حيّ الصحافة، طريق الملك فهد
صندوق بريد: 12275 الرمز البريدي: 11473

**للاشتراك السنوي في المجلة عبر موقع «صحافة ديلي»**
www.sahafadaily.com

**سعر الاشتراك: 100 ريال أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي**

**للتواصل مع المجلة عبر البريد الإلكتروني**
JIS@rasanahiiis.com

ISSN: 1658-7464

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ المجلة
دون إشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر الدراسات
دون موافقة إدارة المعهد.

www.Rasanah-iiis.org

Rasanahiiis info@rasanahiiis.com +966112166696

## ضوابـط ومعاييـر النشـر

- أن تكون الدراسة وثيقة الصلة بالشأن الإيراني.
- أن لا تكون الدراسة قد نُشرَت من قبل أو أُرسِلَت إلى جهة نشر أخرى.
- أن تكون الهوامش والمراجع في آخر الدراسة.
- أن توثَّق الدراسة توثيقًا علميًا، مع العناية بالمصطلحات وضبط أسماء الأعلام.
- يفضَّل إرسال المادة عبر البريد الإلكتروني للمعهد.
- أن تكون المادة أصلًا، وأن لا تُرسَل صورة منها.
- لا تعيد المجلة المادة المرسلة إلى أصحابها إذا لم تُقبَل للنشر.
- يُمنَع إعادة نشر أي مادة من موادّ المجلة دون إذن كتابي من رئيس التحرير.
- تخضع الأعمال المرسلة إلى المجلة للتحكيم قبل نشرها.


## الهيئـة الاستشاريـة

أ.د.أحمـد الشـاذلـي

أ.د.رضـوان السيـد

أ.د.صـالـح الـخثـلان

أ.د.عبد الحميـد الأنصـاري

أ.د.محمد السعيد جمال الديـن

أ.د.مـهنـد الـمبـيضـيـن

أ.د يحيى بن محمود بـن جنيـد

د.سلطـان النـعيمـي

د.عبـد الكريـم جـرادات

**رئيس التحرير**
د.محمد بن صقر السلمي

**مدير التحرير**
محمود حمدي أبو القاسم

**هيئة التحرير**
اللواء/م. أحمد بن علي الميموني
د.معتصم صديق عبد الله
د.عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي
د. محمد السيد الصياد
د.يحيى بوزيدي
أحمد شمس الدين ليلة
حشر مجاهد البدراني

**سكرتير التحرير**
أسماء المطيري
محمود جمعه

**إخراج وتنفيذ**
هاني ياسين

# المحتويات


■ سؤال السلطة في الفكر السياسي الشيعي المعاصر

د. محمد السيد الصياد ..... 7

■ الإصلاح الديني في إيران.. قراءة في ضوء الولاية المطلقة للفقيه

د. أحمد سالم ..... 23

■ تأثير «مبدأ الأخطبوط» الإسرائيلي
في الصورة النمطية للحرس الثوري الإيراني

تسعديت كلاليش ..... 43

■ الخطاب الإعلامي الإيراني وصناعة التأثير والنفوذ في العالم العربي

بوشوار ياسين ..... 57

■ السياسة الإيرانية تجاه الخلافات المغاربية.. الأبعاد وحدود التأثير

د.عبد الرزاق غراف ..... 85

■ إيران و سياسة التوجُّه شرقًا.. دراسة حالة إندونيسيا

رضوان رفيع توغو ..... 99

■ أثر العوامل الداخلية والخارجية
على العَلاقات الإيرانية-الكورية الجنوبية

د. محمد شاكر محمد حسين ..... 119

# سؤال السلطة في الفكر السياسي الشيعي المعاصر

**د. محمد السيد الصياد**

باحث في الشأن الأيديولوجي بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية «رصانة»

**مقدمـــة**

من الأسئلة الشائكة والخلافية تاريخيًّا بين الجماعة الشيعية وغيرها من مذاهب وتيارات، سؤال السلطة، وماهية الدولة، وقد اندمجت الجماعة الشيعية الاثنا عشرية في الدول القائمة قبل عصر الغيبة وبعدها، حتى بروز الصفويين بوصفهم فاعلًا سياســيًّا تطييفيًّا ومؤدلجًا، لأنه وفقًا للتصوّر التقليدي في الفقه السياسي الشــيعي، فإن المعصوم هو المنوط به تأسيس الدولة، وأيّ محاولة نحو تأسيس دولــة هي محض افتئاتٍ على مهامّ المعصوم. أما ما اشــتُهِر عن ثورية الجماعة الشيعية، وأنها لم تهدأ طيلة التاريخ، فلم تلبث تخرج من ثورة حتى تشعل أخرى، فذلك لا ينطبق على الشــيعة الاثنا عشــرية بحال، إنما يُراد بــه غالبًا الجماعة الإسماعيلية تارةً، والزيدية تارةً أخرى.

وذلك لا ينفي أن نفرًا من أفراد الجماعة الشيعية الاثنا عشرية ساهموا أو شاركوا في الدول القائمة، السُــنِّية وغير السُنِّية، وتولَّى بعضهم وزارات أو مواقع تنفيذية أخرى تحت سلطة الخلافة العباسية وما بعدها. لكن في نفس الوقت لم يسعوا إلى استلاب الدولة، أو الحُكم باسم المذهب، ومِن ثَمّ كانت الجماعة الشيعية مندمجة إلى حدٍّ كبير اجتماعيًّا وإداريًّا في بِنية الدولة القائمة.

في العصر الحديث، وهو محلّ حديثنا في الدراسة، حدث تجاذُب ونزاع حول سؤال السلطة ومفهوم الدولة داخل الجماعة الشيعية، إذ إنها شعرت بالأزمة والحرج بعد بروز الدولة الحديثة، وتحوُّل الجماعات التقليدية إلى جماعات نشطة وفاعلة، وتحوَّل النظام السياسي إلى نظام مؤسساتي وحديث، فبدأت الأصوات «الإصلاحية» والتجديدية تدعو إلى التوفيق بين التراث الشيعي والعالم الحديث. وبقي تيار تقليدي على إرثه القديم، وبرزت تيارات من داخل التيارات، وأفكار متباينة، وقراءات متعارضة، وتصارعت في ما بينها، حتى وصل بعضها إلى سدّة السلطة، وبقي الآخرون في موقع المعارضة، يشْكون الطرد والإبعاد من خصومهم الشيعة.

وفي هذه الدراسة نسعى لرصد تلك التباينات داخل الجماعة الشيعية المعاصرة، وسبر نظرياتهم في الفكر السياسي، مع محاولة استشراف مآلات كل فريق على مستوى الواقع والتنظير، متّبعين في ذلك منهجًا تحليليًّا واستقرائيًّا، مع ما لذلك من أهمية في تصوّر الواقع على ما هو عليه، حتى يمكن إدراكه، وفهم أبعاده، وسياقاته، ومآلاته.

## أولًا: الإمامة في التراث السياسي الشيعي

قام الفكر السياسي التقليدي الشيعي على ثنائية «العصمة-النصّ»، وبالتالي فإن إشكاليته كانت أكبر من الفكر السياسي السني إبان ظهور الدولة الحديثة، ومواجهة التحولات العالمية منذ بدايات القرن التاسع عشر. لكن، ولكي نعرف حجم تلك التحديات والمأزق الذي وُضِع فيه الفكر السياسي الشيعي التقليدي في زمن الدولة الحديثة، ينبغي أولًا أن نمهِّد ببعض النقاط المهمة التي تمثِّل مرتكزات النظرية السياسية في ينابيعها الأولى لدى الجماعة الشيعية التقليدية. وإذا أردنا فهم الدولة ومهمتها في الفكر السياسي الشيعي المعاصر، فيجب أن نقف أولًا على مفهوم الدولة ودوائر عملها في علم الكلام الشيعي، والمعارك الكلامية التي دارت حولها، لأن تلك المعارك وإن سِيقت في سياق محدّد إلا أن السياقات المعاصرة ليست مختلفة تمامًا عن السياقات القديمة، وكذلك فإن النُّخب الدينية تستلِهم مشروعيتها وشرعيتها من التراث السياسي، ما يضفي نوعًا من القداسة أو حتى الحجية على هذا التراث، وبالتالي فإن فهمه واستيعابه أمرٌ مهم.

### 1. بين الانتظار ورُكْنية الإمامة:

إذا كانت الإمامة بكل فروعها السياسية ليست من العقائد عند أهل السنّة، أو بعبارة الغزالي «النظر في الإمامة أيضًا ليس من المهمات، وليس أيضًا من فن المعقولات، بل من الفقهيات، ثم إنها مثار للتعصُّبات»[1]، أي من الفروع الفقهية والظنِّيات، لا من القطعيات، إذا كانت كذلك عند أهل السنّة بمختلف تياراتهم فإنها عند الشيعة الإمامية

ليست كذلك، بل هي من مسائل الأصول «العقائد»، وليست من الفقهيات، فضلًا عن أن تصير من غير «المهمات». وهي، أي الإمامة، بعبارة الشهرستاني «ليست من أصول الاعتقاد، بحيث يفضي النظر فيها إلى قطع ويقين بالتعيين»[2].

لكنّ المتكلمين الشيعة أوجبوا الإمامة، وقالوا بِركْنيَّتها، فهي من «أصول الدين»، حتى يكاد هذا التقرير أن يكون إجماعًا اثنا عشريًّا، وترتَّبت على هذا القول أحكام خطيرة، كتكفير من لم يؤمن برُكْنية الإمامة عند بعضهم، وفي هذا يقول الشيخ الصدوق: «يجب أن يعتقد أن المنكِر للإمام كالمنكِر للنبوة، والمنكِر للنبوة كالمنكِر للتوحيد»[3]. ويقول الشيخ المفيد: «واتفقت الإمامية على أن من أنكر إمامة أحد الأئمة وجحد ما أوجبه الله تعالى من فرض الطاعة فهو كافر ضالّ، مستحق للخلود في النار». وبعبارة أوضح وأجرأ يقول ابن نوبخت: «دافعو النصّ كفرة عند جمهور أصحابنا»[4]. واختلف الشيعة حول الإمام، وإن قال أكثرهم بالنصّ إلا أنهم تنازعوا في سلسلة الأئمة، فالبيت الحسني يرى الإمامة في أبناء علي وأحفاده من الحسن والحسين من غير نصّ، ومن هُنا خرج زيد بن علي على الأمويين، وخرج محمد بن عبد الله بن الحسن على العباسيين، لكنّ أبا جعفر المنصور رفض كلتا الفتنتين. ويقول الاثنا عشرية إنها في أولاد الحسين وأحفاده، الأكبر فالأكبر، ثم حصل خلاف داخل أحفاد الحسين أنفسهم، فبعد موت جعفر الصادق اختلفوا على الإمام، ثم حصل انشقاق داخلي في كل فرقة، وهكذا. وهذه الاختلافات تتنافى مع النصّ، وتؤول في نهاية الأمر إلى الاجتهاد في تعيين الإمام. وهذا يحيلنا إلى مزيد من البيان عن سؤال الدولة عند الجماعة الشيعية الاثنا عشرية.

**2. الأفول السياسي في زمن الغيبة:**

اعتبر فقهاء الشيعة أن فكرة الدولة أو السلطة غير مطروحة شيعيًّا في ظل غياب المعصوم، فيقول الشريف المرتضى (ت: 435هـ): «ليس علينا إقامة الأمراء إذا كان الإمام مغلوبًا، كما لا يجب علينا إقامة الإمام في الأصلِ، ليس إقامة الإمام واختياره من فروضنا فيلزمنا إقامته، ولا نحن المخاطبون بإقامة الحدود فيلزمنا تضييعها»[5].

ولم تكُن مسألة الولاية المطلقة للفقيه الشيعي وإدارته لكل الشؤون السياسية والفقهية واردةً قبل وصول الخميني إلى السلطة في إيران، لكن وبوصوله إلى السلطة اعتُمِدت نظرية ولاية الفقيه، ثم اعتُمِدت ولاية الفقيه المطلقة سنة 1988م، وصار منظِّرو النخبة الدينية الحاكمة يتحدثون عن كونها ضرورة من ضرورات المذهب، بل ينسبون القول بها إلى أئمة المذهب القدامى. فقبل الصفويين وفي تاريخ الجماعة الشيعية عمومًا لم يسعَ فقهاء الإمامية لإقامة دولة أو نظام سياسي، ولم يملكوا طرحًا سياسيًّا مكتملًا، ولم يسعوا لامتلاك هذا الطرح، لأنه ليس من مهامهم، بل من مهام المعصوم[6].

وفي بعض المراحل التاريخية وصلت تيارات شيعية إلى سدّة السلطة والحُكم، كالبويهيين الزيدية، أو الفاطميين الإسماعيلية، لكن لم تؤدِّ هذه الفاعلية السياسية لتيارات وفرق شيعية مختلفة إلى تغيير عقيدة الاثنا عشرية، بل إنّ مسألة السلطة كانت من معالم الخلاف بين الاثنا عشرية والزيدية الذين يوجبون الثورة والإمساك بالسلطة، وجعلوا الثورة شرطًا في استحقاق الإمامة، ورفضوا مبدأ التقية[7]، بل إنّ الإمام زيد، الذي ينتسب إليه الزيديون، كان ينتقد أخاه الباقر بسبب تنسُّكه وزهده وبُعده عن السياسة، في حين انتسب الاثنا عشرية إلى الباقر الذي انتبذ العمل السياسي، وخالفوا الزيدية بسبب تلك المسألة الجوهرية. في حين أننا سنجد في ما بعد أن الخميني والنُّخب الدينية الإيرانية انتبذت التراث الاثنا عشري، وعادت لتعتمد المنهج الزيدي الثوري في شؤون الدولة والحُكم. وكذلك كانت مسألة السلطة من معالم الخلاف بين الاثنا عشرية والإسماعيلية، الذين انتهجوا نهج الثورات السياسية أيضًا، وأسّسوا دُولًا.

وفي العموم، ظلَّت الجماعة الشيعية الاثنا عشرية عاكفة في الحوزة، منكبَّة على الدرس الفقهي، مع دعمهم ومساندتهم للبويهيين والفاطميين في بعض الأحايين، بحُكم عاطفة القُرب المذهبي. لكنهم لم يسعوا إلى الانقضاض على السلطة، رغم قُربهم منها في أحايين كثيرة.

ولم تكُن الجماعة العلمائية الشيعية تؤمن بالتقوقع الشيعي السياسي، أو العمل على خلق مشروع سياسي خاص بعيدًا عن الشأن العام للأُمّة حينئذ. لذا شارك فقهاء إماميون كبار في السلطة القائمة العباسية وغيرها، وتولّوا بعض المناصب التنفيذية.

فقد تولّى الشريف المرتضى (436 هجري) –وهو من المرجعيات الإمامية التاريخية– مناصب سياسية في عهد الدولة العباسية، وبرَّر ذلك بقوله: «ولم يزَل الصالحون والعلماء يتولّون في أزمان مختلفة من قبل الظَّلَمة»[8]، وهو هُنا لا يشترط العدالة في الحاكم كي يُتعاوَن معه، بل يجري التعاون معه على كل وجه، بغضّ النظر عن عدالته. ولم يؤمن الشريف المرتضى بإقامة نظام سياسي مذهبي، لأنه في نظره «ليس علينا إقامة الأمراء إذا كان الإمام مغلوبًا، كما لا يجب علينا إقامة الإمام في الأصل، ليس إقامة الإمام واختياره من فروضنا فيلزمنا إقامته، ولا نحن المُخاطَبون بإقامة الحدود فيلزمنا تضييعها»[9].

ويبدو أن نظرية المرتضى في التعامل مع جميع الدول وجميع الحُكّام، وعدم شرعية الخروج عليهم، وعدم التفكير في دولة خاصة تمثل الجماعة الشيعية، كانت هي السائدة في الفكر السياسي الشيعي لعدَّة قرون بعد وفاة المرتضى. فقد تولّى علي بن موسى بن طاووس سنة 661هـ/1263م نقابة الطالبين لهولاكو، ثم تولّاها ابنه الأكبر المصطفى من بعده، وسايره في ذلك يوسف الحلي، والد العلامة الحلي الفقيه الشيعي

المعروف، وبرَّرا ذلك بأن الله هو من يختار تلك المناصب، وأنهم لم يسعوا إليها[10]. كما أن ابن المطهر الحلي سعى إلى دعوة أولجايتو للتشيُّع، وبالفعل تحوَّل إلى التشيع قبل أن يأمر مرةً أخرى في مرض موته بإعادة المذهب السنِّي مذهبًا رسميًّا للدولة[11]. وقد استدعى الحاكم السربداري علي المؤيد العالم الشيعي شمس الدين العاملي «الشهيد الأول» إلى خراسان ليكون مرجعًا دينيًّا لهم، يحل ما أشكل عليهم من مشكلات فقهية، ويصير مرجعًا لهم، واحتجّ الحاكم السربداري على العاملي «بحجَّة لا يمكنه الخلاص منها، وهي عدم وجود مرشد في خراسان يرشد الشيعة ويعلمهم الأحكام الشرعية»[12]. ومما جاء في رسالة السربداري إلى العاملي: «فكان الواجب يملي عليك التوجُّه إلى هذه الديار وتعليم أهلها، وإرشادهم، وإلا فسنشكوك أنا وجميع شيعة خراسان إلى النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم، والأئمة الطاهرين»[13]. ورغم أن الحاكم السربداري كان شيعيًّا، فإنّ العاملي لم يذهب إليه، ولم يزعم لنفسه الولاية المطلقة في ذلك الوقت، ما عزَّز الخط الموروث منذ الباقر والمرتضى وغيرهما، وهو خط انتظار المعصوم، مع المشاركة السياسية في أي حكومة قائمة سنّية أو غير سنّية، وعدم السعي بأي صورة إلى تكوين دولة مذهبية تخُص الجماعة الشيعية، أو الانقضاض على الدولة الموجودة. ولم يأتِ في ذهن الحاكم السربداري أمر الولاية أيضًا، فرسالته صريحة في دعوة الناس وتعليمهم وفق المذهب، وربما كان الحاكم السربداري يحتاج إلى فقيهٍ يُشرعِن أفعاله ويوطِّد أركان حكمه. وذلك يعني أن المسافة التي وضعها الفقهاء الشيعة مع الحُكّام الشيعة بقيت -إلى حدٍّ كبير- هي ذاتها التي كانت مع الحُكّام السنَّة[14]، قبل التحوُّل الذي سيحدث في عهد الصفويين.

وحتى أولئك الذين حرَّموا العمل مع السلطان من فقهاء الشيعة -مثل ابن إدريس الحلي- فلم يحصروا التحريم في سلطان سُنِّي أو شيعي، أو معتزلي، بل في كل سلطان سوى الإمام المعصوم، أي إنهم يقولون بالانتظار السلبي التام والامتناع عن أي مشاركة سياسية حتى ظهور المعصوم، سواء كانت مشاركة في حكومة سُنِّية أو شيعية، أو أي حكومة[15].

إذن كان الخط الرئيسي في الفقه السياسي الشيعي هو خط الانتظار حتى ظهور المعصوم، سواء كان انتظارًا تامًّا أو انتظارًا مع مشاركة في إدارة الدولة تحت نفوذ السلطة القائمة، بغضّ النظر عن وثاقتها أو عدالتها، دون ولاية من أي نوع. وصارت تلك السرديات من أصول المذهب، ويمكن القول إن هذه العقيدة تجاه الدولة كانت موقفًا إستراتيجيًّا لا تكتيكيًّا.

واستمرّ هذا الوضع على مستوى التنظير والممارسة لمئات السنين، حتى مجيء الصفويين حين استولوا على بلاد فارس في القرن السادس عشر الميلادي، فجرى

تسييس المذهب إلى حدّ بعيد. فعندما استولوا على بلاد فارس حدث تحوُّل مهمّ في نظرية الفقه السياسي الشيعي، من الانتظار إلى التشاركية بين الفقيه والشاه، وشرعنة الفقيه لحُكم السلطان/الشاه، لكن من الملاحظ أن هذا التحوُّل لم يمَسّ أرضية الفقه الشيعي التقليدية بقدر ما كان توجُّه جماعة من النُّخبة العلمائية استفادت من الدولة الصفوية. وجُوبِه هذا التوجُّه برفض كبير على مستوى القواعد العلمائية، التي كانت ترفض أي مشاركة سياسية في زمن الغيبة، وحتى أولئك الذين لم يروا ضيرًا في العمل مع السلطان في زمن الغيبة لم يُقِرُّوا تأسيس دولة باسم المذهب وتنوب عن المعصوم، لأن كل دولة في نظر هؤلاء هي غير شرعية حتى ظهور المعصوم، ومِن ثَمّ فتأسيس الدولة الصفوية باسم المذهب، ومحاولاتها جذب العلماء الشيعة لإضافة طابع القداسة والشرعية على أعمالها، استفزَّ الجماعة العلمية.

لكن ومع مرور الوقت، ومأسْسة الدولة الصفوية للمؤسسة الدينية الشيعية، بهياكلها وتراتُبيتها العلمية والمالية، فُتِح الباب أمام مشاركات أوسع من العلماء في السلطة، بُغية بعض الموارد المالية[16]. لكن تظلّ تلك المشاركة من باب العمل مع السلطان، لا من باب ولاية الفقهاء، لأن الشاه ظلَّ هو رأس هرم السلطة، وكان بيده تعيين وعزل الفقهاء من مناصبهم الرسمية في الدولة. ويُقال إنّ مشاركة الفقهاء كانت سببًا في تخفيف حدَّة التشيُّع المتطرف، الذي انتهجه الصفويون في بداية حُكمهم[17].

### ثانيًا: الولائيون وسؤال السلطة

انقسم رجال الدين في الثورة الدستورية 1905م إلى قسمين، قسم مؤيِّد للثورة الدستورية، وعلى رأسهم آية الله الخراساني والميرزا النائيني وغيرهما، وقسم مؤيِّد لخط المستبدة، وعلى رأسهم الشيخ فضل الله نوري الذي أهان الدستوريين باعتبارهم إباحيين وعلمانيين. وعندما جاء الخميني في ما بعدُ تبنّى الخط الراديكالي للشيخ فضل الله نوري ضد الدستور وضد الدولة المدنية، ولم يلتفت إلى جهود الدستوريين الذين حاولوا علمنة الدولة علمنة رشيدة أو مؤمنة. وكرَّم الخميني الشيخ فضل الله نوري زعيم المستبدة، وسُمِّي أحد شوارع طهران باسمه، ووُضِعت صورته على طوابع بريد تذكارية[18]. وفي ذلك إعلان رسمي من الولائيين بعودة جذورهم الفكرية إلى الشيخ فضل الله نوري، وموقفه المتطرف تجاه العلمانيين والليبراليين، و«الإصلاحيين»، أو ضد الحداثة ومخرجاتها عمومًا. ولم يكتفِ الخميني والولائيون بذلك، بل تعقّبوا «الإصلاحيين الشيعة»، في الداخل الإيراني وفي الخارج، عبر أذرعهم الولائية والميلشياتية والحوزوية، ما أدى إلى أن يكون وضعهم داخل الجماعة الشيعية حرِجًا وصعبًا، بسبب ما يتعرضون له من تسقيط ديني وسياسي وتشويه. ومن أبرز معالم الفقه السياسي الولائي، ما يلي:

**1. حكومة إلهية:**

يذهب الولائيون إلى أن الولي الفقيه مجعول من قِبَل الله عز وجل وليس مختارًا من الناس، وانتخاب مجلس الخبراء له إنما هو كشْفٌ عنه وليس اختيارًا أصليًّا. ووفقًا لتلك النظرية فإن الإمام/الولي الفقيه لا يستمِدّ شرعيته من الشعب، بل ممن ولّاه منصبه وهو الله، ومِن ثَمّ فإن الحكومة تعتريها القداسة في تصرفاتها وأفعالها. وهي نظرية قريبة من نظرية الحق الإلهي للقديس أوغسطين (354-430م) الذي يذهب إلى أن الإنسان كائن مذنب بطبعه، اعتمادًا على الإثم الأصلي الذي أنزل أبانا آدم إلى الأرض، فلا بد من سلطة قادرة على منع الآثمين من الاستغراق في خطاياهم. واعتبر أن نظام الكون يقضي بوجود طائفة من الناس حاكمة وأخرى محكومة، لأنه ضرورة للعدالة من جهة، ولأنه علاج للإثم الأصلي من جهة أخرى. ومِن ثَمّ فإنّ السلطة الجبرية ضرورية، علاوةً على أن العدل غير قابل للتحقُّق إلا في دولة دينية، تُقيمها الكنيسة/مجتمع رجال الدين، أو تخضع لتوجيه الكنيسة/رجال الدين[19]، لأنّ «مدينة الله» أو «مملكة المسيح» تمثلت أولًا في الشعب اليهودي، ثم في الكنيسة والإمبراطورية المسيحية، ومِن ثَمّ فأي صراع بين «مدينة الله» و«مملكة الشيطان» مصيره في النهاية هو انتصار «مدينة الله»، إذ لا يُوجَد سلامٌ إلا في ظلِّها[20].

ولا توجد أي مؤسسات رقابية تشرف على مداخيل وأفعال المرشد الأعلى، ويبرِّر الفقهاء الولائيون غياب هذه المؤسسات بأنه لا حاجة إليها، نظرًا إلى توفُّر الكوابح الداخلية في شخص المرشد/الولي الفقيه، كالورع والعدالة والأعلمية ونحو ذلك، ومِن ثَمّ فلا حاجة إلى كوابح خارجية، وإلا كان اتهامًا للولي الفقيه، وللجماعة الفقهية برمتها، ونواب المعصوم، باعتبار ذلك انتفاء الثقة بهم، وهو ضد العدالة والوثاقة التي تُشترَط في الفقيه المتصدِّر عمومًا، وفي الولي الفقيه/المرشد الأعلى على وجه الخصوص. ويُرجِع حجة الإسلام محسن كديور القهر والاستبداد في حكومة الولي الفقيه إلى اعتقادها بأنها حكومة إلهية، ويحاول تفكيك أسباب القهر في الدولة الإيرانية تحت حُكم الإسلاميين فيذهب إلى أن نظرية السلطة الشيعية الراهنة تشكَّلت بِنيتها الفلسفية من تفاعُل تاريخي بين أربعة مكوِّنات رئيسية: المكوِّن الأول نظرية الإمام المعصوم، التي طورها فقهاء الشيعة القدامى. المكوِّن الثاني نظرية الملك-الفيلسوف التي طوَّرها أفلاطون. المكوِّن الثالث نظرية ابن عربي التي تربط السلطة المطلقة بالكمال الإنساني. المكوِّن الرابع الحكمة العملية الموروثة عن تقاليد الملك في فارس القديمة[21].

ومِن ثَمّ -ووفقًا لهذا الرأي- فإنّ الاستبداد الذي يستند إلى فلسفة الحق الإلهي يستند إلى أصول عرفانية وبرهانية، وليس استبدادًا عشوائيًّا أملته الظروف السياسية

وســياقات الصراع على الســلطة، ومِن ثَمّ فهو استبداد مستمر باستمرار تلك النُّخب الدينية والمحاضن التي تُشكِّل عقولها في الحوزات العلمية.

وحاصل القول أن نظرية الحق الإلهي عند الخميني والولائيين كانت انقلابًا على الفكر السياسي الشيعي، ففي الوقت الذي تتحوَّل فيه الدول -بفعل ضغط الشعوب وضغط الحداثة والتحديث- نحو المؤسسات وترسيخ حقوق الإنسان والرقابة الشعبية، خرج الخميني ليُحدِث انقلابًا على الحداثة ومنتجاتها، وآلياتها.

ولمبدأ إلهية الحكومة لا بشريتها تنظيرات عديدة في مقولات الخميني، فالحكومة الإســلامية في نظره هي: «حكومة القانون الإلهي علــى الناس»[22]. وفــي موضع آخر يقول: «بل جميع ما يجري في الحكومة وشــؤونها ولوازمها لا بد أن يكــون على طبق القانون الإلهي، حتى الطاعة لولاة الأمر»[23]. وحســب تلك الفلســفة، فعندما يُقال إن الفقيه يكتسب ولايته إذا قبِل به الشعب أو مجلس الخبراء فلا عَلاقة لهذا بالشرعية والمشروعية وفق أدبيات الخميني، لأن الشعب أو مجلس الخبراء لا يمنح الولي الفقيه المشروعية، بل يكشف عن صفاته وولايته فقط أو يُفعِّلها[24]. لذا فإن عزل الولي الفقيه ليس من صلاحيات الشــعب أيضًا، بل ينعزل تلقائيًّا إذا فقدَ صفاته أو شــروط تولِّيه، وهذا مجرد كلام نظريّ، وإلا فكيف يُنفَّذ في الواقع؟ وكيف يعزل الفقيه نفســه إذا فقدَ صفة من صفاته وشرطًا من شروطه[25]؟!

وامتدَّت نظرية التفويض الإلهي عند الخميني إلى ما هو أكثر من حدودها المعروفة تاريخيًّا أو عُرفيًّا، فأعطى نفسه صلاحيات واسعة تمكِّنه من وقف فريضة من الفرائض إذا ارتــأى فيها -بفهمه وبعقله- ضررًا على المســلمين. وحســب عبــارة الخميني: «إنّ الحكومة تستطيع أن تمنع مؤقتًا وفي ظروف التناقض مع مصالح البلد الإسلامي، إذا رأت ذلك، أن تمنع الحج الذي يعتبر من الفرائض المهمة الإلهية»[26].

**2. تهميش العامة في السلطة:**

من مقتضيات القول بإلهية منصب الولي الفقيه عند الولائيين تهميش الجماهير عن أي دور سياسي أو ولاية في تنصيب وعزل المسؤولين الكبار، فحسب حجة الإسلام كديور، في الحكومة الولائية لا يتدخَّل أفراد الشعب -المولَّى عليهم- في إضفاء المشروعية على الحكومة. فالحقل العام ليس من شأن الشعب، ولا يُعَدّ من أمر الناس كي يجري تســليم زمامه إليهم والحصول على رضاهم فيه، بــل هو داخل في أمر الله، فهي منطقة يجب على الشــارع أن يتولّى هو طريقة إدارتها وتدبير أمرها. وقد ترك الشارع أمر هذه المنطقــة إلى الفقهاء، فالقائد هو ولي أمر الناس، وليس مجرد وكيل من قِبَلهم، وعلى هذا الأساس لا يحظى أي قانون بالاعتبار من دون تصديق الولي الفقيه أو المنصَّبين من قِبله. كما أن المسؤول حتى وإن كان مُنتخَبًا من جميع أفراد الشعب لا يمكن له أن يحصل

على الشـــرعية دون التصديق عليه وإقراره من قِبل ولي الأمر/الولي الفقيه. فالناس هم الذين يتعيَّن عليهم في الشأن العام أن يتناغموا مع رأي الولي الفقيه وإرادته، لا أن يكون ولي الأمر هو المنسجم مع الإرادة الشعبية والوطنية[27].

ويُحذِّر مُنظِّرو الولائيين من منْح الشـــعب أي صفة في قرارات سياســـية مصيرية، لأن ذلك نوع من الشـــرك، فيقول آية الله مصبـــاح يزدي: «إنّ مشـــروعية ولاية الفقيه مُستمَدَّة من الولاية التشريعية لله، وأنه أساسًا ليس لأي ولاية أن تكتسب الشرعية من دون الاســـتناد إلى النصب والإذن الإلهيين، بل إن اعتبار شرعية أي حكومة إن لم يكُن هذا الطريق مســـارها فهو نوع من الشرك في الربوبية التشـــريعية لله عز وجل»[28]. وفي عبارة واضحة لا لبْس فيها يقول: «إنّ الشعب لا دور له في الحكم الديني سوى مناصرة الفقيه، وليس له حق انتخابه»[29].

لكن هُنا إشكال مهمّ عن العَلاقة بين الجمهورية وفلسفة الدولة الحديثة ونظرية ولاية الفقيه، هذا الإشـــكال أو التعارُض يُجيب عنه رجل الدين البارز محسن غرويان بصراحة لا مواربة فيها فيقول: «أخذ آية الله الخميني بفكرة الجمهورية مضطرًّا، لكنه لم يكُن من المؤمنين بالجمهورية قط»[30].

وطِبقًا لأُسس المشروعية الإلهية فليس للشعب «حق في انتخاب ولي الأمر، لكن في حال شكَّلت مســـألة عدم الرجوع إلى رأي الشعب وإلغاء مبدأ الانتخاب وسيلة بيد الأعداء للطعن في الإسلام والإساءة إليه، فإنه حينذاك وطِبقًا للعناوين الثانوية، ومن باب الاضطرار، قد يُناط بالشعب دور طقسي وتشريفي»[31].

أي إنّ ما يُقال عن المبادئ الجمهورية الديمقراطية للدولة الإيرانية في عهد الولائيين هـــو من باب التقية المذهبيـــة والبراغماتية السياســـية لضرورة التعامـــل مع المجتمع الدولي ومؤسســـاته، أما واقعيًّا فالمبادئ والأصول التي يؤمـــن بها الولائيون هي النافذة دون غيرها. وكلام حقيقت يؤكد كلام غرويان بأن النظام السياسي الإيراني ما بعد 1979م تأسس على غير إيمان بالجمهورية ومقتضياتها، لكنه اضطرّ اضطرارًا إلى ذلك، ما جعله يلتفّ على هذه المعضلة بمنح الشعب دورًا تشريفيًّا وطقسيًّا فقط، كإجراء الانتخابات وتشكيل البرلمان وتفويض بعض الأمور إليه[32].

ومِـــن ثَمّ فللولـــي الفقيه الحق أن يعمل بمـــا يتوصَّل إليه في اجتهـــاده، وعلى الأمة أن تطيعه بلا مناقشة أو تردُّد، وهو ما يمنحه صلاحيات مطلقة أخرى، ويجيز له ولأي فقيه أن يستولي على السلطة بالقوة، أو الانقلاب العسكري، أو يحتكرها بعد ذلك، ويصادر الحريات والحقوق العامة، ويلغي الأحزاب ويعطِّل مجلس الشـــورى، أو يصدر قوانين جديدة تتعارض مع الدستور أو الشرع، كما أصدر الخميني قانون المحاكم الخاصة

برجال الدين المعمول بها حتى الآن، والمنافية للمساواة الإسلامية، والقوانين الوضعية، التي تحكُم بما تشاء على مَن تشاء كيفما تشاء[33].

**ثالثًا: «الإصلاحيون» ونظرية ولاية الأُمّة على نفسها**

في مقابل نظرية ولاية الفقيه، التي أحدثت نقاشات واستدراكات حوزوية، خرج رجال دين شيعة يعارضون تلك النظرية، ويضعون تصوّرات أخرى مدنية ودستورية مع محاولات تأصيل فقهي وكلامي.

فالمرجعية العليا في النجف عارضت ولاية الفقيه بقوة، وكان لآية الله الخوئي رأي متشدد تجاهها، وكانت ثمة خلافات شخصية بين الخميني والخوئي. وعلى الرغم من أن المرجعية العليا تقليدية و«محافظة»، فإنها لا تؤمن بغير الولاية الحسبية. وهي وإن كانت مرجعية انتظارية تقول بعدم شرعية الدولة في ظلّ غياب المعصوم، لكنها جرت على ما عزَّزه المراجع الكبار بداية القرن العشرين من ارتكاب أخفّ الضررين، فغياب المعصوم والاستبداد ضرران، فإزالة أحدهما أهون من الجمع بينهما، وفق تصوّرات الميرزا النائيني[34]، وبالتالي شرعن الشورى والانتخابات واعتماد الأكثرية ونحو ذلك، ثم مشى السيستاني الذي تولّى زمام المرجعية بعد السيد الخوئي على نفس الدرب، وقال بالاختيار والشورى وما سمَّاه «مقبولية المؤمنين» في عهد الغيبة[35].

وتبدو مسألة «ولاية الفقيه» من أبرز المسائل الخلافية بين النجف وقُم، فالنجف بوصفها مرجعية تقليدية تريد حفظ التقليد الشيعي حتى في أبواب الفقه السياسي، ومِن ثَمّ تعتمد الانتظار والولاية الحسبية، وتخشى في الوقت نفسه من تمدّد نفوذ الولي الفقيه وهيمنته على العراق والنجف، بما يؤثِّر في قراءتها الدينية ومصالحها الإستراتيجية، ذلك أن الولي الفقيه لا يحصر هيمنته وولايته في الداخل الإيراني فقط، بل يمدِّدها لتشمل الجماعة الشيعية كلها، بل الجماعة المسلمة جميعها. في ذات الوقت تخشى قُم من وجود قوة كبيرة ومؤثرة تاريخيًّا كالنجف تهدد نفوذها على عموم الجماعة الشيعية، أو تقف عائقًا دون تمدّد الولاية المطلقة للولي الفقيه.

هذا على مستوى المرجعية العليا والحوزة التقليدية، أما على مستوى «الإصلاحيين» من الفقهاء فقد قال محمد مهدي شمس الدين، الفقيه الشيعي اللبناني، بنظرية «ولاية الأُمّة على نفسها»، وكأنه يمركِز العامة في لُبّ الدولة، أولئك الذين لم يُبالِ بهم الخميني في جهاز الحُكم. ولذا يقول شمس الدين في نقد ولاية الفقيه: «نحن نرى أن الأُمّة هي ولية على نفسها، ونطرح هذه الصيغة مقابل صيغة ولاية الفقيه، وعلى هذا الأساس ندعو لإقامة دول إسلامية في المجتمعات الإسلامية، إذ ينتج كل مجتمع في الجغرافيا السياسية للعالم الإسلامي دولته المناسبة له، ويولِّد مؤسساتها على أساس الفقه العام»[36]. ويرى شمس الدين ضرورة أن يكون الإسلام في الأُمّة لا في الدولة، بمعنى أن

تكون الأُمّة مؤمنة، ولا يلزم من ذلك أن يكون الإسلاميون في السلطة، والسلطة عنده ليست ضرورية لإقامة الإسلام، بل إن الإسلام أوسع من السلطة وأوسع من الدولة، إذ إنه يسري في عروق الأُمّة، وينافح عنه العامة.

ويرفض شمس الدين ممارسة العنف من أجل إقامة «دولة إسلامية» على غرار ما يفعل بعض الإسلاميين السنّة والشيعة، لأن النظام الإسلامي، والحكومة الإسلامية، ومسألة الحُكم برمتها، قضايا غيبية تعبُّدية محضة، وأولوية مشروع الأُمّة عنده «لا تعني استبعاد المشروع السياسي -مشروع الدولة- لكن الأدلة لا تدل على أن عناية الإسلام بهذا المشروع تبلغ حد العمل من أجله، وإن استلزم ذلك حربًا أهلية تهدِّد مشروع الأمة، بل تدل على خلاف ذلك»[37].

وأخيرًا فإن تقرير شمس الدين لنظرية «ولاية الأُمّة على نفسها» جعلته يتمسك بمبدأ الشورى، ويمركِزه داخل الفكر السياسي الشيعي، فيقول: «ينبغي أن يكون مبدأ الشورى في الشؤون العامة أهمّ المبادئ الدستورية السياسية على الإطلاق عند جميع المسلمين، لأن مقتضى أدلة هذا المبدأ من الكتاب والسنّة أنه لا تستقيم شرعية أي حُكم سياسي لحاكم غير معصوم، ولا تستقيم شرعية أي تصرُّف في الشؤون العامة للمجتمع، من دون أن يكون قائمًا على مبدأ الشورى، فيجب على الأُمّة أن تدير أمورها العامة عن طريق الشورى، ويجب على الحاكم أن يحكم عن طريق الشورى، وهو مُلزَم شرعًا اتّباع ما تنتهي إليه»[38].

ثمّة فقيه لبناني آخر، هو محمد حسين فضل الله، الذي تحمّس كثيرًا لنظرية ولاية الفقيه بعد الثورة الإيرانية، ثم تحوَّل في أواخر الثمانينيات عندما قال بنظرية تعدّد الولي الفقيه وأن بالإمكان أن يكون لكل منطقة إسلامية فقيه يتولّى أمرها. وبعد عام 2000م رفض فضل الله نظرية ولاية الفقيه، وقال بثبوتها فقط في حال توقُّف حفظ النظام عليها، وأن بإمكان المسلمين أن يتواضعوا على صيغة أخرى متى أرادوا بشرط ألّا تعارض الإسلام، وبهذا يكون فضل الله قد اقترب كثيرًا من نظرية شمس الدين، وإن لم يُصرِّح بها أو يندمج معها في كل تفاصيلها[39].

هناك تيار تنويري آخر خرج من عباءة الحوزة، لكنه بات محسوبًا على تيارات التنوير والعلمنة، لا على «الإصلاحيين»، ومن هؤلاء المفكر الإيراني محمد مجتهد الشبستري الذي يدعو إلى الديمقراطية الغربية، ويهاجم الحوزة ورجال الدين، لأنهم يضعون الديمقراطية مقابل الدين، وذلك في نظره «يستتبع عواقب سياسية وثقافية خطيرة لهذا البلد -يقصد إيران- وهذه الطريقة من شأنها إخراج الناس وإبعادهم عن ميدان المشاركة السياسية، وفتح طريق الاستبداد والديكتاتورية الجديدة. وفي مقام العمل فإنّ فوائد ومعطيات الحكومة الديمقراطية أكثر بكثير من الأضرار والخسائر الناشئة

من ترك المبادئ الأخلاقية، والآداب والتقاليد الدينية، التي قد تحدث في ظل الحكومة الديمقراطية، والتصدي لمثل هذه المخالفات بآليات العنف والإكراه لا ينفع شيئًا، لا للدين ولا للتدين»[40]. ويذهب عبد الكريم سروش إلى نحو هذا أيضًا، ويرفض الدولة الدينية، والحق الإلهي، ويرى البديل مدنيًّا ديمقراطيًّا[41]. وكذلك مصطفى ملكيان، الذي حاول أن يدرأ التعارض بين الدين والديمقراطية، وارتأى إمكانية الانتخاب بين أهل القراءات المختلفة للدين، دون احتكار قراءة أو استبعاد وطرد أصحاب رؤية وقراءة أخرى، وهو في نفس الوقت يرى استحالة أن تكون الحكومة دينية وديمقراطية، فهي إما دينية وإما ديمقراطية[42].

إذن يبدو أن النجف في مواجهة قُم، ويبدو أن «الإصلاحيين» والتنويريين على ما بينهم من خلاف، هم جميعًا في مواجهة ولاية الفقيه، ويرون الديمقراطية طريقًا أمثل لرأب الصدع، وإدارة الدولة في العصر الحديث، بما فيها من أطياف وأديان وأعراق وأجناس شتى. وتتفق النجف كثيرًا مع تلك الرؤية، إلا أنها ترفض هيمنة الديمقراطية على ثوابت الدين، بمعنى ألا تُمَس ثوابت الدين، وأن تبقى فاعلة في شرايين الدولة، وتلك هي رؤية الآخوند والنائيني، وبالتالي فإن النجف وجزء من «الإصلاحيين الشيعة» المعاصرين يمثلون الامتداد الطبيعي لـ«الإصلاحية الشيعية» القديمة.

**خلاصة**

نخلُص من ذلك كله إلى وجود تباينات داخل الفكر السياسي الشيعي المعاصر حول سؤال السلطة وماهية الدولة، فثمّة رؤية تراثية تقليدية تؤصِّل لفقه الانتظار السياسي، وتلك نظرة قديمة منذ نشأة التشيُّع الاثنا عشري، حتى سمَّاهم أبو حامد الغزالي الفقيه الشافعي بـ«المنتظرة». وكان التشيُّع الزيدي والإسماعيلي هو التشيُّع السياسي حينئذٍ، وإن كان بعض الاثنا عشرية حاولوا الانقضاض على السلطة في بعض المراحل التاريخية، لكن دون غطاء شرعي ديني. وفي العهد الصفوي حاولت السلطة تسييس المذهب وتعزيز شرعيتها بتقريب حاشية من رجال الدين يؤصِّلون صنيعها، في مواجهة العثمانيين في الخارج والقزلباش في الداخل. ثم في العصر الحديث وجد مراجع الدين أنفسهم في مأزق تجاه المتغيرات السياسية والتحولات الإقليمية والدولية، مع نشوب عدد من الثورات واعتراضات العامة والتجار، الذين كانوا يلجؤون إلى رجال الدين لرفع الضرر الواقع عليهم من السلطة السياسية (وهو ما اختفى في ما بعد، لما صار رجال الدين هم السلطة التي تُوقِع الظلم على الناس)، فبدأ البحث عن حل لتلك المشكلة، حتى بدأ بعض الفقهاء والمراجع يؤصِّلون للشورى والديمقراطية، وتيار آخر يريد إبقاء الوضع الاستبدادي على ما هو عليه، حفظًا للمصالح المالية والنفوذ السياسي الذي يتمتعون به، ثم بات هذان الفريقان يتحكمان في المشهد الشيعي حتى اليوم، فريق

يقول بولاية الفقيه وإبقاء الولي الفقيه وحاشيته من الفقهاء في سدّة السلطة السياسية وهرم الجماعة الشيعية، وفريق لا يرى حلًّا سوى الدولة الديمقراطية المدنية والشورية، مع خلاف في الجزئيات والتفاصيل داخل كل فريق. لكن ثمة فريق محتكر لقراءة دينية وطارد لما عداه من فرق وما سواه من قراءات، هذا الفريق يزعم الولاية المطلقة للفقيه الإيراني على عموم الشيعة، لا الإيرانيين وحدهم، بل يسحبون ولايته على عموم الجماعة العلمائية، ويُخضِعون غيره من مراجع لولايته ووصايته.

ولا يمكن تجاهل أن هذا الفريق يمسك بزمام الدولة الإيرانية الآن، ويملك النفوذ الاقتصادي والعسكري والسياسي ومقدرات الدولة بين يديه، وبالتالي فإن بقية النظريات هي مجرد تنظيرات في فراغ الفكر الفلسفي والفقهي والكلامي السياسي، دون وجود فرص حقيقية للوصول إلى سدّة الحُكم لتطبيق الدولة المدنية المنشودة. أيضًا فإن الولائيين لم يغلقوا الحياة السياسية في طهران فقط، بل أغلقوها في العراق ولبنان وسوريا واليمن، ومارسوا الوصاية السياسية في كل تلك البلدان، وحاولوا جعل تلك البلدان وشعوبها ومقدراتها تحت ولاية الولي الفقيه، وبالتالي فإن «الإصلاحيين الشيعة» خارج إيران يواجهون نفس الأزمات التي يواجهها «الإصلاحيون» الإيرانيون.

## المراجع والمصادر


(1) أبو حامد الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، (السعودية-جدة: دار المنهاج، 2019م)، ص390.
(2) أبو الفتح الشهرستاني، نهاية الإقدام في علم الكلام، مراجعة عبد الحميد مدكور، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2018م)، ص817.
(3) حيدر حب الله، اتجاهات العقلانية في الكلام الإسلامي، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2014م)، ص433.
(4) المرجع السابق، ص433.
(5) الشريف المرتضى علي بن الحسين، الشافي في الإمامة، 1/ 112. و محمد السلمي، ومحمد الصياد: الفقيه والدين والسلطة.. جدلية الفكر السياسي الشيعي بين المرجعيتين العربية والإيرانية، (الرياض: مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية 2017م)، ص14.
(6) د. محمد سليم العوا: المدارس الفكرية الإسلامية، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2016م)، ص139. و محمد السيد الصياد، فقه الانتظار.. التيارات الدينية الإيرانية والصراع على الحق المطلق للفقيه في الولاية، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية 2018م)، ص8.
(7) الفقيه والدين والسلطة، ص-55 56، مرجع سابق.
(8) علي إبراهيم درويش، السياسة والدين في مرحلة تأسيس الدولة الصفوية، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013م)، ص305.
(9) الشريف المرتضى علي بن الحسين: الشافي في الإمامة 1/ 112، و علي فياض: نظريات السلطة في الفكر السياسي الشيعي، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2010م)، ص124، و الفقيه والدين والسلطة، ص14 وما بعدها.
(10) علي إبراهيم درويش، السياسة والدين في مرحلة تأسيس الدولة الصفوية، ص306.
(11) ممدوح رمضان، إيران السنّية.. الحياة الدينية في إيران قبل الصفويين، (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات 2018م)، ص176، وما بعدها.
(12) المرجع السابق، ص201.
(13) المرجع السابق، ص201.
(14) جواد شير: ثيولوجيا التشيع السياسي، (بيروت: دار الرافدين، 2017م)، ص250.
(15) أحمد كاظم الأكوش، عرش الفقيه.. الإرهاصات التاريخية والمباني الفقهية لولاية الفقيه، (بيروت: دار الرافدين 2018م)، ص145، وفيه تفصيل عن رأي ابن إدريس الحلي في المشاركة السياسية، أو ما يُسمى في الأبواب الفقهية بـ«العمل مع السلطان».
(16) روى متحدة، بردة النبي.. الدين والسياسة في إيران، ترجمة رضوان السيد، (بيروت: المدار الإسلامي2019م)، ص255.
(17) فرهاد دفتري، تاريخ الإسلام الشيعي، (بيروت: دار الساقي، 2017م)، ص112.
(18) على سبيل المثال: روى متحدة، بردة النبي.. الدين والسياسة في إيران، ص454. و حول الصلة بين فضل الله نوري ورجال التيار الولائي: أحمد الكاتب، الشرعية الدستورية في الأنظمة السياسية الإسلامية المعاصرة، (بيروت: دار الانتشار العربي، 2013م)، ص121، ص167.
(19) توفيق السيف: رجل السياسة دليل في الحكم الرشيد، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2011م)، ص84.
(20) حورية مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية 2017م)، ص169.
(21) توفيق السيف، حدود الديمقراطية الدينية ص153. و عبد اللطيف الحرز: من العرفان إلى الدولة التصوُّف في فكر الإمام الخميني والشهيد الصدر، (بيروت: دار الفارابي، 2011م)، ص99 وما بعدها.
(22) الخميني، الحكومة الإسلامية ص79.
(23) الخميني: كتاب البيع ص461. و علي فياض: نظريات السلطة، ص225.
(24) صادق حقيقت: توزيع السلطة في الفكر السياسي الشيعي، ص284.
(25) الفقيه والدين والسلطة، ص123.
(26) رسالة الخميني إلى رئيس الجمهورية علي خامنئي، صحيفة «كيهان» الفارسية، طهران، عدد 13223، (01 يناير 1989م)، وأوردنا الرسالة كاملة في كتاب: «الفقيه والدين والسلطة»، ص113.
(27) محسن كديور: الحكومة الولائية، ص19.
(28) الفقيه والدين والسلطة، ص124.
(29) المرجع السابق، ص124.
(30) السيف، حدود الديمقراطية الدينية ص176.
(31) صادق حقيقت: توزيع السلطة في الفكر السياسي الشيعي، ص268.
(32) المرجع السابق، ص301.
(33) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، (بيروت: دار الشورى للدراسات والإعلام 1997م)، ص436.
(34) محمد جميل المياحي، العراق والسيستاني، (بغداد: دارانكي للنشر والتوزيع، 2019م)، ص287، ص368.
(35) خوان كول، آيات الله والديمقراطية في العراق، (بيروت: دار الرافدين، 2019م)، ص65-46-23.

(36) زكي الميلاد، الشيخ مهدي شمس الدين والإصلاح الديني، الاجتهاد نت، (د.ت.)، تاريخ الاطلاع: 11 سبتمبر 2022م، https://bit.ly/3d7csxA

(37) المرجع السابق.

(38) حيدر حب الله، شمول الشريعة، (بيروت: دار الروافد، 2018م)، ص420–414. وزكي الميلاد، الشيخ مهدي شمس الدين والإصلاح الديني، مرجع سابق.

(39) محمد السلمي، ومحمد الصياد، الفقيه والدين والسلطة، ص206.

(40) محمد مجتهد الشبستري، نقد القراءة الرسمية للدين، (بيروت: دار الانتشار العربي، 2013م)، ص149.

(41) عبد الكريم سروش، أرحب من الأيديولوجيا، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2014م)، ص96–91.

(42) مصطفى ملكيان، الشوق والهجران، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2009م)، ص334–332.

# الإصلاح الديني في إيران..
# قراءة في ضوء الولاية المطلقة للفقيه

د. أحمـــد سالـــم

أستـاذ الفلسفـــة بجامعـــة طنطـا

## مقدمـــة

أســـهَم الاختلاف بين المســـلمين حول ولاية أمر المســـلمين وإمامتهم منذ وفاة عثمان بن عفان في بروز تيارات وفرق ومذاهب، فقد انشـــقّ المسلمون في صراع بيـــن علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي ســـفيان في موقعـــة صفين عام (40هـ)، وكانت تلك الموقعة هي بداية انشقاق المسلمين أحزابًا سياسية حول مَن الأحقّ بالخلافة، فالشيعة يقولون الإمامة في آل البيت من نسل الحسين، وأهل السنّة يقولون الأئمة من قريش، والخوارج يقولون الأئمة في أيّ أحد من المســـلمين ولو عبد أجدع، شـــرط أن يكون تقيًّا عادلًا. وقد بيَّن الشهرستاني الخلاف في ذلك بقوله: «ما سُـــلَّ سيف في الإســـلام مثلما سُـــلَّ في قضية الإمامة»[1]. ومن هنا أصبحت قضية الإمامة قضية مركزية في قضايا العقيدة لدى الشيعة، لأن بها تكتمل أصول الاعتقاد الديني، وترتَّب على ذلك قيام أهل السنّة والأشاعرة بالردّ على الشـــيعة في قضية الإمامة، فأُلحِقت قضية الإمامة كقضية فرعية بكتب عقائد أهل السنّة عامةً، والأشاعرة منهم خاصة.

(1) الشهرستاني، الملل والنحل، تحقيق جميل صدقي، (بيروت: دار الفكر العربي للطباعة والنشر، 1997م)، ص 24.

نلاحظ إذن أن منطلق اختلاف المسلمين كان سياسيًّا، وانتقل إلى البُعد الديني، ليشكِّل المذاهب الدينية المختلفة حول الإسلام، فأصبحوا معتزلة، وشيعة، وخوارج، ومرجئة، وأشاعرة، وأهل حديث، وماتريدية. وتعالج دراستنا طبيعة الخصائص المؤسِّسة للشيعة الاثنا عشرية الإمامية، وكيف ترسَّخَت عبر حركة التاريخ ضمن المدوَّنات العقائدية، وكيف جرى توظيف هذه المذاهب في بناء الدولة الصفوية في إيران. فما خصائص هذه المذاهب؟ وكيف بزغت محاولات «الإصلاح الديني» المعاصر لتقدِّم رؤية نقدية للمذهب في إيران؟ وكيف واجهت هذه المحاولات صعوبات جمَّة في محاولة كسر الطوق المغلق للعقيدة الشيعية الاثنا عشرية؟ وهل نجحت محاولات الإصلاح التي ظهرت على يد أمثال علي شريعتي، وعبد الكريم سروش، ومحمد مجتهد الشبستري، وغيرهم، في كسر الطوق المغلق لهذه العقيدة؟ تلك الأسئلة تطرحها دراستنا هذه، محاوِلةً الإجابة عنها.

## أولًا: هل عقيدة الشيعة الاثنا عشرية منفتحة أم مغلقة؟

على الرغم من نشأة التشيُّع مبكرًا فإنّ المدوَّنات التي تتعلق بعرض أصول المذهب الشيعي قد تخلّفت في مرحلة متأخرة في القرن الرابع الهجري، بظهور الكتابات الشيعية المهمّة منذ هذا القرن، وصولًا إلى اللحظة الراهنة، وحاولت هذه الكتابات أن تدشِّن لهوية المذهب الشيعي واختلافه عن بقية المذاهب الإسلامية.

وتمثِّل قضية الإمامة قضية مركزية في الفكر الشيعي عامةً، وينظرون إليها على أنها عقيدة دينية، لا سياسية، «فالإمامة عند الشيعة الإمامية عقيدة دينية وليست أمرًا دنيويًّا أو مصلحيًّا، والأئمة الذين يتولَّون هذه الإمامة إنما يتولَّونها بوصية من الرسول، وقد أوصى الرسول إلى علي، وعلي أوصى إلى الحسن، والحسن أوصى إلى الحسين، وهكذا حتى يصل الأمر إلى جعفر الصادق، ومن بعدُ يكون الاختلاف بين الاثنا عشرية والإسماعيلية، فهؤلاء يقولون لإسماعيل، وأولئك يقولون لموسى الكاظم، ومن بعد موسى الكاظم لعلي الرضا، ومن بعدُ لمحمد الجواد، ثم علي الهادي، ثم حسن العسكري، ومن بعده لابنه محمد وهو الإمام الاثنا عشري، وهو الإمام الغائب»[1].

وذهبت الاثنا عشرية إلى أن «الإمامة ليست من المصالح العامة التي تُفوَّض إلى نظر الأمّة ويتعيَّن القائم بها بتعيُّنهم، بل هي ركن الدين وقاعدة الإسلام، ولا يجوز للنبي إغفاله ولا تفويضه إلى الأمة، بل يجب عليه تعيين الإمام لهم، ويكون معصومًا من الكبائر والصغائر، وأنّ عليًّا رضي الله عنه هو الذي عيّنه صلوات الله عليه بنصوص ينقلونها ويؤدونها على مقتضى مذهبهم»[2]، ومن هنا ترى الشيعة الاثنا عشرية أن الإمامة بالنص والتعيين، لا بالاختيار كما يرى أهل السنّة والجماعة.

ويؤكد الشيعة الاثنا عشرية وجوب الأفضل، ولا توافق على إمامة المفضول، إذ يرون أن «أئمتهم ورثوا علوم النبي وعلوم الأنبياء جميعًا، وقد ظهرت هذه العقيدة واضحة في عهد الإمام جعفر الصادق. ولا توافق للشيعة الإمامية على إمامة المفضول مع وجود الأفضل، لأن ذلك مخالف للقرآن الكريم، وإذا كان الإمام إمامًا لرعيته في أحكام الدين وعلومه ومبادئه وَجَب أن يكون الأفضل منهم وأكثرهم علمًا وعبادة»[3].

ولقد أدَّى تصوّر الشيعة لمركزية العلم لدى سلسلة الأئمة إلى أن أصبح العلم الديني مغلقًا، بل «أصبح الإمام مصدر التشريع بعد القرآن والسنّة المؤكدة عن طريق أهل البيت، فلا يقبل الشيعة إسنادًا إلا عن طريقهم، فالإمام وارث العلم النبوي، وإنما يعلو على البشر باتصاله الدائم بالعلم الإلهي، ولم يصل إلى هذا عن اكتسابه واعتماد الدليل، بل ينقدح العلم في نفسه انقداحًا، وأنه منه وفي طبيعته ومادته انتقل العلم الغيبي بعد سلسلة طويلة في أرواح الروحانيين من الملائكة والأنبياء، وفي البدء كانت هناك مادة نورانية، انتقلت من نبي إلى نبي ووصلت إلى محمد ومنه إلى علي وفاطمة، واجتمع النور في الأئمة الفاطميين»[4].

وإذا كان علم الأئمة أحد مصادر الأحكام فإنّ الشيعة الاثنا عشرية على خلاف السنّة ترفض ما يُسمَّى بالإجماع أو القياس، ولا اجتهاد إلا من خلال الأئمة المختارين، إذ ينظر الشيعة الاثنا عشرية إلى أن «الإمام مصدر الأحكام، وله وحده التصرف المطلق في أعناق المسلمين، وكل ما يُسمَّى حلالهم وحرامهم، وكما أنهم لم يوافقوا أهل السنّة على الإجماع، ولم يوافقوا أكثر وأكثر على القياس، فحين حرَّفوا القياس لجؤوا إلى الحُكم المباشر من الإمام، يُلقيه إليهم عن قلق أو عن اجتهاد، ولا بد أن يكون اجتهاده مبرَّأ من العيوب، معصومًا من الخطأ، لا إجماع إذًا ولا قياس، وإنما نص قرآني، أو حديث عن إمام من الأئمة، أو اجتهاد أشبه بصلصلة الجرس»[5].

ومِن ثَمّ يرى الشيعة الاثنا عشرية أن الدين لا يمكن تحقُّقه التامّ دون ولاية الإمام، لذا يعتبرونها «أصلًا من أصول الدين لا يتمّ الإيمان إلا بالاعتقاد بها، ولا يجوز فيها تقليد الآباء والأهل والمربِّين مهما عظموا وكبروا، بل يجب النظر فيها، كما يجب النظر في التوحيد والنبوة»[6]. ونحن نعتقد أن قضية الإمامة هي العقيدة المركزية في الفكر الشيعي الإمامي، لأنها وحدها التي تملك حق تفسير التوحيد والنبوة، ولا تنفتح المعرفة بالدين إلا من خلالها، ولها حق توجيه الناس في أصول الاعتقاد، وفي أحكام الفقه.

ويؤكد الشيعة الاثنا عشرية أهمية عصمة الأئمة من الخطأ والسهو، لأنها امتداد لسلسلة النبي، فيقول الفيومي: «يُعتقَد أن الإمام كالنبي يجب أن يكون معصومًا من جميع الرذائل، ما ظهر منها وما بطن، من سن الطفولة إلى الموت عمدًا وسهوًا، كما يجب أن يكون معصومًا من السهو، والخطأ، والنسيان، لأن الأئمة حفَظَة الشرع والقوّامون

عليــه، وحالهم في ذلك حال النبي، والدليــل الذي اقتضى أن نقول بعصمــة الأنبياء هو نفسه الذي يقتضي أن نعتقد بعصمة الأئمة »[7].

ونتيجــة لهذه العصمة فإنّ الشــيعة الاثنا عشــرية يرَوْن أنه لا يجــوز وقوع الخطأ من الإمام، وذلك «لما كان نصب الإمام واجبًا على الله تعالى استحال صدور الذنب منه، إذ لو صدر عنه الذنب لجوَّزنا الخطأ في جميع الأحكام التي يأمرنا بها، وذلك مفسدة عظيمة »[8].

ونتيجة لتصوّر الاثنا عشرية للأئمة بهذه الصورة من الكمال، فقد تجدهم يتكلمون عن الأئمة بصورة تجاوز فاعلية صورة النبي –صلى الله عليه وسلم– وأن نسل علي هو النسل المختار الفاعل والمؤثر في التاريخ، وأسندوا إليهم كل فاعلية في حياتهم، فهم يرَوْن أن الأئمة «إنما هم عباد مُكرَمون اختصهم الله تعالى بكرامته وحباهم بولايته، إذ كانوا في أعلى درجات الكمال اللائقة في البشــر، من العلم والتقوى والشجاعة والكرم والعفة، وجميع الأخلاق الفاضلة، والصفات الحميدة، لا يُدانيهم أحد من البشــر في ما اختُصّوا به، وبهذا اســتحقّوا أن يكونوا أئمة وهُداة، ومرجعًا بعد النبي، في كل ما يعود إلى الناس من أحكام وحِكَم، وما يرجع إلى الدين من بيان وتشريع، وما يختص بالقرآن من تفسير وتأويل »[9].

وهنا نرى أن الشيعة أغلقت العلم على الأئمة، ومنحتهم العصمة وعدم الخطأ، فأصبح العلم مغلقًا لدى الاثنا عشرية على الأئمة، ومن بعدهم على الفقهاء المختارين.

ويبدو واضحًا أن الشــيعة أضفت القداســة على تعاليم الأئمة، وبات الاثنا عشرية يعتقدون أن «أمرهم أمر الله تعالى، ونهيهم نهيه، وطاعتهم طاعته، ومعصيتهم معصيته، ووليهم وليه، ولا يجوز الرد عليهم، والرد عليهم كالرد على الرسول –صلى الله عليه وسلم– ، والرد على الرسول كالرد على الله تعالى، فيجب التسليم لهم، والانقياد لأمرهم، والأخذ بقولهم. ولهذا تعتقد أن الأحكام الشرعية الإلهية لا تُستَقى إلا من غير مائهم، ولا يصح أخذهــا إلا منهم، ولا تفرغ ذمّة المكلف إلى غيرهم، ولا يطمئن بينه وبين الله إلى أنه أدى ما عليه من التكاليف المفروضة إلا من طريقهم. إنهم كســفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلَّف عنها غرق في هذا البحر المظلم المالح الزاخر بأمواج الشُبَه والضلالات، والادّعاء والمنازعات »[10]. وهنا أصبح للأئمة سلطة كونية على أهل الأرض، في الماضي والحاضر، بل وفي مسار المستقبل.

في ضوء ما ســبق، كانت تُروَى الأساطير حول الأئمة الشيعة، ومجالات تقديمهم في الذهنية الشعبية، وبيان كرامتهم اللانهائية في المخيال الشعبي الشيعي، وتظل عقائد الشــيعة الإســلامية أصولًا في عقائد بلاد فارس القديمة، و« كان ممن يتصل بعقائد الفرس القديمة في بعض المسلمين أنهم كانوا ينظرون إلى ملوكهم كأنهم كائنات إلهية اصطفاهم الله للحكم بين الناس، وخصّهم بالسيادة، وأيّدهم بروح من عنده »[11].

ومـا بين غيبة المهدي المنتظر حتى رَجْعته، ينتقل الشـيعة من ولاية الإمام إلى ولاية الفقيه، فالفقيه له أن يحِلّ في ولايته على عوامّ الناس في المذهب الشيعي الإمامي، «إذ تلقَّوا عن الإمام العسـكري أنه روى عن جده الإمام الصادق أنه من كان من الفقهاء صائنًا لنفسـه، حافظًا لدينه، مخالفًا لهواه، مطيعًا لأمر هـؤلاء، فللعوام أن يقلِّدوه، وهو الفقيه الذي يُعرَف بآيـة الله، له نفس ما للإمام مـن التقديس والتعظيـم والخضوع والانقياد لأوامره واجتهاده، ولا يحق لأحد أن يعترض على اجتهاده وأحكامـه، وتعبِّر الأفكار الاثنا عشرية عن ذلك، كأن الله تعالى جعل للفقيه كل ما جعل للإمام من حيث رئاسته على كل الأنام، وسلطته على سـائر العباد، وإدارته لأمور الملة، وإمامته لقيادة الأمة لتفقيه القوانين الدينية، وتدبير الشؤون الحيوية»[12].

ولذا نقل المذهب الاثنا عشـري الروح الكهنوتية من ولاية الإمام إلى ولاية الفقيه، ومنح الفقهاء سـلطة كبيرة في تسيير جماعة هذا المذهب، «فبعد عصر الغيبة الكبرى لحِق بالفكر الشيعي الاثنا عشري ما يُعرَف بالخُمس، وهو أن يخصص الشيعة في كل أنحاء العالم –من الاثنا عشـرية– خُمس مكاسـبهم وأرباحهم للإمام الغائب، وبما أن الإمام غير موجود، ويوجد من ينوب عنه، فيجب تسليمه إلى المجتهدين والفقهاء الذين يمثِّلون الإمام»[13]. ومِن ثَمّ فقد أُلحِقت بالمذهب الشـيعي الاثنا عشري بعد غيبة الإمام الكبرى مسألة استمرار ولاية الأئمة عبر الفقهاء وولايتهم، وتخصيص الخُمس من أتباع الإمام الغائب لرجال الدين.

وما بين غيبة الإمام ورجعته، يعيش المؤمن الشـيعي الاثنا عشـري في حالة إيمانية تعتمـد التقية سـبيلًا ونهجًا في التعامل مـع الآخر. والتقية هي صمت الشـيعي وعدم إعـلان هُويّته خوفًا مـن الاضطهاد والحصار، ولهذا يذهب حيـدر أمولي إلى أن «جميع أسـرار الله، وجميع الأسرار الإشراقية، والحكمة الإلهية، هي أمانات أُودِعت في قلب الأولياء، ولا نسـلِّمها إلى مَن لا حقَّ له فيها، فهي تتجـاوز قدرته وقوة تحمُّله في آنٍ واحد، لأنها مقتضيات الشريعة والغضب الإلهي، وهذا هو السبب في أن الأئمة أنفسهم ألزموا مريديهم التقية»[14].

والواقع أن المذهب الشيعي الاثنا عشري الذي يتمتع بخصائص معينة، يمنح الأئمة العصمة ويضفي عليهم القداسـة، ويمنحهم الحق في التشريع وراء الكتاب والسنّة، وينقل الولاية من الأئمة إلى الفقهاء منذ الغيبة الكبرى، لتحِل ولاية الفقهاء كسلسـلة ممتدة في الزمن الدائري حتى يعود المهدي المنتظر، فيغلق دائرة الزمن بظهوره، وينتهي زمن الفتنة، ويكُفّ الشـيعة عن ممارسة التقية بنزول المهدي. وهذا هو التصوّر الجامد لحركة التاريـخ الدائرية في المذهب الشـيعة الاثنا عشـري. ولقد جرى ترسـيم هذا المذهب في بلاد فارس مذهبًا رسـميًّا للدولة الصفويـة (1501–1736م) وما بعدها إلى

الآن، فيقول هنري كوربان: «إنّ الشيعة الاثنا عشرية هي الدين الرسمي منذ ما يقرُب من خمسة قرون للأمّة الإيرانية، لكن منذ بدايات انغراس الإسلام في إيران فإنّ بيئات عديدة تؤيد اصطفاء الإيرانيين لهذا الشكل من الإسلام»[15]، وهو ما يؤكده الفيومي في ربط عقائد الشيعة بعقائد فارس القديمة، فيقول: «وكان مما يتصل بعقائد الفرس الدينية لبعض المسلمين أنهم كانوا ينظرون إلى ملوكهم كأنهم كائنات إلهية اصطفاهم الله للحُكم بين الناس وأيّدهم بروح من عنده»[16]. لذلك فإن التشيُّع الصفوي يختلف عن التشيُّع العلوي في الروح الفارسية العرفانية التي سيطرت عليه، وكذلك الميل الأُخروي إلى الدين بوصفه بديلًا عن الروح العمرانية الدنيوية له.

وفي ضوء ما سبق من وجود مذهب ديني اثنا عشري يسود في إيران، له رجال دين ملالي على رأسهم آية الله، الذي يتمتع بسلطة روحية تتجاوز السلطة السياسية لرئيس الدولة، بل له حق الولاية على رئيس الدولة نفسه، تعضَّدت السلطة الدينية بعَلاقة وشيجة بالسلطة السياسية، وهذا هو النظام المغلق الذي ترسَّم في فارس لأنه يوافق مزاجها الثقافي. ولنا أن نتساءل: ما حقيقة دور حركة «الإصلاح الديني» في إيران؟ وما الهدف الذي رغِبت فيه هذه الحركة في موقفها من التديُّن الرسمي؟ وهل نجحت حركة الإصلاح في أهدافها، أم أن المذهب الشيعي الإمامي نجح في طرد كل محاولات الإصلاح خارجه نتيجة لجمود المذهب برموزه وتعاليمه وشخوصه ونظامه؟ أسئلة تطرح حقيقة دور أعلام مفكّري «الإصلاح الديني» في إيران في مواجهة نظام «الملالي»، فما عساها تكون النقاط التي ركَّز عليها بعض أعلام حركة «الإصلاح الديني» في مواجهة هذا المذهب المغلق؟

### ثانيًا: «الإصلاح الديني».. نقد السلطة الدينية الكهنوتية

اهتمّت حركة «الإصلاح الديني» في إيران بنقد السلطة الكهنوتية لرجال الدين في المذهب الاثنا عشري، وذلك بما تملكه من سلطة واسعة على العوامّ، وعلى حركة المجتمع في إيران. ويرى علي شريعتي (1933–1979) أنه «بعد انقضاء فترة الأنبياء العظام الذين بلَّغوا الدين واضحًا، وصادقًا، وقع مصير الدين في أيدي قوّات استعمارية مضادة للإنسانية، تُسمَّى بأسماء كالطبقة الروحانية، والطبقة المعنوية، والطبقة الصوفية، وطبقة الرُّهبان، وطبقة القسيسين، فاتّخذوا من الدين وسيلة لاستحمار الناس، والاستحمار الفردي والاجتماعي، لأن الدين يعتني ويهتم بكليهما، وبالأخصّ الإسلام الحنيف»[17].

ويكشف علي شريعتي عن مدى التعاضد بين السلطة الدينية والسلطة السياسية، ويرى أن أصحاب السلطة الدينية برَّروا للسلطة السياسية التحكُّم في رقاب الناس، وتأييد استعباد البشر، والاستبداد بهم[18].

وينتقد عبد الكريم سروش (1945– ...) رجال الدين داخل المؤسسة الدينية الإيرانية، لأنهم يرتزقون من عملهم، ويفقدون المصداقية، فيقول: «إنّ رجال الدين إذا أرادوا أن يكون كلامهم مؤثرًا في واقع الناس، وفي حركة الحياة، فلا بد أن يقطعوا حبل معيشتهم من مخزن الدين، فإن كلام الشخص الذي يحقق لنفسه نفعًا من كلامه لا يقع مؤثرًا لدى المُخاطَبين، لأن مقامه ومذهبه ومعيشته متطابق بعضها مع بعض»[19].

وبسبب هيمنة السلطة على الحوزة، وهيمنة العامة على رجال الدين وتوجيه دفّتهم، حاول «الإصلاحيون» أن يضعوا تصورًا لاستقلالية رجال الدين واستغنائهم أولًا، كي يصلوا إلى مرحلة «العزة»!. فإذا كان رجال الدين الشيعة في نظر البعض قد استقلوا بالموارد المالية التي يتحصلون عليها من العامة كالخمس ونحوه، فإنهم استُتبعوا للعوام، الذين يدفعون لرجال الدين الحقوق الشرعية. وإلى ذلك أشار المرجع البروجردي حين قال: «كنت أتصور أول استلامي للمرجعية العامة أنه عليَّ الاستنباط وعلى الناس العمل، فكلّ ما أفتي به ينفذّه الناس، لكن من خلال إصدار بعض الفتاوى، عرفت أن الأمر ليس بهذه الصورة»[20].

لكن لا يوجد بديلٌ عمليّ لاستقلال رجال الدين في إيران عن السلطة من جانب والعامة من جانب آخر، فإنّ النظام السياسي لن يقبل باستقلال حقيقي لرجال الدين، وبالتالي، ستبقى معضلة العلاقة بين الحوزة والدولة!.

ولاشك أن حجم الانتقادات التي وجهها «الإصلاحيون» لواقع رجال الدين (الملالي) في إيران كبيرة جدًا فيقول سروش منتقدًا ولاية الفقيه: «بعد انتصار الثورة أصبحت إدارة الدولة بيد رجال الدين، والنظرية التي تحكُم البلد هي ولاية الفقيه، التي تُوجِب أن يكون الفقيه على رأس الحكومة والسلطة، وبيده زمام الأمر، وطبعًا مثل هذا الفقيه لا بد أن يكون مجتهدًا، وقد أتمَّ التحصيل في الحوزة العلمية، أي من المدرسة التي تخرِّج رجال الدين والفقهاء»[21].

ويرى إصلاحيّ آخر، وهو مجتهد الشبستري أنّ ولاية الفقيه ألغت الأصالة والمشروعية لرأي الناس، في تعيين النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يُبتنى على المشروعية السياسية للهيئة الحاكمة من موقع مشروعية الانتخابات[22].

وهنا يشخِّص سروش حجم الأزمة الدينية في إيران في سيطرة الأقلية الدينية على أزمة الدولة هناك، ولذلك «أصبحت الحالة التي يعيشها مجتمعنا بعد الثورة هي أن الأقلّية انتصرت ووصلت إلى سُدّة الحُكم، وأنّ المظلومين تخلصوا من ظلامتهم، وأن رجال الدين الذين يدرسون الفقه والأصول بشكل عامّ صارت لهم مكانة فكرية وسياسية في المجتمع، وهؤلاء يعتبرون أن النظُم الفكرية والسياسية الأخرى في العالم باطلة، ويرَوْن أنفسهم على حق»[23]. ويؤكد سروش أن سيطرة رجال الدين على المجال العامّ

جاءت من خلال توظيف السلطة الفقهية التي يملكونها، وتأكيدهم أن الفقه من أهم أركان الإسلام، وأصبح الفقه يمتاز بخصوصية شديدة لديهم، ويقول: «إنهم رفعوا في الجمهورية شعار الإسلام الفقهي، والتحرك نحو تأصيله وإبرازه»[24].

وإذا كان سروش ينتقد رجال الدين في إيران فإنه من ناحية أخرى ينتقد بضراوة دور الحوزات العلمية الدينية في إيران لسيطرتها على المجال العام الاجتماعي والسياسي في إيران، «فالحوزات العلمية في المسائل السياسية الحكومية هي التي تملك الكلمة الأخيرة، لأن الحكومة دينية، فلو أن الحكومة لم تكن دينية لما امتلك رجال الدين مثل هذه القدرة والسلطة، فمقتضى الحكومة الدينية تسليم القدرة إلى رجال الدين، فالعلوم الدينية تمنح مثل هذه القدرة والسلطة من تتوافر فيه الشروط، فرجل الدين اليوم هو رئيس المحكمة والقاضي، ويستمدّ قوّته من كونه نائبًا للولي الفقيه، ويملك الأولوية والقداسة والاحترام في نظر الآخرين، ولا تتوافر لغيره»[25].

ويؤكد سروش أن امتزاج العلم بالسلطة له تأثيره السيئ في العلم في الحوزات العلمية، فيقول: «الحوزة بدأت تتكلم بلغة السلطة لا بلغة المنطق، والدليل أن الحوزة في كل مورد تجد نفسها من الضعف وعدم القدرة على البرهان العلمي والمنطقي، وأنها تجبر هذا النقصان بآليات السلطة، بدلًا من إرشاد أصحاب السلطة من الحكومة ونقدهم، فها هم يطرحون آراءهم وفتاواهم وفقًا لذوق ونفع أصحاب السلطة»[26]. وكل هذا يكشف عَلاقة التأبيد المتصل بين السلطة السياسية والحوزة العلمية الدينية في إيران.

ويبرز سروش أن الحوزة العلمية فرضت على المجتمع حزبًا دينيًّا يسيطر على كل المجالات، وأصبح لرجال الدين المتخرِّجين من الحوزات العلمية كامل السيطرة على الحياة، فيقول: «إنّ الحوز العلمية لم تكن لديها قبل الثورة هذه المكانة، لكن اليوم اختلفت الحال، ولا نقول إنّ خرِّيجي الجامعات لا يحصلون على فرصة للعمل أو يتولَّون مناصب في الدولة، لكن حالهم من هذه الجهة تختلف كثيرًا عن حال رجال الدين الذين رهن أيديهم وتحت اختيارهم زمام الأمور، فبإمكانهم عمليًّا التدخّل في جميع الأمور والتفاصيل والجزئيات، فالمفاصل الأصلية في الدولة بيدهم، والمؤسسة الدينية كانت ولا تزال كحزب منسجم وصل هذا الحزب إلى سند القوة، وعمل على إقصاء سائر الأحزاب»[27].

ويبدو أن أخطر ما يمكن أن يوجَّه من نقد إلى الحوزة العملية هو سيطرتهم على القوة من خلال الرسالة الدينية التي يقدمونها إليهم، فيقول سروش: «إنّ الحوزات العلمية تخاطب عامة الناس، وتتعامل وتتواصل معهم، وإنّ ما توفره الحوزة العملية من عزاء علميّ لا ينسجم وذائقة الخواص، وليس عملهم مجرد إلقاء دروس في المسائل العلمية

والإجابة عن أسـئلة المقلّدين، بل يواجهون جمهور الناس من العوامّ من جهة، ويقودون أمر هدايتهم وتربيتهم من جهة أخرى»[28].

ومن جانب آخر فإنّ الحوزة العلمية تمارس الاستبداد في عرض المسائل الدينية، وفي ترسـيم معرفة وإقصاء أخرى، فيقول سروش: «إنّ روح القداسـة التي تتمتع بها الحوزة العلمية تؤدي إلى حجب الآراء والمسائل العلمية، وبقائها طيّ الغموض وعدم كشفها وتحليلها والبحث في تفاصيلها، ولا يملك أحد الشجاعة الكافية لنقدها وغربلتها، فتبقى الآراء والنظريات الموروثة القديمة هي المهيمنة على الجوّ الفكري، وتكتسب على مدار امتداد تاريخها قداسة أكبر، وتكون وظيفة العلماء حماية وحراسة هذه النظريات والآراء القديمة، وهذا هو عين الانحطاط والخسارة الفكرية»[29].

تلك القداسـة «المتوهمة» التي حاول مصطفى ملكيان، تفتيتها، ونـزع هيمنتها، فقد حثّ على البحث عن مصدر القداسـة للنصوص التي يتمسك بها رجال الدين ضد خصومهم، والذين يسـحبون قداسـة النـصّ إلى رواتـه، فيرتفعون عن مسـتوى النقد والمناقشة: «وعلى ضوء ذلك: فأول شيء يمكننا التدقيق فيه هو: هل رؤيتنا عن ذلك الشخص أو الأشخاص، الذين يرتفعون فوق مستوى النقد والمناقشة صحيحة أم لا؟»[30].

وتسعى الحوزة العلمية إلى إقصاء كل الآراء والأفكار التي تخالفها في الرأي، ويؤكد رجال الدين فيها القضاء على ما يخالفهم، وفي هذا تدمير لثراء الفكر، فيقول سروش: «إنّ هؤلاء يقولون: نحن قضينا على المخالفين في مجال الفقه والعقيدة. وقد يتصوّر البعض بأن في ذلك مصلحة، ولكني أقول إنّ تطهير المجتمع من العقائد المخالفة، وإن كان فيه مصلحة للعوامّ، فالخواصّ لا ينبغي أن يقبلوا ذلك، لأن الجميع سوف يتضرر، فالتحقيق لا يثبت ولا يشتد إلا بوجود صراع فكريّ وسِجاليّ بين أبطالنا وأبطال المدارس الأخرى»[31]، وبالتالي يدعو سـروش إلى ضـرورة انفتاح رجال الدين الشـيعة على المذاهب المغايرة، وعلى الثقافات الحديثة التي أنتجها الفكر العالمي.

وينتقد سـروش طبيعة العلم في الحوزة لأنه يقـوم على الطاعة المطلقة بين الطالب والأستاذ، في قالب من العلم التقليدي الجامد الميت، و«العلم الذي لا يكون فيه سؤال لا يتوقف عن النمو، ولو حدثت هذه الآفة في مؤسسة علمية بحيث يقفون موقفًا سلبيًّا من السؤال، ويصفونه في ما بعد بالشُّبهة، والشخص الذي يطرح هذه الأسئلة يوصف بأنه منحرف ومثير للشبهات، فمثل هذه المؤسسة ستعيش أفول العلم والإرباك، والخلل في الذهنية العلمية لأتباعها»[32].

ويؤكد سروش أن علوم الحوزة العلمية تقوم على الإيمان والتسـليم، وهذه العلوم لا تقبـل النقد والاعتراض، ولهذا فأصحاب الحـوزة العملية في صراع مع أصحاب العلوم الحديثة، التي تقوم على النقد والسـؤال، ويرى سروش أن «كلا الطرفين بإمكانه اتهام

الآخر، فهؤلاء يتهمون الطرف الآخر بالجحود والركود والماضوية، والطرف الآخر يتهم هذا الطرف بالنسبية والاستغراب وعدم الإيمان»[33].

وينتقد سروش الروح الإقصائية التي أرستها الحوزة العلمية في إيران، التي تُقصي الآخر وترفض التعامل مع المنظومات الفكرية الحديثة والاستفادة منها. ويقول: «نحن نعيش في ظل الجمهورية الإسلامية، ونتحدث يوميًّا بكُفر الأفكار الشرقية والغربية، ونعتقد ببطلان فتوحات الفكر البشري، ونرى أنفسنا على الحق. ومثل هذه التصوّرات والادّعاءات تجعلنا غافلين عن ضرورة التحقيق، والتعمق في هذه العلوم، ولا يكفي أن نقول إنّ علماءنا فهموا أن هذه العلوم باطلة، ونحن بدورنا نستغني عن التحليل والتحقيق»[34].

ويرى سروش أن الإيرانيين بحاجة إلى دراسة المنظومات الفكرية المغايرة، وأنهم مطالبون بالانفتاح على الآخر وضرورة دراسة الفكر والفلسفة، وذلك لأن هذا يفتح آفاق الجمود الديني، ويمنح العقل البشري أهمية في الاجتهاد والتفكير. ويقول: «إنّ رجال الدين، خصوصًا في السنوات المئة الأخيرة، لم يتلقَّوا دروسًا في الفلسفة وعلم الكلام بشكل كافٍ، فالغالب في الدراسات الحوزية يرتبط بتعليم الفقه والأصول، وعامة رجال الدين في الحوزات العلمية يصرفون أعمارهم في تحصيل الفقه والأصول، إلا ما ندر من الأشخاص الذين يملكون ذوقًا فلسفيًّا وكلاميًّا وتفسيريًّا، فالتفسير والكلام والفلسفة لا تُعَدّ من الدروس الرسمية في الحوزة»[35]. إذًا، كان نقد السلطة الدينية معلَمًا من معالم المصلحين الشيعة الإيرانيين، إذ إنّ تلك السلطة في نظرهم من أهم أسباب الاستبداد الديني والسياسي، وهي التي تتحكم في المجتمع عبر رجال الدين المنتشرين في كل المؤسسات، والمتنفِّذين في شتى الأجهزة.

### ثالثًا: من الولاية المغلقة إلى انفتاح الدين

كانت ولاية الفقيه المغلقة (المطلقة) في تفسير الدين أحد الأهداف التي انتقدها أعلام «الإصلاح الديني» في إيران، وضرورة كسر ولاية الفقيه على الدين، تلك الوصاية التي تطرح رؤية أحادية مغلقة في قراءة الفقيه لنصوص الوحي، وتفرض تلك الرؤية نفسها بقوة السلطة السياسية، التي تسيطر على الحياة الاجتماعية في إيران. ويؤكد سروش أهمية الإيمان بتعدّدية الفهم الديني، وضرورة قبول هذا التعدّد الديني، وذلك لأن «فهمنا للمتون والنصوص الدينية متنوّع ومتعدّد بالضرورة، وهذا الفهم المتنوع والمتعدد لا يقبل الاختزال إلى فهم واحد، وليس هذا الفهم متنوعًا ومتعدّدًا فحسب، بل سيّال أيضًا، والسرّ في ذلك أن النص صامت، ونحن نسعى باستمرار لفهم النصوص الدينية وتفسيرها، سواء في الفقه أو الحديث أو القرآن، من خلال الاستعانة بمسبوقاتنا الفكرية»[36].

وينتقد سروش رجال الدين الملالي أتباع الرؤية الأحادية للدين، لأن أتباع كل دين وكل مذهب يـرَوْن أنهم وحدهم على حق مطلق، وبالتالي فإنّ «أتباع كل واحد من هذه

الأديان يرَوْن لأنفسهم حظوة خاصة عند الله ليست لدى الآخرين، لكن إذا كان أتباع كل واحد من هذه الأديان يرَوْن دينهم الحق المطلق، والحقيقة المحضة، ويرَوْن أن النجاة من نصيبهم فقط دون الآخرين، ألا يعني ذلك أن العالم يتحوَّل إلى جحيم لا يُطاق؟»[37].

وكذلك الأمر في نظرة كل مذهب إلى الآخر، وذلك «لأن كل فرقة تتصوّر أن الآخرين قد يكونون مقصّرين في سوء فهمهم للدين الحق، فهم مُستضعَفون فكريًّا، ولا ينبغي توبيخهم ولومهم، إلا أننا توصلنا إلى الفهم الصحيح للدين، وأصبحنا من أهل النجاة، حسب ادّعائهم»[38].

ويقسّم مصطفى ملكيان التعددية إلى التعددية في الصدق والحقانية، وإلى التعددية في النجاة، وبينهما فرقٌ شاسع، في نظره، لكنه أراد أن يفتح الباب أمام مجتمع رجال الدين للتفكير، والخروج من حيّز الأحادية إلى السعة والمرونة والتعددية[39].

ويقدِّم سروش التبريرات والذرائع المتعدّدة لأهمية الإيمان، وتعدّدية الطرق إليه، فيرى أن «إله العالم عندما خلق الإنسان وقذف به في أجواء الفكر فإنه خلق له لغات وعوالم مختلفة، وجعل العلل والأدلة متنوعة، وأقام في طريق العقل مئات العقد والمنعطفات الفكرية، وبعث بكثير من الرسل، وأصدر نداءات ذات ألوان متعدّدة ومختلفة، وجعل الناس شعوبًا وقبائل ليتحركوا، لا من موقع التكبر، بل من موقع التعارف والتواضع»[40].

ويبرِّر سروش التعدّدية بوصفها جوهر الوجود في كل شيء، ويذهب إلى أن «تعدّد التفاسير يمثِّل في الواقع وجوهًا متعدّدة للحقيقة، وبتعبير ديني معروف أن لله ألفَ اسم واسمًا، فالحقيقة لا تتمثل في مظهر واحد، ولا تتمتع بوجوه متعدّدة فحسب، بل إن رؤية الناظرين إلى هذه الحقيقة بمناظر متعدّدة له دخل بتنوع التفاسير»[41].

ويرى سروش أن العُرَفاء قد برَّروا هذه التعدّدية من وجهة نظرهم بأنها نتاج تفاوت الرؤية بينهم، فيقول: «نرى العُرَفاء والمسلمين في تحليلهم لظاهرة التعدّد في الكشوفات يقولون إنه عندما تتفاوت الرؤية لدى أهل الكشف والتجربة فإن حصيلة تجاربهم هذه ستكون متفاوتة ومختلفة»[42].

ويكشف سروش عن طبيعة التعدّدية القائمة في تعدّد الأديان بأن ذلك نتاج التجليات المختلفة لله، فيقول: «إنّ السرّ في اختلاف الأديان لا يكمُن في اختلاف الظروف الاجتماعية أو التحريف الذي طرأ على الأديان، واستلزم ظهور دين آخر، بل بسبب التجليات المختلفة لله تعالى في عالم الوجود، فكما أن عالم التكوين متنوع، فكذلك عالم التشريع متنوع أيضًا»[43].

ويرى الإصلاحيون أن المعرفة الدينية هي معرفة نسبية تحتمل الصواب والخطأ، والنسبية هي الطريق للإيمان بالتعدّدية، وذلك لأن الدين عندما يدخل التاريخ البشري فهو يرتدي حلة تاريخية ويتعرض لتصرفات وأذهان البشر وسلوكياتهم، إضافةً إلى أنّ

رجال الدين يتعاملون مع المشكلات الحديثة، والتعقيدات الفلسفية التي أفرزتها الحداثة بنوع من السطحية والسخرية في وقت واحد، فالإسلام الفقهي عندهم كفيل بحلّ كل المشكلات وكافة المعضلات، أما تلك المسائل التي لا يجدون حلولًا لها، فهي مؤامرةٌ من الأعداء لا ينبغي الالتفات إليها ولا حتّى التفكير فيها، ويجب تحصين المجتمع ضدها[44].

ويقرر رواد الإصلاح الديني، أنّ حيوية الدين تنبع من الدلالات المتعددة التي يمكن فهمها من نصوص الوحي، والتي تسهم في القراءات المتعدّدة في تفسير هذا الوحي، فالتعدّدية لدى سروش ناتجة عن «إمكانية وجود مراتب مختلفة للكلام الواحد، ولذلك نحن نعيش التعدّدية في عالم التفسير دائمًا، أي إننا قبِلنا بالتعدّدية في هذا المجال، ولم نعترف لأي مفسِّر أو شارح بأنه خاتم المفسرين أو خاتم الشارحين، وهذا يمثل حيوية الدين ووعينا العلمي به»[45].

ومن جانب آخر فإن تعدّدية القراءة الدينية تنبع من تغيُّر حركة الاجتماع وتطوّره، وتؤثر فيه، فيرى سروش أن «التجارب الخارجية الاجتماعية بدورها تمنح الدين عمقًا متكاملًا وشموليًّا، فالمسلمون من خلال فتوحاتهم وتعرُّفهم على الثقافات الجديدة أسهموا في بسط واتساع الجدل والكلام والأخلاق، وفي الحقيقة أسهموا في توسعة الدين الإسلامي، وأخرجوه من دائرة الإجمال إلى دائرة التفصيل، ولذلك يمكن القول إنه ما دام باب هذه التجارب مفتوحًا وجاريًا فإن الدين يستمر في التكامل والاتساع»[46].

### رابعًا: الوظيفة الاجتماعية للدين

الواقع أن حالة التديُّن الإيراني كانت دافعًا قويًّا لدى حركة الإصلاح الديني لضرورة نقد هذه الحالة المسيطرة على واقع الاجتماع الإيراني، لأن التعاضد بين السلطة الدينية والسلطة السياسية، وسيطرة رجال الدين على المجال العام الاجتماعي بنمط من التديُّن الجامد المغلق الذي يُقصي الآخر، ويركّز على الغيبي بدلًا عن الاجتماعي، ويكفِّر كل منجز للحضارة الحديثة، هو ما دفع علي شريعتي إلى نقد هذا النمط من التديُّن، لأن رجال الدين قد صنعوا ما سماه «دين الاستحمار، الذي تحكمه دينامية السير في اتجاهين، أولهما التجهيل، بتحريك الأذهان إلى الجهل والغفلة عن القضايا المصيرية، والثاني الإلهاء، بإلهاء الإنسان عن الحقوق الكلية بالحقوق الجزئية، وقد يقع تحت اسم فلسفة (الأهم والمهم)، وفقه (الأولويات)، بانشغال الناس في المهم دون الأهم، وفي الهامش دون المركز»[47].

ويؤكد شريعتي أن الدين يتحوَّل إلى الاستحمار حين يدعو رجال الدين إلى الآخرة والغيبي ليسكن روحك عن سيادة الظلم والتسلط في واقع الحياة الاجتماعية، ويدعونك إلى ترك الدنيا لصالح الآخرة، فرجال الدين يقولون: «دع الدنيا فإن عاقبتها الموت، ادّخر كل هذه الحاجات والمشاعر والأمنيات إلى الآخرة، وإلى ما بعد الموت، ليس

الفاصل الزمني بكثير، ثلاثون أو أربعون أو خمسون سنة لا قيمة لها، بعدها كل شيء تحت طوعك، وتكون من هؤلاء الذين هم فيها خالدون، إنّ سنوات العمر القصير لا قيمة لها، دع الدنيا لأهلها»[48].

ويجري توظيف تراث ثقافي قديم لاستحمار الشعوب من الأخلاق، والتصوف، وتعظيم الماضي، والشفاعة، والوصول إلى الجنة، لتبرير مشروعية ما يدعون إليه من جمود باستقرار الأوضاع، وإلى تغييب الناس عن واقعهم المعيش.

ويرى شريعتي أن دين الشرك والاستحمار هو الذي يبرر بقاء الأوضاع المتخلفة على ما هي عليه، ويستفيد شريعتي من مقولات ماركس حول هذا النمط من التديُّن، فيقول: «الدين أفيون الشعوب، وجاء ليروِّض الناس على الحرمان والشقاء في هذه الدنيا باسم الاعتقاد وما بعد الموت، ويقنعهم بأن كل شيء يحدث لهم هو من عند الله ومشيئته، وأن كل محاولة لتغيير هذا الوضع مخالفة لإرادة الرب ومشيئته، وعصيان لأمره، وهذا الكلام صحيح في حد ذاته، ولا يمكن إنكاره»[49].

وكان شريعتي يركِّز على ضرورة أن يكون الخطاب الديني الموجَّه إلى الجماهير خطابًا ثوريًّا يحوِّل الدين إلى أيديولوجيا للتغيير، بدلًا من كونه أداة التثبيت والجمود، فتديُّن الاستحمار والشرك هو «تديُّن رجعيّ يسعى إلى تبرير الأوضاع الظالمة عبر ترويج المعتقدات ذات الصلة بما وراء الطبيعة، كما يسعى إلى تشويه المبادئ العقائدية والدينية، كتحريف الاعتقاد بالميعاد والمقدسات والقوى الغيبية، ليقنع الناس بأن وضعهم هو الوضع الأمثل الذي يجب أن يرضوا به، لأنه مظهر لإرادة الله تعالى، وهو المصير المحتوم الذي كتبه الله عليهم»[50].

ويذهب شريعتي إلى أن دين الاستحمار يسوق الناس بالخوف، ويحوِّل قراءة العقيدة من فضاء الرحمة إلى آلة التخويف والترهيب، والنظر إلى الألوهية في جانب واحد منها، وهو جانب الخوف والترهيب، والنظر إلى أن الصفات الإلهية كالهيبة والجبروت تترجم وتفسر في أديان الشرك دائمًا بمعناها الاستبدادي، في حين أن جميع الصفات في الأديان الإبراهيمية، التي يرجع تاريخها إلى أكثر من ألفين أو ثلاثة آلاف سنة، تنبثق من أحد أمرين، الأول: العشق وعبادة الجلال والجمال المطلق، والثاني: الأبوّة والسيادة والكرم والحماية[51].

ويؤكد شريعتي من خلال قراءته الماركسية للدين أن الرأسمالية هي التي تساعد دين الشرك والاستحمار على الاستمرار والسيادة، فيقول: «إنّ العامل الأساسي الذي ارتكز عليه دين الشرك عبر التاريخ هو الاقتصاد، الذي يقوم على أساس تملُّك فئة قليلة من الناس وحرمان الأكثرية، وهذا العامل نفسه يحتاج إلى دين لحفظ نفسه، ودوام وجوده،

وتبريـر بقائه وديمومته، ذلك لأن الدين هو القوة التي تسـتطيع إخضـاع الفرد وإقناعه بالذل والهوان»[52].

إنّ نقد شـريعتي لأنماط التديُّن الإيراني التي ترسِّخ لاسـتمرار الأوضاع، وجمود رجال الاجتماع، لا يعني رفض شريعتي لدور الدين في الحياة الإنسانية، فهو ينطلق من الذات الإسـلامية الإيرانية، ويؤكد أهمية الدين في الحياة الروحية والاجتماعية للإنسان، وأننا ينبغي العودة إلى الذات الأصلية بوصف الإسلام دينًا للتوحيد والتحرير، ويرى شريعتي أن «ديـن التوحيد هو الدين الذي يغذِّي أتباعه ومعتنقيه برؤية نقدية حيال كل ما يحيط به من بيئة مادية ومعنوية، ويكسبهم شعورًا بالمسؤولية تجاه الوضع القائم، ويجعلهم يفكرون بتغييره»[53].

وينادي شـريعتي بضرورة بناء الذات الثورية، تلك الذات التي بإمكانها كسر القيود والقوالب الجامدة للتديُّن السائد، وأن يحرِّر ذاته والمجتمع من العادات والتقاليد وسياج الماضـي، ويرفض اسـتمرار المجتمع في الجمـود والتدهور والانحطاط، ويرى أن تلك الذات تؤسَّس على التركيز على الوظيفة الاجتماعية للدين، «والمقصود بالعبادة ليست العبادة الشـكلية والأوراد اللفظية، وإنما الاتصال الوجودي المستمرّ بين الله والإنسان، ومِـن ثَمّ تصبح العبادة من هـذا المنظور تحطيمًا للتقاليد والأُطُـر الاجتماعية الضيقة، وصقل الوجود الإنسـاني الحقيقي، وبعث الأحوال الوجودية، واستخراج الكنوز الخفية، والوصول إلى حالة أكثر تقدُّمية من تلك التي وصل إليها عظماء العارفين في موروثنا، وفي حالة وعي القلب وكشف التزام أعمق، وأشدّ إخلاصًا ورُقيًّا، وأكثر صدقًا. هذا هو الالتزام الحقيقي، أو بالتعبير القرآني (ميثاق الفطرة)»[54].

يركِّز شريعتي على أهمية العمل ودوره في التغيير، فالعمل بالمعنى الواسع لا يقتصر على العمل الديني وحده، بل يتضمن كذلك العمل الفكـري، أو العمل الاقتصادي، فكُل عمل صالح، سـواء كان اقتصاديًّا أو اجتماعيًّا أو سياسيًّا أو صحيًّا، أو في سبيل الناس، هو نوع من العبادة الدينية، حتى نوم الإنسان المؤمن وطعامه وكسبه لعيشه[55].

ومِن ثَمّ ينتهي شـريعتي إلـى أهمية تبنِّي توجُّه النضال الاجتماعـي، الذي ينطلق من الناحيـة الروحية والدينية ليتبنَّى المجتمع ويعمِّره، وأن تسـعى عباداته وطقوسـه إلى تحرير الإنسـان بالعمق، وتُعيـد بناء عَلاقة جديدة بين الله والإنسـان لصالح الإنسـان والمجتمع معًا، وبالتالي فقد أراد شريعتي تحرير الدين من سجن التصوّر الشيعي الجامد و«المتخلِّف»، ليكون لاهوتًا جديًّا ينطلق من خلاله لتحرير الإنسان وتطوير ونهضة واقع الاجتماع في «إيران الملالي»، التي يسيطر عليها رجال الدين.

وينتهي شريعتي في تركيزه على أهمية الوظيفة الاجتماعية للدين إلى أن إعادة الطابع الثـوري للدين هو مهمة العلماء والمفكرين، ويجب عليهم إحياء الدين الثوري الحقيقي،

وتثبيته في نفوس الناس. ودورهــم يتمثل في زرع وجدان ديني يقظ واعٍ يفهم الناسُ من خلاله معنى التوحيد، ويدركون مدى تناقض دين التوحيد ودين عبادة الطاغوت، كي يقدروا على تمييز دين الشرك المتّشِح بوشاح التوحيد، ويرفعوا نقاب الرياء بكل أشكاله، وفي أرجاء المعمورة، لكي يصلوا إلى دين ليس وليدًا للجهل، وليس وليدًا للخوف[56].

ونتيجة لعناية شــريعتي بأهمية الوظيفة الاجتماعية للدين، ودوره في تحرير الإنسان وحياة المجتمع، رأي ســروش أهمية هذه الرؤية ودورها في التأثير في الشباب الإيراني، فيرى سروش أنّ «شريعتي كان يقول إنّ الدين الذي لا ينفع للدنيا فهو غير نافع للآخرة أيضًا، وهذا الشــعار أو الخطاب قد أثّر كثيرًا في نفوس الشباب قبل الثورة، إذ ألهمهم ضــرورة النهوض بالواقــع المتخلّف بدوافع دينيــة، والثورة على الوضــع القائم لإقامة حكم الدين»[57].

وعلى نفس النهج ســار ســروش في الدعوة لأهمية الوظيفــة الاجتماعية للدين، وأن التديُّن لا بدّ أن يتعلق بأحوال الناس ومعاشهم، وأن التديُّن الحقيقي هو أن يكون للدين دور مهــمّ في حيــاة الناس الدنيويــة، وأن الدين جاء من أجــل إعمار الدنيــا، وأنه ينبغي الاســتفادة منه. يقول سروش: «إن التديُّن المعيشي يتلخص في أن الإنسان يريد الدين لمعيشــته ولخدمة حياته في حركة الواقع، بمعنى أن المهم في الدرجة الأولى في هذا التديُّن هو المعيشــة، وامتلاك حياة جيدة، وأن يعيش الإنســان في أجواء قابلة للعمل، فالمتديِّن الذي يريد الدين من خلال الاســتغراق في معيشــته يــرى أن الحياة مع الدين أفضل من غيرها، وأيسر في الوقوف بوجه تحدياتها وصعوبتها»[58].

ومن هنا كان سروش ينادي بربط الدين بالمجتمع، عبر ما سماه التديُّن المعيشي الذي ينفتح على العالم والمجتمع. ويذهب سروش إلى أننا يمكن تسمية التديُّن المعيشي باســم «الديــن الدنيوي» فــي مقابل «الديــن الأخروي»، الــذي يتلاءم إلى حــدٍّ ما مع العلمانيــة، «فالعلمانية لا تتنافى مع الدين، ولا تقع على الغير منه، ونرى أن كثيرًا من المفكرين والمصلحين الإسلاميين كانوا في حدود تحقُّق مثل هذا التديُّن على أرض الواقــع الاجتماعي، وبذلوا جهودهــم مع امتداد حياتهم لإثبات هــذه الحقيقة، وهي أن الدين لا يتقاطع مع الدنيا، بل هما كالمفتاح والقفل يكمل أحدهما الآخر»[59].

وإذا كان سروش يؤكد أهمية دور الدين في حياة المجتمع، فإنه يؤكد أهمية دوره في حياة الفرد، فيؤكد «أن الأخلاق التي دعا إليها الدين تساعد الإنسان لأن يتحرك في خط التأدب، وكبح جماح الشــهوات، والتحلي بالتقوى في حركة الحياة الفردية والاجتماعية، وهذا هو الشــيء الذي نحن بأشــد الحاجة إليه وإلى فهمه وتجســيده على أرض الواقع العملي»[60].

ونتيجة لاهتمام سـروش بأهمية دور الدين في حركة المجتمع، فإنه يدعو إلى نمط من الدين العلماني، ذلك الدين الذي يهتمّ بالدنيا، فيقول: «إنّ معنى الدين العلماني هو الدين الذي أريد منه أغراضًا دنيوية، أن يكون خادمًا للدنيا وتابعًا لها، فالمعيار لحقانية الدين هو مقدار خدمته للحياة الدنيوية للإنسـان، وهذا هو معنى مصطلح (الدين الأيديولوجي)، فالأيديولوجيا لها غرض ديني، لأن غايتها هي الدين فقط»[61]. وفي ضوء أهمية ربط الدين بالمجتمع، يؤكد سـروش أهمية تصحيح فهمنا للدين، وكيفية الاستفادة منه بالشكل المطلوب، إذ يجري التصالح بين المتديِّن والمجتمع المدني.

**خلاصة**

استطاع «الإصلاحيون» الإيرانيون، وعلى رأسـهم علي شريعتي وسروش والشبستري وغيرهم، بكتاباتهم أن يؤثروا فكريًّا في جيل كبير من الشباب الإيراني، وأن تكون كتابات بعضهم كشـريعتي مُلهِمة وممهِّدة للثورة الإيرانية، فذهب هاشمي رفسنجاني إلى أن قراءة شريعتي للإسلام قد شكَّلت وعي كثير من الشباب في إيران، لأنه كان مطلعًا على الحالة الروحية لهؤلاء الشباب. ورأي محمد رضا حكيمي أن شريعتي أدرك أهمية الحاجة إلى الدين المتطابق مع الزمان، لهذا اسـتطاع نقل جيل من الشباب إلى جبهة الإسلام. وعلى الرغم من إشادة بعض الإيرانيين بجهود شريعتي، فإن الخميني الذي كان يطّلع على كل ما يكتبه شريعتي في منفاه بباريس، قد استقبل كتب شريعتي بالصمت وعدم إبداء أي رأي فيها. وأنا أميل إلى أن الخميني لم يكن راضيًا عن معظم نهج شريعتي، على الرغم من أنه يصُبّ في محاربة نظام الشاه في إيران، والدليل على ذلك ما انتهت إليه إيران على يد الخميني من بناء نظام «متشدِّد» ورجعي، يغاير تمامًا ما كان يدعو إليه علي شريعتي.

انتهى الأمر باغتيال شريعتي، إذ يؤكد موسى الصدر أن شريعتي قد حاربه نظام الشاه في إيران، وحاربه رجال الدين الذين يعتبرون الإسلام حكرًا عليهم، وأن ميراثه من حقهم، وأنهم وحدهم يفهمون الدين، ولا يحق لأحد فهمه غيرهم. ويبرز مصطفى قمران أن رجال الدين المتعصبين قد سـحقوا علي شـريعتي ولم يتورعوا عن أي اعتـداء واتهام له، وهو ما انتهى إلى انتصار التيار «المحافظ» في إيران، وجرى التراجع عن كل جهود شريعتي بتولِّي الخميني إمامة الشـيعة، لتعود السـيطرة لولاية الفقيه ونظام الملالي على الحياة الاجتماعية والسياسية في إيران.

انطلق شـريعتي وسروش من نقد التعليم الديني، ذلك لأن سفر كل منهما إلى الخارج والدراسة العلمية هناك لتخصصات في العلوم الإنسانية مثل الفلسفة والاجتماع كان له تأثيره الكبير في التوجُّه «الإصلاحي» لديهما، ومِن ثَمّ كان للحداثة تأثيرها الكبير في تيار «الإصلاح الديني» في إيران، وتقديم رؤى «إصلاحية» تسعى نحو كسر طوق التديُّن المغلق للمذهب الشيعي الاثنا عشري والاستبداد المطلق للوليِّ الفقيه.

انتهى الأمر بعلي شريعتي إلى الاغتيال في لندن على يد مخابرات الشاه، وبمباركة رجال الدين الجامدين، كما انتهى الأمر بعبد الكريم سروش بعد تقديم رؤاه «الإصلاحية»، ورفض تيار الملالي لهذ الرؤية وتصدّيهم للرد عليه، خصوصًا عن نظرية القبض والبسط، ورفضهم لها والتشكيك في دينه وعقيدته، إلى استقرار سروش بالعيش في الغرب، كذلك جرت محاصرة محمد مجتهد الشبستري، الذي كانت مؤلفاته تعرِّي بصورة نقدية مدى جمود الصورة الصفوية للمذهب الاثنا عشري في إيران.

أسهم «تيار الإصلاح» الديني بإيران في التأثير على قطاعات كبيرة ومتنوعة بين الشباب والنساء الإيرانيات، بل امتدّ أثره إلى عموم الجماعة الشيعية، ولكن ذلك لم يخلق، حتى الآن، تيارًا فاعلًا في مواجهة تيار (الملالي) وسيطرتهم على الحياة الاجتماعية والسياسية هناك، وذلك نتيجةً للتزاوج الشديد بين السلطة الدينية والسلطة السياسية مع استعمال السلطة لأدوات القهر والعنف ضد أيّ صوت معارِض، وهو ما نلحظه في الاحتجاجات التي يقوم بها الشعب الإيراني تارة ضد إلزامية الحجاب، وتارة أخرى ضد العنف والاستبداد والفقر، ولكنها في الحقيقة احتجاجاتٌ تحمل في أحشائها معالم الرفض للنظام وقراءته الدينية، ولا ترى فيه سوى أمارات الإخفاق والفشل السياسي، فهل تكون تلك الاحتجاجات دليلًا آخر على فشل الإصلاح السياسي والديني في إيران، وبالتالي، لم يبقَ سوى الثورة كحلّ وحيد للخروج من الأزمة الإيرانية؟!

## المراجع والمصادر


(1) سهير مختار، جهاد الشيعة، (بيروت: دار الجيل، ط1، 1978م)، ص 202.
(2) المرجع السابق، ص 200.
(3) المرجع السابق، ص 203.
(4) علي سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، (القاهرة: درا المعارف، جـ2، 1977م)، ص113.
(5) المرجع السابق، ص 226.
(6) محمد إبراهيم الفيومي، الشيعة الشعوبية والاثنا عشرية، (القاهرة: دار الفكر العربي، ط2، 02 20م)، ص405.
(7) المرجع السابق، ص206، وأيضًا: هنري كوربان، الشيعة الاثنا عشرية، ذوقان قرقوط (ترجمة)، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 1992م)، ص403.
(8) محمد إبراهيم الفيومي، مرجع سابق، ص403.
(9) المرجع السابق، ص407.
(10) المرجع السابق، ص 406 و407.
(11) المرجع السابق، ص400.
(12) محمد فياض، فرق الشيعة، (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2012م)، ص258.
(13) المرجع السابق، ص 258 و259.
(14) هنري كوربان، مرجع سابق، ص110.
(15) المرجع السابق، ص23.
(16) محمد إبراهيم الفيومي، مرجع سابق، ص40.
(17) علي شريعتي، النباهة والاستحمار، هادي السيد ياسين (ترجمة)، (بيروت: دار الأمير، ط2، 2007م)، ص109.
(18) المرجع السابق، ص 52.
(19) عبد الكريم سروش، العقل والحرية، أحمد القبانجي (ترجمة)، (بيروت: الانتشار العربي، ط1، 2010م)، ص71.
(20) حيدر حب الله، أسلمة العلوم، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2017م)، ص365.
(21) عبد الكريم سروش، أرحب من الأيديولوجيا، أحمد القبانجي (ترجمة)، (بيروت: الانتشار العربي، ط1، 2014م)، ص58.
(22) محمد مجتهد الشبستري، نقد القراءة الرسمية للدين، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2017م، ص44.
(23) عبد الكريم سروش، أرحب من الأيديولوجيا، مرجع سابق، ص 44 و45.
(24) المرجع السابق، ص24.
(25) المرجع السابق، ص 58.
(26) المرجع السابق، ص 71.
(27) المرجع السابق، ص60.
(28) المرجع السابق، ص61.
(29) المرجع السابق، ص 63.
(30) مصطفى ملكيان، مقالات ومقولات في الفلسفة والدين والحياة، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي)، 2013م، ص272.
(31) عبد الكريم سروش، أرحب من الأيديولوجيا، مرجع سابق، ص 42.
(32) المرجع السابق، ص70.
(33) المرجع السابق، ص57.
(34) المرجع السابق، ص43.
(35) المرجع السابق، ص38.
(36) عبد الكريم سروش، الصراطات المستقيمة، قراءة جديدة لنظرية التعدّدية الدينية، أحمد القبانجي (ترجمة)، (بيروت: منشورات الجمل، ط1، 2009م)، ص 12 و13، وراجع: فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في إيران صراع رجال الدين والسياسة، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، 2019م، ص188: 198.
(37) عبد الكريم سروش، الصراطات المستقيمة، مرجع سابق، ص 47.
(38) المرجع السابق، ص 15 و16.
(39) مصطفى ملكيان، مقالات ومقولات، ص152.
(40) عبد الكريم سروش، الصراطات المستقيمة، ص58.
(41) المرجع السابق، ص27.
(42) المرجع السابق، ص23.
(43) المرجع السابق، ص66.

(44) راجع: عماد الهلالي، الفكر العلماني في إيران، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي 2012م)، ص87. وشروس، العقل والحرية، تعريب أحمد القبانجي، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي)، 2010م، ص199.
(45) عبد الكريم سروش، الصراطات المستقيمة، ص14.
(46) عبد الكريم سروش، بسط التجربة النبوية، أحمد القبانجي (ترجمة)، (بيروت: منشورات الجمل، ط1، 2009م)، ص33.
(47) علي شريعتي، دين ضد دين، حيدر مجيد (ترجمة)، (بيروت: دار الأمير، 2003م)، ص49.
(48) المرجع السابق، ص 51 و52.
(49) المرجع السابق، ص 46.
(50) المرجع السابق، ص 40.
(51) علي شريعتي، بناء الذات الثورية، إبراهيم الدسوقي شتا (ترجمة)، (بيروت: دار الأمير، 2005م)، ص 49 و50.
(52) المرجع السابق، ص 52.
(53) علي شريعتي، دين ضد دين، مرجع سابق، ص 77 و78.
(54) عبد الكريم سروش، العقل والحرية، مرجع سابق، ص 159.
(55) المرجع السابق، ص 158.
(56) المرجع السابق، ص 160.
(57) عبد الكريم سروش، الدين العلماني، أحمد القبانجي (ترجمة)، (بيروت: الانتشار العربي، ط1، 2009م)، ص 43.
(58) المرجع السابق، ص 50.
(59) المرجع السابق، ص 48 و49.
(60) عبد الكريم سروش، الصراطات المستقيمة، مرجع سابق، ص ١٢و١٣.
(61) المرجع السابق، ص 47.

# تأثير «مبدأ الأخطبوط» الإسرائيلي في الصورة النمطية للحرس الثوري الإيراني

**تسعديـــت كلاليـــش**

باحثة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري

## مقدمـــة

تتبنى إيران خطابًا يروِّج لمكانة الحرس الثوري الإيراني، يســتند إلى ما تراه إيران نجاحات على الصعيد الأمني في الشرق الأوسط، واختراقات للدول العربية عبر وكلائه وأذرعه في تلك الدول. في المقابل، إسرائيل وعبر إستراتيجيتها الجديدة في مواجهــة إيران، التي أطلق عليها رئيس الــوزراء المنتهية ولايته نفتالي بينيت «مبــدأ الأخطبوط»، بدأت تعمل على تشــويه هذه الصورة المُتصــوَّرة عن قوة وتماسُك الحرس الثوري.

في هذا الإطار، تســعى هذه الدراسة إلى البحث في الإســتراتيجية الجديدة التي تتّبِعها إسرائيل لمواجهة تحركات إيران الإقليمية ونشــاطاتها النووية، التي قد تؤدي إلى امتلاكها سلاحًا نوويًّا، وهو ما ترفضه إسرائيل في ظل المنافسة والعداء المعلن بينهما. ونظرًا إلى نجاح العمليات المُتضمَّنة في هذه الإستراتيجية، نبحث فــي آثارها المحتملة في الحرس الثوري، بوصفه أبرز مؤسســة ممثلة لقوة النظام الإيراني. ويجري تناول ذلك في هذه الدراسة من خلال التعريف بمكانة الحرس الثوري في الإستراتيجية الأمنية الإيرانية، وأساليب مواجهة الموساد الإسرائيلي لعمليات الحرس الثوري، مع البحث عن الآثار المحتملة في الصورة النمطية لقوة الحرس الثوري الإيراني.

## أولًا: مكانة الحرس الثوري في الإستراتيجية الأمنية الإيرانية

تأسس الحرس الثوري الإيراني بمرسوم أصدره الخميني في 5 مايو 1979م، بعد الإطاحة بالنظام البهلوي، واضعًا إياه تحت إمرته مباشرةً[1]. ويمثل أهم القوّات العسكرية من حيث نفقات التسليح والمهمات الموكلة إليه، ويتكون من عناصر مختلفة تجمعها العقيدة المشتركة والحماس الثوري والولاء لولاية الفقيه. ويبلغ تعداد قوت الحرس الثوري نحو 125 ألف جندي، موزعين بين القوّات البرية والجوية والبحرية[2]، وهو ركيزة أساسية بالنسبة إلى النظام الإيراني وإلى إستراتيجيته الأمنية، بوصفه أداة ردع داخلية وخارجية. ويمكن تناول ذلك على النحو الآتي:

### 1. مكانة الحرس الثوري في الإستراتيجية الأمنية الإيرانية الداخلية:

للحرس الثوري مكانة مهمة في الإستراتيجية الأمنية الداخلية، وذلك من خلال دوره على مستويين، هما:

**أ. الحفاظ على الثورة ومكتسباتها:** حسب المادة 150 من الدستور الإيراني فإن «فيلق حرس الثورة الإسلامية الذي نُظِّم في الأيام الأولى لانتصار الثورة يجب الحفاظ عليه حتى يستمرّ في دوره في حراسة الثورة وإنجازاتها»[3]. وقد تطوّرت أفكار وبِنْيَة الحرس الثوري بشكل يتجاوز أُسُسَهُ الأصلية بوصفه حارسًا أيديولوجيًّا للنظام الثوري الناشئ[4]، إذ بدأ في السعي وراء المصالح السياسية والاقتصادية إلى جانب مهامه الأمنية، ويمتلك الحرس مكانة خاصة في النظام السياسي بوصفه أقرب حليف للمرشد الأعلى، إذ يحصل على دعمه وتأييده الدائمين[5].

وبالطبع الجيش الإيراني بمهامه التقليدية لا يتمتع بنفس المكانة التي يتمتع بها الحرس الثوري، ويكفي النظر إلى المهام المنوطة بالأخير والميزانية المخصصة له لإدراك ذلك. ففي 2017م مثلًا خصصت الحكومة نحو 7,5 مليار دولار ميزانية للحرس الثوري، في حين جرى تخصيص 2,7 مليار دولار للقوّات المسلحة النظامية، وما يقارب مليار دولار لقوّات التعبئة (الباسيج)[6] التابعة للحرس الثوري منذ عام 2007م.

وقد أسهم المرشد علي خامنئي في وجود حراس الثورة في الساحة السياسية، مخالفًا وصية آية الله الخميني وكتاباته التي تشير إلى توجُّه آخر، فقد قال: «أريد أن يعتزل الحرس الساحات السياسية، لأن تدخُّل الحرس والجيش في الساحة السياسة سيمنع انسجامه، وسيؤدي إلى انهياره»[7]. وأكبر دليل على نفوذ الحرس الثوري السياسي وصول أحد أعضائه إلى رئاسة الجمهورية، وهو الرئيس الإيراني الأسبق محمود أحمدي نجاد، الذي عيَّن لدى انتخابه خمسة وزراء في حكومته من الحرس الثوري، فضلًا عن كون عشرات النواب في البرلمان أعضاء سابقين في الحرس[8].

خارج المجال السياسي، يُشرِف الحرس الثوري على جهاز قويّ من الموارد الإعلامية وأنشطة التدريب والبرامج التعليمية المصممة لتعزيز الولاء للنظام، وإعداد المواطنين للدفاع عن الوطن، وصقل مصداقيته المؤسسية تجاه الجهات الفاعلة الأخرى. لكن في المجال الاقتصادي شهِد الحرس الثوري أكبر نموّ وتنوُّع، فقد سقطت صناعات إستراتيجية وخدمات تجارية تحت سيطرته، إلى جانب عدد من الأنشطة غير المشروعة، كالتهريب، وتجارة السلاح، وغسل الأموال[9].

يُعَدّ الحرس الثوري بمثابة القطاع الخاص في إيران، وتُعَدّ مصارفه ومؤسساته المالية من بعض أكبر الجهات الفاعلة في بورصة طهران للأوراق المالية[10]، كما تبنَّى الحرس تأسيس جمعيات خيرية تابعة له تقدِّم خدمات اجتماعية داخل وخارج إيران، تُسمَّى داخل إيران «البنياد»، إذ كان لها دور رئيسي في توسيع نطاق القاعدة المؤيدة لنشاطه[11]، إضافة إلى مهامّه المدنية، كالمساهمة في مواجهة الكوارث الطبيعية، مثل الزلازل والفيضانات.

مما سبق يتضح دور وأهمية الحرس الثوري في تحقيق الأمن الشامل الإيراني بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

**ب. مواجهة المعارضة الداخلية والاحتجاجات الشعبية أوقات الأزمات:** الحرس الثوري هو المؤسسة التي تلعب دورًا رئيسيًّا في قمع الاحتجاجات والمظاهرات في إيران، ومن بين الاحتجاجات والأزمات التي واجهها في السنوات الأخيرة نذكر احتجاجات 2017م، و2018م، كذلك أزمة الوقود في 2019م، وأزمة المياه في 2021م.

في الواقع، بدلًا من تضييق أدوار الحرس الثوري والباسيج، جرى توسيعها. علاوةً على ذلك، فإنّ إنشاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والترخيص لأعضائها والباسيج للقيام باعتقالات واحتجاز الأفراد بسبب مخالفات دينية، زاد سلطة الباسيج في مجال إنفاذ القانون[12]. وقد ظهرت مؤخرًا تبِعات التمادي في استخدام هذه السلطة، في الأزمة الناتجة عن التعامل العنيف مع النساء الرافضات لإلزامية ارتداء الحجاب، وتتبُّع من يطلق عليهن «ذوات الحجاب السيئ».

بالمختصر، منذ الألفية الثالثة يعمل الحرس الثوري بوصفه تكتُّلًا اجتماعيًّا سياسيًّا اقتصاديًّا واسعًا، يمتد تأثيره إلى كل ركن من أركان الحياة السياسية والمجتمع الإيراني[13].

**2. مكانة الحرس الثوري في الإستراتيجية الأمنية الإيرانية الإقليمية:**

تمارس إيران إستراتيجيتها الخارجية عبر عقليتين: «عقلية الدولة» و«عقلية الثورة»، ففي الوقت الذي تستخدم العقلية الأولى في تعاملها مع الدول والحكومات فإنها تستخدم العقلية الثانية في عَلاقاتها مع الميليشيات والجماعات المسلحة، وهو ما جعل صورتها تمتاز بحالة من التعقيد الشديد[14] والتناقض أحيانًا بين الخطاب

والفعل الإيراني، مع ازدواجية الخطاب أحيانًا أخرى، ذلك لأن عقلية الدولة تتعامل بها الحكومات الإيرانية في حين يتولَّى الحرس الثوري عقلية الثورة، وتبرز الازدواجية خاصة عندما تكون الحكومة في يد «الإصلاحيين»، كما حدث في عهد الرئيس السابق حسن روحاني.

على مستوى ممارسة النفوذ للحرس الثوري أهمية كبيرة في جوار إيران الإقليمي، خصوصًا في الشرق الأوسط، عبر خلق عُمق إستراتيجي باستخدام الجانب المذهبي للتأثير في الشيعة عبر ولاية الفقيه، وتمويل الوكلاء، وتقديم السلاح لهم وتدريبهم، بل يمتد نشاط الحرس إلى أبعد من هذا الجوار المباشر.

ويمكن توضيح الدور الذي ينهض به الحرس في تنفيذ إستراتيجية إيران الخارجية، من خلال ما يأتي:

**أ. تصدير الثورة إلى الخارج وخلق الوكلاء في الدول المستهدفة:** عبر الأيديولوجيا المغروسة في قادته وأعضائه، يُعتبر الحرس الثوري أكثر مؤسسة داعمة لتصدير الثورة، وهي المهمة المسندة إلى الذراع الخارجية للحرس، وهي «فيلق القدس»، الذي تأسيس في عام 1990م في أعقاب الحرب العراقية-الإيرانية، وتولَّى مهمة تصدير الثورة الإسلامية إلى الشرق الأوسط، وإنشاء ميليشيات شريكة، وتزويدها بالدعم المادي والمالي، وتدريبها وتقديم المشورة لها[15]. ومن بين أهم هذه الميليشيات حزب الله في لبنان، وعصائب أهل الحق ومنظمة بدر وكتائب حزب الله في العراق، والحوثيون في اليمن، وميليشيا حراس الأضرحة الشيعية في سوريا، وغيرها كثير.

وقد كان للجنرال قاسم سليماني، قائد «فيلق القدس» السابق، دور كبير في هذه الإستراتيجية، لما تمتع به من نفوذ كبير داخل وخارج إيران. ونظرًا إلى الصداقات التي أنشأها مع قادة الميليشيات، وكذا دوره الفعال في إقناع روسيا بتدخُّل عسكري في سوريا في 2015م، فقد صرَّح في العام نفسه بأن «مؤشرات تصدير الثورة الإسلامية باتت مشهودة في كل المنطقة، من البحرين والعراق إلى سوريا واليمن، وحتى شمال إفريقيا»[16]، لكن أدى مقتله بغارة أمريكية في العراق في 03 يناير 2020م إلى ارتباك في محور المقاومة الذي كان يقوده، خصوصًا أن خلفه العميد إسماعيل قآني لا يتمتع بنفس الكاريزما.

**ب. تنفيذ العمليات العسكرية والاغتيالات في الدول الأخرى:** كثيرًا ما يقوم الحرس الثوري بإجراء مناورات عسكرية لإبراز قوته، وفي سبتمبر 2008م تولَّى الحرس الثوري رسميًّا مسؤولية الدفاع عن المصالح الإيرانية في الخليج العربي. وفي حين أن قدرات قوّاته البحرية على فرض السيطرة ضئيلة، فإنها تمتلك مجموعة متنوعة من الأصول تحت تصرفها، لتهديد ممرات الشحن في الخليج وبحر قزوين، والقدرة على إغلاق

مضيق هرمز[17]. وقد شـهِدت منطقة الخليج في السنوات الأخيرة هجمات إيرانية على السـفن، ومصادرة ناقلات النفط، وإسـقاط الطائرات من دون طيار، ما دفع الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب إلى تشكيل تحالف عسكري بحري تقوده الولايات المتحدة لحماية الملاحة في الخليج العربي والممرات الإستراتيجية في المنطقة.

عـلاوةً على ذلك، يقوم الحرس الثوري بتنفيذ الاغتيالات في الخارج، وكانت آخر المحاولات ما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عنه في 10 أغسطس 2022م بأنها أحبطت مخطّطا لعنصر في الحرس الثوري لقتل مستشـار الأمن القومي الأمريكي السابق جون بولتون، وكذلك مخطط لاغتيال ثمانية إسرائيليين في تركيا تمكنت المخابرات التركية من إفشاله[18].

**ثانيًا: تغيُّر أساليب مواجهة الموساد الإسرائيلي لعمليات الحرس الثوري الإيراني**

يواجه الدور الإقليمي الذي تريد إيران ممارسته في الشرق الأوسط، بوصفها قوة إقليمية مع إمكانية انضمامها إلى النادي النووي، منافسـة ورفضًا من طرف القوى الإقليمية الأخرى، خصوصًا إسرائيل التي تخوض معها معارك سرّية يُطلَق عليها إعلاميًّا «حرب الظل»، وذلك منذ 2004م. لكن مؤخرًا زادت الهجمات الإسرائيلية على وكلاء إيران، بل بدأت إسرائيل تمارس القوة في الداخل الإيراني عبر اغتيال شخصيات علمية مرتبطة بالبرنامج النووي، وقادة عسكريين في الحرس الثوري، مع استجواب بعضهم الآخر داخل الأراضي الإيرانية، وذلك في إطار تنفيذ إستراتيجية يُطلَق عليها «مبدأ الأخطبوط».

ويمكن تناول أنماط تعامل إسرائيل مع تهديدات الحرس الثوري من خلال ما يأتي:

**1. الأساليب غير التقليدية لإسرائيل في المواجهة السرية مع إيران:**

«إيران نووية» تراه إسرائيل خطرًا «وجوديًّا» يهددها، ويهدد مكانتها الإقليمية، وهو ما يدفعها إلى شن هجمات وقائية وحرب سرّية أصبحت شبه علنية ضد إيران، كما ترفض أي اتفاق دولي حول البرنامج النووي الإيراني، وترى نفسـها غير ملزمة تجاهه، وتحتفظ دائمًا بحق التصرف وفق مصالحها وما يحقق أمنها، خصوصًا في ظل خطاب الكراهية الموجَّه من إيران إليها، وبالتحديد من قادة الحرس الثوري، وهي تفضل الخيار العسكري الانتقائي بتحديد مناطق وجود منشـآت إيـران النووية. لهذا فـي عام 2018م عملت إسرائيل على إقناع الرئيس الأمريكي ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني المبرم 2015م في ظل إدارة باراك أوباما.

وبينما تحاول الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس جو بايدن إبرام اتفاق جديد مع إيران، ترفض إسـرائيل هذا المسـار وتعمـل على تحقيق شـروطها الخاصة في حـال إبرامه،

بالأخص «وضع حد لتطوير الصواريخ، ونقل الأسلحة، وتمويل المجموعات الإرهابية»، إذ تواجه إسرائيل هذه الأخطار بشتى الوسائل الممكنة[19].

**أ. تتبُّع الوكلاء عبر دولة ثالثة:** بعد الربيع العربي، وجدت إسرائيل نفسها محاطة بحلفاء إيران، وذلك في سوريا والعراق ولبنان، وهي مسارح وجود وكلاء طهران. لمواجهة ذلك، تشن هيئة الأركان الإسرائيلية، منذ 2013م، حملة عسكرية منخفضة الشدة بهيمنة جوية كثيفة، «حملة بين الحروب»، ضد أهداف المحور الموالي لإيران، خصوصًا في سوريا والعراق. وتكثفت هذه الغارات الجوية منذ 2018م على ممر طهران-بيروت، متجنِّبة مهاجمة إيران على أراضيها. ويتعلق الأمر بتدمير القوافل التي تحمل الأسلحة المتجهة إلى حزب الله. وهكذا أعلن رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال غادي إيزنكوت، أن «تساهال» (Tsahal) نفَّذت 2000 غارة في 2018م وحده ضد أهداف موالية لإيران، وبصورة دائمة تشن إسرائيل غارات جوية على مطار دمشق الدولي، لمنع طائرات إيرانية تحمل معدات عسكرية من الهبوط فيه، وكذلك على القاعدة الجوية للقوّات التابعة لإيران في طرطوس.

**ب. استهداف المنشآت النووية وتهديد الأمن السيبراني الإيراني:** هناك شواهد كثيرة على الحرب السيبرانية بين الجانبين الإيراني والإسرائيلي، إذ تستهدف إسرائيل المنشآت النووية الإيرانية بهجمات سيبرانية متكررة. ففي 2021م، دون أن يعلق على الاتهام الرسمي الذي وجهته إيران إلى بلاده بارتكاب أعمال تخريبية في منشأة نطنز النووية الإيرانية في 11 أبريل، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك بنيامين نتنياهو في مؤتمر صحفي عقده مع وزير الدفاع الأمريكي حينذاك لويد أوستن، في القدس: «إن إيران لم ولن تتخلى عن حلمها بامتلاك السلاح النووي، وإسرائيل من جانبها تتعهد بمنعها من الحصول عليه»[20].

وسبق أن ردّ هيرتزل هاليفي، وهو رئيس مديرية الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، في أكتوبر 2015م على سؤال بشأن إذا كانت إسرائيل ستخوض حربًا في العقد المقبل: «نحن في حالة حرب مع إيران بالفعل. إنها حرب تكنولوجية، فمهندسونا يقاتلون مهندسيهم، ومن شأن هذا القتال أن يتنامى في المستقبل»[21]، فضلًا عن هجمات سيبرانية طالت عددًا من المنشآت العسكرية والمدنية الإيرانية، لم تعترف بها إسرائيل.

ومعلوم أن إسرائيل تمتلك قدرات متطوّرة في مجال الحرب السيبرانية، وتتفوَّق في ذلك على القدرات الإيرانية، إذ تُعَدّ إسرائيل واحدة من الدول الكبرى في مجال السايبر بالعالم. ففي 18 مايو 2020م نفّذت إسرائيل هجومًا إلكترونيًّا استهدف ميناء «الشهيد رجائي» الإيراني، ألحق أضرارًا كبيرة به، وجاء الهجوم انتقامًا من محاولة هجوم إلكتروني إيراني عليها[22].

**ج. استهداف إيران عبر «مبدأ الأخطبوط»:** يدخل ضمن هذا المبدأ تكتيكات لطالما مارسها الموساد ضد أعدائه، خصوصًا الاغتيالات، فقد تبنّى رئيس الوزراء الأسبق مناحيم بيغن إستراتيجية الهجمات الوقائية التقليدية ضد منشآت أسلحة الدمار الشامل والقتل المستهدف للمهندسين والعلماء والدبلوماسيين، إذ إنّ الفكرة هي منع أي تطوير لأي برنامج لأسلحة الدمار الشامل في المنطقة[23]. لكن الجديد هذه المرة أن الدولة المستهدفة هي إيران التي تتباهى دائمًا بقوتها، وأيضًا حجم كثافة العمليات الإسرائيلية داخل الأراضي الإيرانية، مع الاعتراف بمسؤوليتها، وهو ما لا تقوم به إسرائيل عادةً، ما يسبِّب ارتباكًا للنظام الإيراني، خصوصًا للحرس الثوري، فبعد حرب سرّية موجَّهة ضد الوكلاء وصلت الآن إلى الراعي لها.

وكان أول من أطلق على الإستراتيجية الإسرائيلية هذه التسمية هو نفتالي بينيت، رئيس وزراء إسرائيل السابق، إذ قال في حديثه لصحيفة «الإيكونوميست»: «نحن نطبق مبدأ الأخطبوط. لم نعُد نستهدف المخالب مع وكلاء إيران، لقد أنشأنا معادلة جديدة باستهداف الرأس»[24].

ويستند مبدأ الأخطبوط إلى العناصر الآتية:

**(1) استهداف الشخصيات العسكرية والعلمية المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني داخل إيران:** في هذا الإطار استجوَب الموساد يد الله خدمتي، ثاني مسؤول في الحرس الثوري يجري استجوابه داخل إيران بعد استجواب منصور رسولي، وهو ضابط في «فيلق القدس». وبناءً على المعلومات التي حصلت عليها تقول إسرائيل إنها أحبطت محاولات إيرانية لـ«اغتيال جنرال أمريكي في ألمانيا وصحفي في فرنسا ودبلوماسي إسرائيلي في تركيا». وجاء في بيان لرئاسة الحكومة الإسرائيلية أن المخططات «أمرت بها وأعطت الموافقة على تنفيذها وموَّلتها القيادة العليا للنظام الإيراني، وكان من المقرر أن ينفِّذها الحرس الثوري»[25].

كما قامت إسرائيل بسلسلة اغتيالات للعلماء الإيرانيين داخل إيران، أدت إلى وفاة خمسة منهم خلال 10 سنوات، من 2010م إلى 2020م، كان أبرزهم محسن فخري زاده، الذي جرى اغتياله من قِبَل الموساد في 2020م، وهو شخصية رئيسية في القطاع العسكري للأنشطة النووية الإيرانية. وحسب مدير مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض لمكافحة أسلحة الدمار الشامل الإيرانية في عهد الرئيس دونالد ترامب، ريتشارد غولدبرغ، فإنّ «فخري زاده ما كان ليُقتَل لولا حدوث خرق أمني هائل داخل إيران»[26].

كذلك نفذت إسرائيل اغتيالات جديدة طالت مهندسًا في موقع «بارشين» العسكري، الذي يطوِّر صواريخ وطائرات مسيرة. كان المهندس ضحية هجوم بطائرات

بلا طيار صغيــرة أواخر مايو 2022م، إلى جانب اغتيال مهندس طيران آخر يُدعى أيوب انتصاري، إذ جرى تســميمه في مدينة يزد بوسط إيران، بتاريخ 31 مايو 2022م[27]. ولم ينجُ ضباط الحرس الثوري أيضًا من سلسلة الاغتيالات الإسرائيلية داخل إيران، منهم العقيد حســن صياد خدائي، أحد قادة الحرس الثوري، الذي وُجِد مقتولًا في سيارته بطهران، في هذا العام 2022م.

وردًّا على هذه الاستهدافات نفذ الحرس الثوري عمليات انتقامية، ورغم نجاح بعضها فإنها لا تُقارَن بحجم وأثر العمليات الإسرائيلية في العُمق الإيراني.

**(2) سرقة الوثائق المتعلقة ببرنامج إيران النووي:** سرق الموساد في 31 يناير 2018م الأرشــيف النووي الإيراني من مستودع في تورقوزآباد[28]، كما سُرقت وثائق سرية من منظمــة الفضاء بالقرب من العاصمة الإيرانية طهران. واعترف رئيس جهاز الموســاد السابق يوسي كوهين بالعملية، وكيف جرى تهريبها رقميًّا إلى إسرائيل، حتى قبل خروج عملاء الموســاد من مقر الأرشيف الإيراني نفسه[29]. وفي إشارة إلى النفوذ الاستخباراتي الإسرائيلي وتأثيره في جهاز المخابرات والأمن والمستويات العليا في النظام الإيراني، قــال الرئيس الإيراني الأســبق محمود أحمدي نجاد إن «أعلى مســؤول تولَّى مكافحة التجسس الإسرائيلي في وزارة المخابرات الإيرانية هو نفسه كان جاسوسًا لإسرائيل»[30].

**(3) الهجوم على منشآت الطائرات دون طيار الإيرانية:** يدخل ضمن الإستراتيجية الجديدة لإســرائيل الهجوم على منشــأة الطائرات دون طيار الإيرانية، وذلك لمواجهة برنامج إيران المتنامي للطائرات دون طيار، وهــو يدخل ضمن الهجوم الدفاعي الوقائي، لأنه جرى استهداف إسرائيل بطائرات إيرانية دون طيار في عديد من الهجمات[31].

## ثالثًا: الآثار المحتملة لتدهور الصورة النمطية لقوة الحرس الثوري

الصورة النمطية يمكن أن تكون إيجابية وسلبية، بالنسبة إلى الصورة المُروَّجة لقوة الحرس الإيراني فهي إيجابية وسلبية، حسب الجهة التي تستقبل تلك الصورة. ففي حين أن قوة الحرس الثوري التي يفاخر بها النظــام الإيراني تمثل عاملًا إيجابيًّا للنظام الثوري ولميلشياتها الخارجية والحكومات المتشددة، فهي تمثل عامل سلبي للشعب الإيراني الذي يريد التغيير، ويرفض السياسات الخارجية للجمهورية الإيرانية، وكذا العنف الداخلي، خصوصًا تجاه النقابات العمالية. والرفض أيضًا من الجهات «الإصلاحية»، وكذا مؤسسة الجيش التي لا تحبذ النفوذ المتنامي للحرس الثوري وتدخلاته في الحياة السياســية والاقتصاد الإيراني، بالإضافة إلى الشــعوب التي تضررت من التدخّلات الإيرانية في شؤونها الداخلية عبر الحرس الثوري، وبالتحديد «فيلق القدس»، ووكلائها من الميليشيات في تلك الدول.

ويمكن توضيح تأثير «مبدأ الأخطبوط» الإسرائيلي في الصورة النمطية لقوة الحرس الثوري من خلال ما يأتي:

**1. الآثار في صورة الحرس الثوري في الداخل الإيراني:**

يمثل «مبدأ الأخطبوط» انتكاسة للحرس الثوري وصورة القوة والردع والهيبة التي يروِّجها عنه النظام الإيراني داخليًّا، وتُلاحَظ آثار ذلك في ما يأتي:

**أ. اهتزاز ثقة الشعب الإيراني باستخبارات الحرس الثوري:** إحدى المنظمات المسؤولة عن الأمن في إيران هي منظمة حماية المعلومات في الحرس الثوري، وقد تأسست في عام 2009م، وترأّسها رجل الدين حسين طائب منذ تأسيسها، إلا أنه أُقيل بسبب كثرة العمليات الإسرائيلية داخل إيران، ويتولّى رئاستها الآن رجل عسكري، هو محمد كاظمي[32]. بسبب كثرة الاغتيالات الإسرائيلية في إيران اهتزت صورة هذه المنظمة، وتسبَّب الوضع في إحراج للنظام الإيراني، مع أن الحرس الثوري في كل مرة تحدث عملية اغتيال أو سرقة كان يحاول التقليل من الصدمة وتضليل الشعب الإيراني، عبر إطلاق تهديدات بالانتقام، أو عبر عدم الاعتراف بالحوادث، أو التقليل من خطورتها، أو حتى محاولة التضليل عبر اعتقال أشخاص ليس لهم عَلاقة بتلك الحوادث.

كما خلقت العمليات الإسرائيلية حالة من الارتباك واللوم الضمني للحرس الثوري، إذ قال رئيس المركز الإستراتيجي التابع للبرلمان الإيراني إنّ إيران تحوَّلت إلى «ملاذ للجواسيس»، وطالب مُشرِّعون باستقالة كبار المسؤولين الأمنيين والاستخباراتيين، كما أثَّرت العمليات الإسرائيلية في قادة الحرس أنفسهم، إذ قال قائد الحرس الثوري العميد الركن حسين سلامي إنّ «حرب الاستخبارات هذه تحولت اليوم إلى الحرب الأكثر واقعية»، وحذَّر من أن «العدوّ جلب كل وسائله إلى الميدان»، وذكَّر رفاقه بأن «عديدًا من الأنظمة أُطيح بها من قِبَلِ قوى عالمية من خلال عمليات استخباراتية»[33].

هكذا تسبَّبت سلسلة الاغتيالات في اهتزاز صورة القوة المرسومة عن الحرس الثوري، كما تدفع شريحة منهم إلى عدم الشعور بالأمان. وحاليًّا وفي ظل حكومة إبراهيم رئيسي، وهو محسوب على التيار «المتشدد» الذي يتفق مع توجُّهات الحرس الثوري، فإنّ الاقتصاد الإيراني يعاني، ما قد يدفع إلى موجة جديدة من رفع الأسعار، وبالتالي عودة الاحتجاجات والاحتكاك مع قوّات الباسيج التابعة للحرس الثوري. وقد سبق أن كشف محتجون خلال اضطرابات 2018م، كما فعلوا في حركات الاحتجاج السابقة، رفض سياسات بلادهم الإقليمية بإطلاق شعارات مثل: «لا غزة ولا لبنان، أضحّي بحياتي من أجل إيران!»، و«اتركوا سوريا، واهتموا بمشكلاتنا!»، و«الموت لحزب الله». فبخصوص حزب الله يعتبره الرأي العام الإيراني المستفيد الأكبر من سخاء النظام الحاكم، ويتهم الحرس الثوري بالترويج له في لبنان[34].

ما يضاعف الموقف المحرج للحرس الثوري الكشف عن تورُّط عناصره والشركات المرتبطة به في قضايا فساد اقتصادي بالتزامن مع العمليات الإسرائيلية في إيران. فبعد قضية اختلاس نحو 8 آلاف مليار تومان في شركة «ياس» التابعة لـ«فيلق القدس»، يواجه الحرس الثوري حاليًّا فضيحة تورُّط عناصره في فساد شركة «فولاد مباركة» للصلب بأصفهان، إذ جرى الإعلان عن اختلاسات قُدِّرت بمبلغ 92 ألف مليار تومان[35].

وقد أتاح الأداء المتواضع للحرس في مواجهة الإستراتيجية الإسرائيلية الفرصة لتوجيه التيار «الإصلاحي» انتقادًا للحرس الثوري، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى تصريح سياسي «إصلاحي» إيراني لصحيفة «فاينانشيال تايمز» البريطانية، تعليقًا على قدرات إسرائيل للتسلُّل إلى إيران وتنفيذ عمليات في العاصمة طهران، قائلًا: «يبدو الأمر كما لو أن إسرائيل أنشأت منظمة واسعة النطاق في طهران، وتدير عملياتها بحرِّية. من الواضح أن إسرائيل تستهدف صورة إيران (الآمنة للغاية) لتشويه عظمتها في عيون الناس»[36].

**ب. صعود مكانة الجيش النظامي الإيراني:** في 2020م أدلى الأدميرال حبيب الله سياري المساعد المنسق لقائد الجيش الإيراني بتصريحات لوكالة الأنباء الإيرانية «إيرنا»، أظهرت الخلافات بين المؤسستين العسكريتين، إذ شنّ سياري في حواره هجومًا غير مسبوق ضد الحرس الثوري، حتى وإن لم يأتِ على ذكر اسمه صراحة. وهو ما كشف عن «حالة من الاحتقان داخل الجيش» تجاه تصاعُد نفوذ الحرس الثوري في مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية، وكان من ضمن ما قاله سياري: «نحن (الجيش) لا نتدخل في السياسة... التسييس مضرّ بالقوّات المسلحة... ليس من مصلحة القوّات المسلحة التدخّل في الاقتصاد... قوّات الجيش تتجنب العمل الموازي»[37].

لكن نتيجة خطر الإستراتيجية الجديدة لإسرائيل قررت طهران انضمام القوّات العسكرية التقليدية الإيرانية إلى الحرس الثوري في تطوير صواريخ البلاد وبرامج الطائرات بلا طيار، كما كشف الباحث الإيراني مسعود رضائي في مقالة له نشرها موقع «ناشيونال إنترست» الأمريكي عن زيادة عدد المنصات المشتركة بين الحرس الثوري و«أرتش»، وأوضح أن عرض «أرتش» في أبريل 2022م يُعَدّ إعلانًا رسميًّا عن إعادة تموضع هذه المؤسسة العسكرية في إستراتيجيات الدفاع الإيرانية[38].

**2. الآثار في صورة القوة للحرس الثوري على المستوى الإقليمي:**

طالت عقيدة الأخطبوط صورة الحرس على الصعيد الإقليمي، ويمكن توضيح هذا التأثير على النحو الآتي:

**أ. التأثير في مصداقية الردع الإيراني:** كثيرًا ما تصدُر تصريحات من المسؤولين الإيرانيين عن قوة الردع التي تتمتع بها بلادهم، لكن «مبدأ الأخطبوط» الإسرائيلي

تجاه إيران أبان عن ثغرات كبيرة فيه، وهذا ما أشار إليه مسعود رضائي حينما قال إنّ هذه الإستراتيجية «قلّلت إلى حدٍّ كبير من صدقية الردع الإيراني»[39]، كما أن الاغتيالات والتفجيرات وعمليات التخريب الناجحة لإسرائيل داخل إيران قابلها فشل ذريع لعمليات الاغتيال من طرف الحرس الثوري، إذ قال مسؤولون أمريكيون إنّ «فشل مخطط إيران لاغتيال اثنين من المسؤولين الحكوميين الأمريكيين السابقين يؤكد عدم كفاءة الحرس الثوري الإيراني»[40]، كما نجحت المخابرات التركية في إحباط مخطط الحرس الثوري باغتيال إسرائيليين داخل تركيا، وكذلك نقلت المحطة التليفزيونية «إيران إنترناشيونال» المعارضة في 30 أغسطس 2022م خبر إحباط الأسطول البحري الأمريكي محاولة الحرس الثوري للاستيلاء على سفينة غير مأهولة يديرها الأسطول الخامس الأمريكي في المياه الخليجية، وبذلك حدث انكشاف على مستوى الإقليم عن حقيقة كفاءة الحرس الثوري، التي حرصت آلة الدعاية الإيرانية على تلميع صورتها، وأنها قوة لا تُقهَر.

**ب. التأثير في محور المقاومة:** أصبحت إيران ووكلاؤها يواجهون رفضًا شعبيًّا في عديد من بلدان المنطقة، بما في ذلك سوريا والعراق ولبنان واليمن، وذلك على الرغم من عمليات القتل والاغتيالات والقمع المستمرة للمعارضين لها والمتظاهرين ضدها، وتعلن رفضها للموالين لإيران ولسياساتهم وفسادهم ورفض تدخلات إيران عبر «فيلق القدس» في شؤون بلدانهم الداخلية. فمحور المقاومة الذي يديره «فيلق القدس» يعاني منذ 2018م، وازداد الوضع سوءًا بعد مقتل قاسم سليماني في 2020م، فقد أدت المظاهرات الشعبية الحاشدة في كل من العراق ولبنان، في أكتوبر 2019م، إلى تحويل أطراف «محور المقاومة» عن مشاريعهم الرئيسية، ففي لبنان انتقد المتظاهرون الفساد المستشري والحالة المزرية للاقتصاد، كما هاجم اللبنانيون حزب الله بشكل مباشر، واعتبره جزء من السكان مسؤولًا عن انفجار مرفأ بيروت في 2020م[41]، ما أدى إلى خسارته الانتخابات البرلمانية اللبنانية في مايو 2022م. حاليًّا، أيضًا تزداد الخلافات السياسية في العراق، في ظل رفض أنصار مقتدى الصدر تدخلات إيران عبر الميليشيات الموالية لها في بلادهم.

ونتيجة للظروف الإقليمية المتمثلة في الفشل السياسي للميليشيات التابعة لها في الدول العربية، والهجمات الإسرائيلية، وكذا المفاوضات المرتبطة بملفها النووي، بدأت إيران تركز على تقوية قدراتها العسكرية، وهذا ما قد يؤدي إلى تقليل تمويلها لوكلائها، خصوصًا في ظل مراقبة إسرائيل لهم، ومنع تمويلهم، من خلال تكثيف الهجمات، خصوصًا داخل سوريا.

## خلاصة

تسبَّبت إستراتيجية إسرائيل تجاه إيران، المرتكزة على تنفيذ عمليات تخريبية وتفجيرات مع سلسلة من الاغتيالات داخل الأراضي الإيرانية، في التأثير بشكل كبير في سمعة الحرس الثوري داخل إيران وخارجها، فلم يعُد يظهر بوصفه قوة بارزة لا يمكن التصدي لنشاطاتها الإقليمية. كما فقدَ كثيرًا من هالة القوة التي أضْفاها النظام الإيراني عليه عبر الإعلام الإيراني والإعلام الموالي له في الدول العربية. من جانب آخر، أثَّر «مبدأ الأخطبوط» في الإستراتيجية الدفاعية لإيران، ما دفعها إلى إجراء تعديلات عليها، وذلك بإعطاء جيشها النظامي دورًا أكبر، وزيادة عتادها العسكري كمًّا ونوعًا.

وفي ظل الإستراتيجية الإسرائيلية «مبدأ الاخطبوط»، التي اعتمدتها إسرائيل لنقل حرب الظلال إلى الداخل الإيراني، فإن من المتوقَّع تراجُع فاعلية وكفاءة وسمعة الحرس الثوري، ولجوء النظام الإيراني إلى عودة الاهتمام بإعادة تأهيل الجيش، ليلعب دورًا فعّالًا للحفاظ على الأمن الداخلي الإيراني، وتغطية إخفاقات الاستخبارات الإيرانية، مما سيكون له أثر في الحد من الدعم العسكري والمادي المقدم للخارج، وبالتالي التأثير سلبًا في فاعلية وقدرة أذرع إيران المنضوية تحت ما يُسمَّى بـ«محور المقاومة»، وانصراف إيران إلى ترميم سمعة قوّاتها الثورية، التي يعتبرها النظام الإيراني ضمانة لتحقيق بقائه.

## المراجع والمصادر

(1) حسن راضي، الحرس الثوري الإيراني والهيمنة الاقتصادية.. الأهداف والدوافع، تعليقات، (السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية)، ص1.

(2) عبلة مزوزي، إستراتيجية الردع وانعكاساتها على الواقع الإقليمي والدولي بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة حالة إيران، تخصص: عَلاقات دولية، السنة الجامعية 2017/2018م، (الجزائر: رسالة دكتوراه كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1)، ص149.

(3) Iran's Constitution of 1979 with Amendments through 1989, p34.

(4) Frederic Wehrey, Jerrold D. Green, Brian Nichiporuk (et al), The Rise of the Pasdaran: Assessing the Domestic Roles of Iran's Islamic Revolutionary Guards Corps, (Santa Monica, California: Rand Corporation, 2009), p11.

(5) Sara Bazoobandi, Iran's Revolutionary Guards: Four Decades of Expanded Business and Military Influence, (Washington: The Arab Gulf States Institute in Washington «AGSIW», December 12, 2019), Pp1,2.

(6) شروق صابر، ميليشيات طهران: من اليمن إلى العراق وسوريا ولبنان.. إيران توجّه رسائل سياسية، مختارات إيرانية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، س15، ع 200، (ديسمبر 2017م)، ص 64.

(7) مختارات إيرانية، خلاف إيراني حول السياسة الخارجية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، س14، ع179، (أكتوبر 2015م)، ص40.

(8) أميرة محمد عبد الحليم، نفوذ الحرس الثوري في إفريقيا أدوار متعدّدة وتحديات قائمة، (الرياض: مجلة الدراسات الإيرانية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية،ع6، مارس 2018م)، ص114.

(9) Frederic Wehrey, Jerrold D. Green, Brian Nichiporuk (et al), Op.Cit, p11.

(10) علي آلفونه، الخلافة السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية: صعود الحرس الثوري، (واشنطن: معهد دول الخليج العربية في واشنطن، ع1، 5، فبراير2018م)، ص4.

(11) أميرة محمد عبد الحليم، مرجع سابق، ص113.

(12) Afshon P. Ostovar, Guardians of the Islamic Revolution Ideology, Politics, and the Development of Military Power in Iran (1979–2009), A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy (History), The University of Michigan,2009, p192.

(13) Frederic Wehrey, Jerrold D. Green, Brian Nichiporuk et al, Op.Cit, p11.

(14) فراس إلياس، الجيوبوليتيك الشيعي والمخيلة الجيوإستراتيجية الإيرانية: مجالات التأثير وبناء النفوذ، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2019م(، ص16.

(15) «L'axe de la résistance»: l'expansionnisme régional iranien, (France: Centre de documentation de l'École militaire «CDEM), Octobre 2021), p 4.

(16) مجلة البيان، كيف فشل الحرس الثوري الإيراني في سوريا؟، (23 سبتمبر 2019م)، تاريخ الاطلاع: 19 أغسطس 2022م، https://2u.pw/MEg1t

(17) Claire Taylor, Iran: Conventional Military Capabilities,(Note: SN/IA/4264, Section. International Affairs and Defence Section, UK Parliament, The House of Commons Library), P11.

(18) ديارنا، مخطط فاشل لعملية اغتيال مأجورة بالولايات المتحدة يكشف عدم كفاءة الحرس الثوري، (12 أغسطس 2202م)، تاريخ الاطلاع: 19 أغسطس 2022م، https://2u.pw/wFpPw

(19) داليا داسا كاي، سياسات إسرائيل بشأن إيران بعد الاتفاق النووي، (مركز السياسات العامة للشرق الأوسط، مؤسسة راند، 2016م)، ص3.

(20) سعيد عكاشة، إيران وإسرائيل.. مَن يفوز بالحرب غير التقليدية؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، (14 أبريل 2021م)، تاريخ الاطلاع: 29 أغسطس 2022م، https://2u.pw/ffsmY

(21) داليا داسا كاي، مرجع سابق، ص12.

(22) أحمد بن علي الميموني، الجبهة النَّشِطة: تداعيات المواجهة السيبرانية بين إيران وإسرائيل، مجلة الدراسات الإيرانية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية «رصانة»، س4، ع12، (أكتوبر 2020م)، ص 75–73.

(23) El Houdaïgui Rachid, Gouyez Ben Allal Anass, Rivalité et quête de leadership au Moyen–Orient a la lumière de l'accord sur le programme nucléaire iranien, Paix et Sécurité Internationales, (España: Universidad de Cádiz, N°5, 2017), p 77.

(24) جاسم محمد، إسرائيل تستهدف «رأس الأخطبوط» في إيران وليس «مخالبه».. تصعيد وتيرة أنشطة الاستخبارات في المنطقة، المجلة، (21 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 12 أغسطس 2022م، https://2u.pw/A6lRH

(25) المدن، الموساد يستجوب مسؤولًا رفيعًا بالحرس الثوري.. داخل إيران، (22 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 12 أغسطس 2022م، https://2u.pw/kbqsZ

(26) Comment la guerre secrète entre Israël et l'Iran devient de plus en plus visible, (12 juillet 2022) ,la date de consultation: 12 août 2022, https://2u.pw/4DU7R

(27) جاسم محمد، إسرائيل تستهدف «رأس الأخطبوط» في إيران... وليس «مخالبه «تصعيد وتيرة أنشطة الاستخبارات في المنطقة، مرجع سابق.

(28) مسعود الزاهد، اعتراف إيراني باستجواب «الموساد» لضابط في طهران، (23 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 12 أغسطس 2022م، https://2u.pw/lHDHm

(29) صابر غل عمبري، أحمدي نجاد: مسؤول مكافحة التجسس في إيران كان جاسوسًا لإسرائيل، (13 يونيو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 19 أغسطس 2022م، https://2u.pw/rTOur

(30) أحمدي نجاد: أعلى مسؤول إيراني لـ«مكافحة التجسس الإسرائيلي» كان جاسوسًا لإسرائيل، (12 يونيو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 19 أغسطس 2022م. https://2u.pw/BShjN

(31) جاسم محمد، إسرائيل تستهدف «رأس الأخطبوط» في إيران وليس «مخالبه».. تصعيد وتيرة أنشطة الاستخبارات في المنطقة، مرجع سابق.

(32) فراس إلياس، «صائد الجواسيس» يقود استخبارات الحرس الثوري، (24 يونيو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 19 أغسطس 2022م، https://2u.pw/lIAyQ

(33) سر إخفاق إيران في وقف هجمات إسرائيل ضد أهدافها الثمينة، وهل بات الأمر يمثل خطرًا على النظام نفسه؟، عربي بوست، (20 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 19 أغسطس 2022م، https://2u.pw/EcFqT

(34) Thierry Kellner, Mohammad Reza Djalili, L'ambition régionale contrariée de l'Iran, )France: The conversation, 7 décembre 2018( , p6.

(35) مسعود الزاهد، فضيحة تهزّ إيران.. فساد بـ3 مليارات دولار في مصنع للصلب، (23 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 24 أغسطس 2022م، https://2u.pw/wCjTF

(36) سر إخفاق إيران في وقف هجمات إسرائيل ضد أهدافها الثمينة، وهل بات الأمر يمثل خطرًا على النظام نفسه؟، مرجع سابق.

(37) الرؤية، الحرس الثوري الإيراني.. عَلاقته بالجيش شائكة.. وثلث الاقتصاد في قبضته، (17 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 20 أغسطس 2022م، https://2u.pw/ueDrz

(38) عبد الرحمان النجار (مترجم)، أسلحة جديدة.. هكذا تستعدّ إيران حال اندلاع حرب مع إسرائيل، ساسة بوست، (29 يونيو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 29 أغسطس 2022م، https://2u.pw/CqQre

(39) عبد الرحمان النجار، مترجم: أسلحة جديدة.. هكذا تستعدّ إيران حال اندلاع حرب مع إسرائيل، مرجع سابق.

(40) ديارنا، مخطط فاشل لعملية اغتيال مأجورة بالولايات المتحدة يكشف عدم كفاءة الحرس الثوري، مرجع سابق.

(41) «L'axe de la résistance»: l'expansionnisme régional iranien, Op Cit, Pp13, 14.

# الخطاب الإعلامي الإيراني
# وصناعة التأثير والنفوذ في العالم العربي

**بوشـــــوار ياسيـــــن**

باحث في سوسيولوجيا التواصل السياسي، مختبر التاريخ والمجال والمجتمع والثقافة،
المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس

**مقدمـــة**

تحاول هذه الدراسة البحث في إشكالية مركزية، تَرُوم فَهْم أشكال حضور الخطاب الإيراني السياسي والعقدي في المجتمعات العربية عبر وسائل الإعلام المتنوعة، سـواءً تلك التي تبثُّ من طهران أو من طرف وكلائها في المنطقة، وقياس مدى نفوذه وتأثيره في الرأي العام. وتنطلق الدراسـة من فرضية أساسية تجعل من وسـائل الإعلام أبرز الأدوات الإسـتراتيجية التـي تعتمدها طهران في تنفيذ مشروعها السياسي والطائفي، أدوات يمكن اختزالها في فكرة دعائية مفادها «تصديـر الثورة وردع القوى المهيمنة وحلفائها»، بما في ذلك مسـاعي التغلغل في المنطقة واحتـواء نفوذ القوى الفاعلة في المنطقة سياسـيًّا ودينيًّا. ذلك أن فَهْـم دينامية الحضور الإيراني في المنطقة بكل ثقله ونفـوذه وتنوعه السياسي والعسـكري والعقدي والثقافي يبقى من الصعب الإحاطة به دون فَهْم أساليب عمل أذرعها الدعائية الإعلامية بكل أنماطها وإستراتيجياتها ومواردها.

قدمت إيران نموذجًا إعلاميًّا دعائيًّا فريدًا، من حيث تاريخه، ونمط اشتغاله، وحجمه، ونتائجه، الشيء الذي يمكن معاينته في جُلّ الأحداث الكبرى التي عرفتها المنطقة منذ بداية أحداث الثورة، مرورًا بحرب الخليج الأولى والثانية وحرب لبنان عام 2000م و2006م، وصولًا إلى مرحلة ما بات يُعرف بـ«الربيع العربي» وغيرها من الأحداث، التي حاولت من خلالها طهران التأثير في الرأي العام، وتعميق نفوذها في مقابل تقويض حضور القوى الفاعلة في المنطقة واحتواء منافسيها الإقليميين، وكل ذلك جزء من سياسة المقاومة التي تتخذها طهران إستراتيجية ناعمة لصناعة التأثير.

انطلاقًا مما سبق، تستهدف هذه الدراسة الإجابة عن سؤالين أساسيين: ما أُسُس ومنطلقات الدعاية الإيرانية السياسة والطائفية في المنطقة العربية؟ وإلى أي حدّ ستمكننا دراسة الخطاب الإعلامي الإيراني من فَهْم العقلية التوسعية الإيرانية؟

## أولًا: الدعاية الإيرانية.. تفكيك آليات صناعة التأثير

إنّ الحديث عن الدعاية الإيرانية لا ينفصل في الواقع عن تاريخ وهُوية إيران بعد ثورة 1979م، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يأتي:

### 1. ثورة لكل المسلمين.. هكذا كانت البداية:

منذ بداية أحداث الثورة الإيرانية، حتى قبل الوصول إلى الحكم وتأسيس الجمهورية الجديدة، أسست شبكة الثورة نموذجًا دعائيًّا متكاملًا، يشمل مجموعة واسعة من المتغيرات، تهدف إلى كسب رهان التأثير، وتوجيه الرأي العام الداخلي والخارجي نحو أهدافها المتوقعة. وقد تمكّنت الثورة من تحقيق غايتها، إذ بلورت نموذجها الدعائي الثوري في اتجاهين أساسيين، يكمن الأول في تبني «نظرية ثيوقراطية» مضمنة في إحياء ولاية الفقيه، التي جاءت بدورها في سياق ملء فراغ محتمل يتركه النظام الملكي من خلفه. وثانيًا إنتاج خطاب ثوري شعبوي يقوم على فكرة شيطنة الآخرين، وتبرئة ذمة الثوار، وبالتالي إنشاء محور ممانع يمثل «محور الخير» في مقابل محور الاستسلام الذي يجسد «محور الشر».

وفور الإطاحة بنظام الشاه، لم يتردد الخميني في توظيف كل الوسائل الممكنة لتثبيت قواعد حكمه وكسب رهان الشرعية محليًّا والحصول على مزيد من الدعم خارجيًّا، في انتظار فرصة تصدير الثورة إلى كل بقاع العالم الإسلامي، متسلحًا بشعارات شعبوية، كـ«الموت لأمريكا والموت لإسرائيل»، و«الله واحد... خميني قائد»، وغيرهما من الشعارات التي جاءت تستهدف التأثير في

الرأي العام الإسلامي وجعل الثورة الإيرانية ثورة لكل المسلمين ضد الهيمنة الأمريكية وضد الأنظمة الخاضعة للغرب.

إنّ الدعاية بأن الثورة الخمينية هي ثورة إسلامية هو في حد ذاته دعاية كاملة الأركان، فهي ثورة المسلمين لا ثورة الإيرانيين «المحافظين» فقط[1]. يهدف هذا الخطاب إلى خلق بنية دعائية منسجمة أيديولوجيًّا مع باقي الحركات الإسلامية السنّية، مستثمرة الظروف السياسة التي كانت تعرفها الدول العربية حينها، خصوصًا الحركات الإسلامية التي رأت في الثورة الإيرانية فرصتها لتحقيق نبوءة «الإسلام هو الحل» وإقامة دولة إسلامية أسوة بأختها الإيرانية، وهو الأمر الذي دفع عديدًا من روّاد وزعماء الحركات الإسلامية السنّية إلى مباركة الثورة والتعاطف معها حد الانبهار والتماهي، أمثال عبد السلام ياسين مؤسس جماعة «العدل والإحسان» المغربية، الذي أصدر «مجلة الجماعة» مباشرة بعد نجاح الثورة الإيرانية، إذ خصص عديدًا من الصفحات في نسخها الأولى للتعريف بكتاب آية الله الخميني بعنوان «الحكومة الإسلامية»[2]، ففي العدد الأول وجّه عبد السلام ياسين سهام النقد الشديد ضد علماء السنّة، واصفًا إياهم بـ«الناعسون»[3].

أمّا النخب الدينية الرسمية بالمغرب فقد كان موقفها مساندًا لمعالم الثورة، ففي فبراير 1979م بعثت «رابطة علماء المغرب» برسالة بتوقيع الأمين العام عبد الله كنون إلى الخميني، تحيي فيها ما سمته انتصار الحركة الإسلامية في إيران، وتقول الرسالة: «إنها لحركة مباركة هذه التي تقودونها بحكمة وتبصُّر في نطاق البعث الإسلامي، والتحرر من الهيمنة الأجنبية التي فرضها الغرب والشرق على الساسة والشعوب العربية والإسلامية»، إلا أنها تراجعت لاحقًا عن موقفها المساند، لتعلن فتوى تكفيرها للخميني في أغسطس 1980م[4].

والحال نفسها تنطبق على «حركة الاتجاه الإسلامي» (حركة النهضة حاليًّا) بزعامة راشد الغنوشي الذي خصص العدد الثالث من السنة الخامسة لـ«مجلة المعرفة» (أول منبر إعلامي للحركة الإسلامية التونسية) للثورة الإيرانية، وأصدرها بغلاف يحمل صورة الخميني يمد يديه وهو يدعو. وجاءت الصورة مرفقة بعنوان كبير بالأحمر «وانتصر الإسلام»[5]. كما جاء في العدد الثامن من نفس السنة غلاف بعنوان «نبوءة تتحقق: الرسول ينتخب إيران للقيادة». وهو ما يمكن قوله أيضًا عن «حركة الإخوان المسلمين» في مصر، التي رحبت بنجاح الثورة من خلال مجلتها ذائعة الصيت «الدعوة» التي واكبت هذا الحدث، إذ خصصت بعض أعدادها للاحتفاء بهذا النجاح، كنشر صورة الخميني على غلاف

المجلة بعنوان «الخميني بين آمال المسلمين ومؤامرات الصليبية والشيوعية» (انظر الشكل 1).

في ضوء هذه المواقف يظهر مستوى التأثير الذي ألحقته الثورة الإيرانية بالعقل الثوري والسياسي الديني السنّي، إذ أنتجت الثورة الإيرانية شعورًا عامًّا نموذجيًّا حول التحرر باسم الدين، وانبعاث الشخصية الإسلامية من جديد وإحياء الخلافة من بعد سقوط الخلافة العثمانية، الشيء الذي ألهب حماسة الفاعلين والنخب الدينية السنّية بغضّ النظر عن الاختلافات السوسيولوجية والتاريخية والدينية الحاصلة بين النموذجين.

**شكل (1): مجلات إعلامية تابعة للحركات الإسلامية السنّية تُظهِر دعمها للثورة الخمينية**

ما يهمّنا في هذه الإشارة ليست المواقف المعبرة عنها بحد ذاتها، لكن عمل الجهاز الدعائي الإيراني. فجعل الثورة «إسلامية» معناه توحيد المشاعر وتعبئة الرأي العام الإسلامي على قول واحد، وهو ما عبّرت عنه صراحة النخب الدينية السنّية كما رأينا، انسجامًا مع دعوات التحرر من أغلال الهيمنة الغربية وطغيان الحكّام وقيام الخلافة الإسلامية من جديد. لقد نجحت الدعاية الإيرانية في إغراء الحركات الإسلامية وقتها، بل كانت أيضًا وسيلة وأداة دعائية لانفتاح العالم السنّي المعاصر على التجربة العقدية الشيعية، التي شكّلَت في الواقع خطوة مفصلية في نشر المذهب الشيعي وانتعاشته، إذ جرى تسويق تلك اللحظة السياسة التي كانت تمرّ بها الجمهورية الجديدة من وجهة نظر مذهبية سياسية حماسية تنابذ الاستسلام والخنوع وتدفع نحو الممانعة والمقاومة، الشيء الذي فتح الباب أمام انتعاشة فعل التحول الديني نحو اعتناق المذهب الشيعي.

لقد كانت القوة الدافعة الأخرى للدعاية هي استثمار كل القوى الناعمة الممكنة لتعزيز وجودها في المنطقة وتصدير نموذجها الثوري للأقطار الإسلامية، فضلًا عن توظيف النخب الدينية السنية ومؤسساتها الإعلامية وسيطًا لنقل التعاطف وتسويق

روح الثورة إلى العالم الإسلامي. كانت فكرة الاستثمار في الرموز والذاكرة الدينية مدخلًا مساهمًا في هذه العملية الدعائية، إذ لم يتوانَ الخميني في تقديم نفسه من أهل البيت، أي من آل بيت النبي محمد (عليه الصلاة والسلام) لأجل كسب مزيد من التعاطف على المستوى المحلي والعربي والإسلامي بصفة عامة، ومنه تعزيز شرعيته الدينية بوصفه مرشدًا روحيًّا أعلى لجمهوريته الجديدة.

كما لم تدخر إيران جهدًا للإفصاح عن نفسها بوصفها دولة إسلامية مظلومة، فمنذ لحظة التأسيس إلى يومنا هذا ظل خطاب المظلومية إحدى ركائز الخطاب الديني والسياسي الإيراني. ولتعزيز موقعها أكثر وكسب مزيد من التعاطف، كانت القضية الفلسطينية محور هذه العملية الدعائية، سواء من خلال معاداة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية كما أشرنا سابقًا، أو من خلال وكلائها في المنطقة كـ«حزب الله»، الذي تحوّل إلى تجارة رابحة بالنسبة إلى إيران بعدما بات أيقونة المقاومة الإسلامية في مرحلة سابقة، خصوصًا بعد سلسلة الانتصارات الميدانية والإعلامية التي حققها ضد إسرائيل، وبخاصة في عامَي 2000م و2006م.

**2. صناعة الوجاهة.. الملصق السياسي نموذجًا:**

الحال أن المتأمل في لحظة ولادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية سيلاحظ ودون كبير جهد أن قيام الدولة يرجع بشكل أساسي إلى فاعلية أجهزتها الدعائية، التي كان لها دور حاسم في صناعة صورة الجمهورية الجديدة، والتي تظهر بوضوح في تحليل الملصقات الإعلامية والجدارية التي كانت تكشف عن وجهة نظر الثورة، والمصممة بعناية بالغة للتأثير في الرأي العام المحلّي وتعزيز موقفها خارجيًّا، وكسب مزيد من الدعم والتأييد. بهذا المعنى يظل النظر في الخطاب الدعائي إبان الثورة والإحاطة به لا يكتمل إلا بالوقوف عند الملصق السياسي بوصفه وثيقة تاريخية إعلامية تختزل سيرورة صناعة التأثير الدعائي، الذي لا تزال آثاره مستمرّة في الممارسات الدعائية الإيرانية المعاصرة، كما سنرى ذلك لاحقًا.

فعندما تصل الهيمنة إلى أعلى مستوياتها، ففي أحسن الأحوال ينخرط المجتمع في إنتاج تعبيرات جديدة للتعبير عن آماله وتطلعاته. وتُعَدّ التعبيرات الفنية واحدة من بين تلك الآليات التي يعبّر بها المجتمع عن نفسه، إذ ينخرط الفن في بناء رموز جديدة وأساطير مضادة، وبالتالي إنتاج معانٍ جديدة. فالملصق السياسي الذي جرى إنتاجه وتداوله في الثورة الإيرانية من طرف الفنانين والمبدعين أو الملتزمين روح الثورة قد أعاد بوضوح تعريف القيم والمعايير الاجتماعية التي يجب الاعتقاد والإيمان بها[6]، إذ طالما وُظفتَ الملصقات بوصفها أدوات فعالة لنشر الرسائل الأيديولوجية المختلفة على نطاق واسع خلال فترات الثورة والحرب، رسائل تتضمن اهتمامات اجتماعية وسياسية

ودينية يجري التعبير عنها في أحيان كثيرة من خلال كل من النصوص والصور. تستكشف هذه الملصقات والرسومات كيف كانت هذه التقنية بمثابة آلية مؤثرة للتعبئة والحشد والتواصل خلال الثورة الإيرانية[7]. وبالمجمل، يأتي توظيف الملصق نمطًا دعائيًّا مدروسًا بعناية، إذ كانت صور «الخميني البطل» تغزو كل الأشكال التواصلية وجرى تكثيفها بقوة في الفضاءات العامة عن طريق الملصقات والجداريات[8]. ولم تكُن الملصقات السياسية التي جرى إنتاجها ونشرها خلال الثورة في إيران تمثل استثناءً، بل كانت سمة العصر حينها.

لقد سعت الدعاية الإيرانية إلى خلق تصوّر ذهني شامل حول مفهومَي الخير والشر، عبر إنتاج شبكة تفاعلية مكثفة قوامها «نحن والآخر (الخصوم)»، ركزت في مجملها على شيطنة الخصوم/الأعداء بما في ذلك الشاه محمد رضا بهلوي والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والرئيس العراقي الأسبق صدام حسين وغيرهم. ومن جهة ثانية عملت هذه الدعاية على صناعة صورة أيقونية لزعيم الثورة (الخميني)، فكان في مجمل الوقت يظهر بصورة الرجل الخارق (Man Super) (انظر الشكل 2).

ومن البديهي أن تعكس الدعاية الإيرانية التوجهات السياسية العامة لهذه الثورة، لذلك كان الهدف من وراء هذه الشبكة التفاعلية هو التعبير المباشر عن خصوم إيران بشكل يفهمه المجتمع بكل فئاته، شبكة تنطوي على عملية تحفيزية، تحفز مشاعر الانتماء إلى الثورة وترسخ صورة الإيراني والمسلم المقاوم. تنطوي هذه العملية باختصار شديد على صناعة الرأي العام وفق ما يضمن ولاء الجماهير لقيم الجمهورية الجديدة، وضمان دعم قراراتها واختياراتها السياسية والدينية.

**شكل (2): ملصقات دعائية نُشرت في مرحلة الثورة الإيرانية وحرب الخليج الأولى**

إنّ توظيف الصور البلاغية على شكل ملصقات سياسية كانت له نتائج بالغة التأثير في صناعة الذهنيات، وحشد مزيد من الدعم كما ذكرنا سالفًا، إذ لم يكن تركيز الدعاية على شخصية واحدة إلا انسجامًا مع الحالة النفسية المتوترة التي عرفها المجتمع الإيراني، الذي كان مهيأً للتعبئة والحشد وراء شخصية قادرة على

قيادة التمرد على النظام الاجتماعي والسياسي، أملًا في الخروج من حالة العطالة والاندحار تلك. وبالتالي فإنّ الصورة الأيقونة التي جرت صناعتها بتسليط التركيز على الخميني تتناسب مع السياق العامّ وطبيعة المجتمع الإيراني الذي طالما طالت انتظاراته لتحقيق آماله المؤجلة.

في الواقع لم تكُن هذه الملصقات مجرد انعكاس ثانوي للحركة الثورية، بل لعبت دورًا حيويًّا في النضال من أجل التعبير وصياغة الأيديولوجيا والأفكار الجماعية[9]. ولم يكن توظيف الملصق السياسي والجداريات بما في ذلك وسائل الإعلام والاتصال المتاحة وقتها في المرحلة الأولى من الثورة مصادفة، بل هو توظيف يتوافق مع واقع اجتماعي تسود فيه الأمية والفقر. لعبت هذه الأساليب الدعائية دورًا مهمًّا في نقل المشاعر الثورية إلى المجتمع الإيراني ومنه إلى المجتمع الإسلامي على حد سواء، مجتمع تغلب عليه الأمية، بما في ذلك هشاشة المعرفة السياسية لدى عامة الناس، في ظل غياب مصادر بديلة للمعلومة، وفي إطار عملية التأطير والتنميط التي تعرض لها المجتمع، في سياق «الإعلام الواحد والحقيقة الوحيدة».

أمام هذه الأوضاع كانت مهمة هذه الأدوات الدعائية هي نقل المشاعر الثورية إلى الجماهير وتوحيدها بعناية فائقة دون استبعاد أي فئة اجتماعية، بجعل روح الثورة تشيع بين الناس بغضّ النظر عن وضعهم الاجتماعي والمعرفي. لذلك كان الملصق السياسي وقتها أداة فاعلة في توحيد المشاعر ونقلها إلى المتعلمين والأميين دون أي تمييز بين الفئات الاجتماعية، فلم تتردد الثورة في توظيف كل الوسائل الممكنة من مطبوعات وملصقات ومجلات ثقافية وكل وسائل الإعلام، للترويج لأفكارها الجديدة، بداية بولاية الفقيه ووصولًا إلى تصدير الثورة.

وبعد نجاح الدعاية الثورية في تحقيق أهدافها في الهيمنة على السلطة، سعت إيران إلى تصدير الثورة إلى باقي العالم الإسلامي، بحجة أن إنشاء الحكومة الإسلامية في إيران مجرد خطوة أولى تجاه إنشاء الدولة الإسلامية العالمية كما يزعم الخميني[10]. هذه الرؤية التوسعية أفضت إلى نشوب نزعات وخصومات وانشقاقات كبرى بين دول العالم الإسلامي. ومن بين نتائجها حرب الخليج الأولى (إيران والعراق)[11]. هذه النزعة التوسعية ستظهر بكثافة في أواسط القرن الحادي والعشرين مع انتشار القنوات الفضائية العابرة للحدود، التي اتخذتها إيران وسيلة لإدراك غايتها التوسعية وبسط نفوذها الأيديولوجي في المنطقة، ستعرف هذه القنوات تسابقًا حادًّا بين مختلف الدول والتكتلات الإقليمية والتنظيمات لكسب رهان التأثير وصناعة الوعي الجماعي الديني والسياسي، الشيء الذي حدا

بهذه القنوات لتصبح ساحة جديدة لحروب ناعمة تتحول أهدافها حسب السياق والمصالح.

لقد حاولت الجمهورية الإسلامية الحد من تأثير إنتاج الإعلام الأجنبي، فقد بث التليفزيون الحكومي نهاية السبعينيات والثمانينيات برامج إسلامية تهدف أساسًا إلى تعزيز الشرعية الدينية للقيادة الإيرانية، إلى الحد الذي وصفه المشاهدون المحليون الساخطون بـ«المُلافزيون» بسبب محتواه المتكرر. وعندما أدخلت تكنولوجيا الأقمار الصناعية في عام 1993م، حظيت البرامج الأجنبية في البداية بشعبية كبيرة بين الجمهور الإيراني. وردًّا على ذلك، وللحماية من «الفساد الأخلاقي» المحتمل للبث الإذاعي الأجنبي، حظرت الحكومة الإيرانية أطباق الأقمار الصناعية في عام 1995م (وهو قانون لا يزال قائمًا رسميًّا)، إلا أن الجماهير الإيرانية سرعان ما وضعت إستراتيجيات للتحايل على الحظر[12].

وفي ظل هذه المنافسة ستعمل السلطات الإيرانية على تطوير الإعلام وجعله ركيزة أساسية داخل القواعد والأجهزة الدعائية الإيرانية، ولا سيّما أن وفاة الخميني لم تغيِّر كثيرًا من توجهات الدعاية الثورية «روح الثورة»، بل واصل بديله علي خامنئي المسيرة في اتجاه إتمام مسار فرض السيطرة وتعزيز الشرعية وبسط النفوذ، فلم تتردد طهران في توظيف مختلف الأوعية الإعلامية وتوسيع شبكتها الدعائية بهدف تصدير الثورة.

### ثانيًا: الهيمنة واحتكار الخطاب الإعلامي والصحفي

ارتبطت مؤسسة الإذاعة والتليفزيون ارتباطًا مباشرًا بالمرشد الأعلى، وقد جاء هذا الربط ليعكس بداية مخاوف النظام الثوري في استخدام الإعلام من طرف القوى المضادة للثورة، لكن استمرار هذا الارتباط بين المؤسسة الإعلامية الرسمية وأعلى سلطة سياسية في البلاد جعل هذه المؤسسة وتوسعاتها لاحقًا المعبر الرئيسي عن توجهات السياسية للدولة الإيرانية، وكشف عن أهمية هذه المؤسسة في بناء الرأي العام، الداخلي والخارجي، خصوصًا أن المؤسسة شهدت توسعًا كبيرًا في بنيتها وتوجهاتها، وعدد المؤسسات التابعة لها التي تولي بلورة الخطاب الإيراني تجاه القضايا الإستراتيجية أهمية كبرى[13].

إنّ فرض السيطرة على شبكة الإذاعة والتليفزيون وحظر استخدام الأطباق الهوائية وكذا تشديد المراقبة على شبكات الإنترنت ما هي إلا إجابة واضحة عن ماهية الممارسة الصحفية في الجمهورية الإيرانية، إذ تحتكر الدولة البث التليفزيوني والإذاعي كما نصت المادة 44 من الدستور. وفي نفس الاتجاه تنص المادة 175 من الدستور على أن تعيين وإقالة رئيس هيئة الإذاعة والتليفزيون

(IRIB) من اختصاص المرشد الأعلى. فالإعلام في ظل هذا الواقع السياسي المقيد جُعل منه مجرد أداة سياسية رئيسية لفرض السيطرة وتحقيق طموحات المرشد الأعلى وحلفائه.

يوظَّف عادةً الإعلام المحلي للقضاء على المعارضة بكل أشكالها أو النَّيل من سمعتها وسمعة بعض كبار المسؤولين، فخلال الانتخابات الرئاسية لعام 2009م، على سبيل المثال، رفض خامنئي طلب الرئيس الأسبق علي أكبر هاشمي رفسنجاني الوصول إلى وسائل الإعلام للرد على اتهامات الفساد التي أثيرت ضده وضد عائلته من طرف الرئيس (المرشح للرئاسة آنذاك) محمود أحمدي نجاد خلال مقابلة تليفزيونية. وبعد شهر من الانتخابات مُنع بث خطبة الجمعة لرفسنجاني في وسائل الإعلام، التي انتقد فيها قمع الاحتجاجات ودعا إلى تحقيق المصالحة السياسية من أجل تجاوز ما كان يصفه بالأزمة[14].

تماشيًا مع سطوة المرشد الأعلى على الحكم ومنه على وسائل الإعلام، ستعيش هذه الأخيرة على وقع التطويع والإخضاع، بعد تأميمها والسيطرة على مواردها من طرف الدولة، إذ سيتحول الإعلام إلى أداة تبرير القمع والعنف الممارس ضد المعارضة فردًا كانت أو جماعة، وهو ما انعكس سلبًا على البيئة الإعلامية وحريات التعبير والرأي. ونتيجة لذلك حُظرت مئات الصحف والمجلات التي لا يتلاءم خطها التحريري مع التوجهات السياسية والدينية التي اتخذتها الجمهورية الإيرانية الجديدة، بحجة أنها لا تنسجم مع أهداف وروح الثورة.

تُظهِر هذه الصيغة السيادية التي اصطبغت بها وسائط الإعلام والاتصال مدى أهميتها البالغة في سياسات الإستراتيجية الإيرانية، ولعل ارتباط هذه الوسائط بالوصاية المباشرة للمرشد الأعلى يدل على أن وسائل الإعلام لا تقل أهمية عن باقي المؤسسات السيادية الأخرى، كالمؤسسة العسكرية والدينية بالجمهورية الإيرانية.

وحتى يومنا هذا، لا تزال القيود على وسائل الاعلام متواصلة، إذ يتعرض عديد من الصحفيين لمزيد من الاضطهاد والاعتقالات التعسفية والأحكام الثقيلة، فإيران تُعَدّ من بين أسوأ الدول التي يمكن للمرء أن يمارس فيها الصحافة. فحسب نتائج تقرير مؤشر حرية الصحافة العالمية الذي تنشره مؤسسة «مراسلون بلا حدود»، احتلّت إيران في عام 2022م المرتبة الثالثة ما قبل الأخيرة من أصل 180 دولة، متقدمة على كل من كوريا الشمالية وإرتيريا فقط، وهو تصنيف يعكس واقع الصحافة والإعلام في طهران، فقد بلغ عدد الصحفيين في السجون الإيرانية في الوقت الراهن 512 صحفيًا وصحفيَّة[15].

إنّ استمرار مضايقات الصحفيين وتعريضهم باستمرار للترهيب والاعتقال التعسفي واحتكار هيئة إذاعة وتليفزيون الجمهورية (IRIB) لمصادر الأخبار، كل هذا يعكس صورة الأيديولوجيا الرسمية للدولة، في سعيها المتواصل لفرض الهيمنة على شروط إنتاج العمليات الاتصالية، ومنه السيطرة على مصادر تدفق المعلومات. فمثلما أشرنا، فإنّ الوضع السياسي المقيد، وكذلك صعوبة الوصول إلى المعلومات ونشرها في ظل غياب ضمانات ميدانية لحماية الصحفيين من المضايقات والتهديدات، قد عزلا إيران بشكل كبير عن بقية العالم، وأسهما في توسيع الهوة بين واقع الحريات في طهران وباقي دول العالم. كما هو مبين في (الشكل 3).

**شكل (3): مؤشر حرية الصحافة في إيران ما بين 2002م و2022م حسب «مراسلون بلا حدود»**

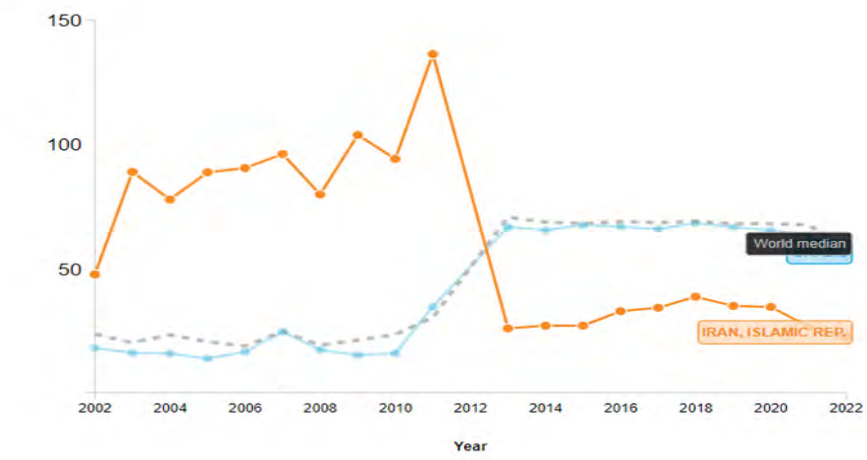


**المصدر:** قاعدة بيانات البنك الدولي، تاريخ الاطلاع: 13 أغسطس 2022م، https://bit.ly/3TbhjOz

منذ 1979م إلى يومنا الحاضر، تعرّض ما لا يقل عن 1000 من الصحفيين والمدونين للاعتقال أو الاحتجاز أو الإعدام على يد الحكومة الإيرانية، بيد أن الحملة الشرسة على حرّية الإعلام لا تقتصر على الصحافة المحلية، بل تمتدّ تداعيات القمع لتشمل أيضًا المراسلين الإيرانيين العاملين لحساب وسائل الإعلام الأجنبية، إذ لا يسلمون بدورهم من الضغوط والمضايقات[16]. وكل ذلك يُبَرَّر بحجّة مسّ ثوابت الجمهورية، كما نصّت المادة 24 من الدستور الإيراني: «إنّ حرية الصحافة والمطبوعات مكفولة ومعترف بها، ولكن شريطة ألا تكون مخلّة بالقواعد الإسلامية والنظام العام»، وهو ما تؤكده أيضًا ديباجة الدستور التي اختصرت مهامّ وسائل الإعلام العامة والإذاعة والتليفزيون في «نشر الثقافة الإسلامية، بموازاة المسيرة التكاملية للثورة الإسلامية». فهذا التقييد

والتحكم في الجسم الصحفي والإعلامي سيُترجَم على نحو أكثر وضوحًا في قانون الصحافة الإيراني، الذي يطرح بدوره أزمة تأويل حقيقية، يسمح لهيئة الإشراف على الصحافة بتقدير مواقفها وقراراتها تجاه الجسم الصحفي بنوع من المزاجية السياسية.

ومن أوجه هذه الأزمة إصدار قرار إغلاق صحيفة محلية تدعى «كليد» بحجة الإساءة إلى السلطة العليا في الدولة، بربطها خط الفقر بالمرشد الأعلى، إذ نشرت صورة بيانية (كاريكاتيرية) لرسم حول خط الفقر في البلاد، وإلى جانبه يد وقلم بما يشي بأنها مراسلات لخامنئي[17] (انظر الشكل 4). واستمدّ هذا القرار شرعيته من نص المادة 27 من قانون الصحافة، الذي يقضي في حالة إهانة المرشد الأعلى بإلغاء وسحب رخصة النشر، كما سيجري عرض المدير العامّ والمحرر للمسألة القضائية، وهذا من دون الإفصاح عن طبيعة هذه الإهانة وشكلها، فهل يمكن بهذا المعنى اعتبار النقد على سبيل المثال إهانة؟ ومتى يصبح النقد نقدًا ومتى يصبح إهانة؟

**شكل (4): رسم كاريكاتيري يُظهِر يد خامنئي ترسم خط الفقر**

في الوقت الذي احتكر فيه النظام العمل الصحفي المحلي، ظهرت فضاءات إعلامية إيرانيــة جديدة، بقيادة نشــطاء وصحفيين ومعارضين للنظام السياســي الإيراني خارج البلاد، وشــكلت هذه القنوات الإعلامية تحديًا كبيرًا أمام الدعاية الإيرانية الرسمية، خصوصًا في ظل استمرار ظروف الاحتقان والتوتر الاجتماعي، لذلك لا يدخر النظام في طهران أي جهد للتشويش عليها أو شــيطنتها واتهامها بالعمالة الأجنبية في ظل تراجع مؤشــر الثقة في الإعلام العام المحلي، وتزايد إقبــال الإيرانيين على القنوات الأجنبية والقنوات المعارضة للخطاب الرسمي. وتجدر الإشارة إلى أن تفضيل الخطاب الإعلامي الإيراني الأجنبي على الخطاب المحلي يعود بشكل أساسي إلى الظروف التي عاشها هــؤلاء المحررون والمراســلون الدوليون، مــن صحفيين وحقوقيين ونشــطاء... الذين أُجبروا على مغادرة البلاد.

ففي اســتطلاع رأي أجرته مؤسســة بحثية مســتقلة تتخذ من هولندا مقرًّا لها، وهي «وكالة غامان» المتخصصة في تحليل وقياس المواقف في إيران، في الفترة الممتدة بين 17 و26 فبراير 2021م مع عينة تمثيلية فاق عددها 27 ألف شــخص، حول اتجاهات الــرأي العام في إيران، بما فيها مصادر الحصول على الأخبار، حلّت كل من قناة «إيران إنترناشــيونال» وقناة «من وتو» و«بي بي سي فارسي» و«صوت أمريكا» من بين أكثر مصادر الأخبار شيوعًا وتأثيرًا في إيران، إذ عبَّر أكثر من نصف العينة المشاركة في هذا الاســتطلاع عن ثقتهم بقناة «إيران إنترناشــيونال» وقناة «من وتــو» على التوالي، في حين حازت «بي بي سي فارسي» ثقة 27 في المئة، والتليفزيون الإيراني الحكومي بنسبة 14 فــي المئــة من مجموع العينة. فــي غضون ذلك، صرح 74 في المئــة بأنهم لا يثقون بالتليفزيون الإيراني على الإطلاق. وحسب النتائج قال 33 في المئة من المشاركين في الاستطلاع إنهم يشاهدون قناة «إيران إنترناشيونال» بشكل يومي، هذا يجعلها القناة الإخبارية الأجنبية الناطقة باللغة الفارسية الأكثر شعبية في إيران[18].

ويشــير بعض التقارير الصحفية المحليــة إلى أن تراجع الإقبال علــى الإعلام العام الإيراني يرجع إلى الضغوط السياســية المتزايدة على الجسم الصحفي المستقلّ، الأمر الــذي دفع بعديد منهم إلــى مغادرة البلاد، إذ رجحت صحيفة «الشــرق الإيرانية»[19] أن حلول قناة «إيران إنترناشيونال» على رأس قائمة أكثر القنوات الإعلامية تأثيرًا في الرأي العام الإيراني يعود بشكل أساســي إلى الصحفيين والإذاعيين الموهوبين الذين جرى إدماجهم وتوظيفهم في هذه المؤسسات الدولية بعد مغادرتهم البلاد نتيجة الظروف الصعبة التي لا تشجعهم على أداء واجبهم المهني.

ورغم مغادرتهم البلاد فإن حملات الاستهداف والتخوين والترهيب لم تتوقف، ففي سنة 2017م بدأت السلطات في طهران تحقيقًا جنائيًّا مع 150 موظفًا في «بي بي سي»،

بما في ذلك المتعاونون بتهمة «التآمر على الأمن القومي»، إذ جمدت جميع أصولهم داخل البلاد[20]، كما نشرت وسائل إعلام تابعة للحكومة الإيرانية صورًا لصحفيين إيرانيين مقيمين في لندن، واصفة إياهم بأنهم مجرد «عصابة مافيا»[21]. والحال أن هؤلاء الصحفيين لم يسلموا من مطاردات النظام حتى وهم خارج طهران. وفي تقرير نشرته صحيفة «ذا تايمز» البريطانية، في ديسمبر 2019م، قالت إنّ السلطات الإيرانية تشنّ حملة ترهيب ضد صحفيي وموظفي قناة «إيران إنترناشيونال»، التي تتخذ من لندن مقرًّا لها، إذ استجوبَت أقاربهم وجمّدَت أموالهم وممتلكاتهم، فيما هدّدَت باختطافهم من شوارع بريطانيا ما لم يتركوا وظائفهم في هذه القناة. وكانت القناة قد عرضت لقطات من الاحتجاجات الواسعة التي عمّت الشوارع الإيرانية في أعقاب رفع أسعار البنزين[22].

وهذه هي المعاملة نفسها التي تعرض لها عشرات الصحفيين المنتسبين إلى «بي بي سي فارسي»، إذ عقدت هذه الأخيرة مؤتمرًا صحفيًّا لإدانة هذا الاستهداف الجماعي غير المسبوق، وتهديدات شملت مصادرة جوازات سفرهم، بما في ذلك منعهم من شراء أو بيع الممتلكات، إذ أظهر استطلاع داخلي أجرته هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) أن 45 موظفًا في «بي بي سي فارسي» أفادوا بأن السلطات استجوبت آباءهم، فيما صرح 40 منهم بأن الأمر نفسه حدث لإخوتهم أو أخواتهم[23]. ولا شك أن مثل هذه الممارسات التي ألفتها إيران للسيطرة على مصادر المعلومات تجعل من ممارسة الصحافة أمرًا شبه متعذر.

على مدار أربعين عامًا، لم يقتصر توظيف وسائل الإعلام الرسمية على نقل الحقائق كما يراها النظام الإيراني فقط، بل استُخدمت أيضًا لترهيب الصحفيين والمعارضين داخل طهران أو خارجها لإسكات أصواتهم. مارست هيئة الإذاعة والتليفزيون جميع أنواع التعذيب النفسي والتشهير ونزع الاعترافات القسرية وانتهاك خصوصية المعارضين وذويهم، عن طريق مقابلات وبرامج إذاعية تليفزيونية متخصصة في التشهير والتضليل.

يرصد تقرير صادر عن الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH) عام 2020م بعنوان «الإعلام الإيراني أداةً للقمع الجماعي»[24]، مشاهد وأنماط توظيف الإعلام لقمع المعارضة، وقدم التقرير قراءة تحليلية مفصلة لـ151 برنامجًا إعلاميًّا بُثت على هيئة الإذاعة والتلفزة خلال العقد الماضي، بما في ذلك اعترافات لـ355 شخصًا/ضحية، بالإضافة إلى محتوى تشهيريّ موجَّه ضد 505 أشخاص. وحسب شهادات الضحايا فإنّ هذه الممارسات الإعلامية القمعية تمثل وسيلة تعذيب نفسيّ لها آثار طويلة الأمد، وأكدوا أن تأثير هذه البرامج في حياتهم الأُسَرية وسمعتهم لا يمكن تجاوزه بسهولة. وبما

أن عديدًا من المشاهدين لا يستطيعون الوصول إلى مصادر معلومات مستقلة، فإنهم يعتقدون أن الاتهامات التشهيرية الموجهة ضدهم في هذه البرامج تمثل الحقيقة.

ما من شـــك في أن البيئة الإعلاميـــة الإيرانية مقيدة، بل قمعية وغير مســـاعدة على أداء العمل الإعلامي والصحفي، إذ لا تزال إيران واحدًا من أكبر خمســـة سجون في العالم للناشطين والعاملين في مجال الإعلام على حد وصف مؤسسة «مراسلون بلا حدود». أمـــام هذا الوضع المتأزم، يرى النظام الإيراني في وســـائل الإعلام، بالإضافة إلى كل ما سبق، أداة مناسبة لاختراق المنطقة ودعم أطروحته الطائفية والسياسية.

لأجل هذا، تســـتثمر إيران على التوالـــي أموالها بوفرة في مجـــال الصناعة الإعلامية، وجهدها لخلق إعلام دبلوماسي تنافسي (مثلما يفعل بعض الدول الكبرى في المنطقة)، يتحدث باســـم النظام الإيراني ويهيئ له الظروف محليًّا وخارجيًّا، سواء من خلال الوكلاء أو المنتسبين الرســـميين إلى النظام، بيد أن الغاية النهائية من كل هذا هي خلق رأي عامّ محلّي ينســـجم مع أفكار النظام، بما في ذلك تأمين ممرات خارجية تعبّر عن وجهة نظر طهران بشـــأن العالم، ونشـــر ما يُعرف بـ«قيم/تصدير الثورة» على نطاق إقليمي واسع بما يخدم تعاظم الوجود الإيراني في المنطقة كقوة إقليمية وضمان توســـيع دائرة النفوذ خارج الحدود الإقليمية التقليدية.

**ثالثًا: الإعلام الإيراني ونزعة السيطرة.. رهانات الانتقال من التأثير إلى صناعة النفوذ**

قد لا يختلف المهتمّون بالشأن الإيراني كثيرًا عن الدور الريادي الذي لعبه الإعلام في الحياة السياسية الإيرانية. مثلما ذكرنا من قبل، إنّ الدعاية الإعلامية هي جزء لا يتجزأ من تاريخ الجمهورية الإيرانية، دعاية ستتبلور في إطار أخطبوط إعلامي ضخم، يتمثل في «هيئة الإذاعة والتليفزيـــون»، الذي يعبّر عن الخط التحريري للأيديولوجيا الثورية الإيرانية القائمة على عقيدة المقاومة، والترويج له في مختلف المستويات والأصعدة محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا. يقدم هذا التوجُّه نفسه في سياق متناسق مع المؤسسات الكبرى، من مؤسســـة المرشـــد الأعلى و«الحرس الثوري» ووصولًا إلـــى الهيئات الاقتصادية والدبلوماسية الرسمية ووكلاء إيران من جميع الأطياف، دول ومؤسسات وتنظيمات موازية وميليشيات. ولعلّ من أوجُه ذلك دعوة خامنئي الأخيرة إلى «الجهاد الإعلامي»[25] لمواجهة الغزو الإعلامي كما سماه.

وأمام ســـعيها نحو التمدّد والتوســـع في المنطقـــة، تراهن إيران على وســـائل الإعلام لصناعة وجهاتها وشكل حضورها في الفضاء العامّ، سواء الداخلي أو الخارجي، ويُلاحَظ أن استثمار طهران في الصناعة الإعلامية لا يقلّ أهمية عن باقي الصناعات الإستراتيجية الأخرى كالعســـكرية والأمنية، إذ إنها لا تتردد في بســـط أذرعها الإعلامية في المنطقة، وهو ما تؤكده نتائج مجموعة من التقارير المنجزة حول المشهد الإعلامي الإيراني.

ووفقًا لتقرير مركز أبحاث البرلمان الإيراني فإنه يبلغ دخل هيئة الإذاعة والتليفزيون نحو 140 تريليون ريال (560 مليون دولار). هذا بصرف النظر عن نصيبها من الميزانية الحكومية، الذي يعادل مجموع ضرائب الرواتب السنوية لجميع موظفي الحكومة، البالغ 50 تريليون ريال (200 مليون دولار) من ميزانية الحكومة[26]، بالإضافة إلى تحديث حكومة طهران ميزانيتها لسنة 2021م لتخصيص 71,4 مليون دولار إضافية لبرامج الفضاء الإلكتروني الذي استفادت منه هيئة الإذاعة والتليفزيون بحصة بلغت 63 مليون دولار، فيما حصل القسم السيبراني في «منظمة الإعلان الإسلامي» (IDO) على 8,4 مليون دولار المتبقية[27].

وفي نفس الاتجاه يقدم تقرير لـ«منصة المشهد الإعلامي»، التابعة لـ«مركز الصحافة الأوروبية» (EJC) مونوغرافيا عامة للمشهد الإعلامي الإيراني، معتبرًا هيئة الإذاعة والتليفزيون من أهمّ المؤسسات الإعلامية في منطقة آسيا والمحيط الهادي، بل وفي العالم، لما لها من إمكانات استثمارية بشرية ضخمة، إذ تضمّ أكثر من 40 ألف موظف عبر العالم، وفروع في أكثر من 20 دولة، تقدم خدماتها بعدة لغات، كما تدير 17 قناة وطنية، و30 قناة إقليمية، و9 قنوات دولية. ومن بين أهم هذه القنوات قناة «العالم» باللغة العربية، التي جرى إطلاقها عام 2003م بطريقة مشابهة لأسلوب القنوات الفضائية الإخبارية العربية الكبرى، على غرار قناتَي «الجزيرة» و«العربية». بالإضافة إلى قناة «برس تي في» الدولية التي شرعت في بث برامجها عام 2007م باللغة الإنجليزية، وقناة «سحر» متعدّدة اللغات، التي بدأت نشاطها عام 1990م وتبث برامجها باللغات الكردية والأردية والأذرية والبوسنية والفرنسية[28]، وغيرها من اللغات الأخرى كاللغات الإفريقية مثل الهوسا والسواحلية[29]، بالإضافة إلى الشبكة الإعلامية «إيسبان تي في» باللغة الإسبانية، التي تُعتبر من بين الشبكات الأكثر شعبية في أمريكا اللاتينية حسب بحث أجراه المعهد البولندي للشؤون الدولية[30].

من جهة أخرى تُعَدّ وكالات الأنباء الإيرانية من بين الوكالات الأكثر نشاطًا في العالم، وفي مقدمتها «وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية»، المعروفة اختصارا باسم «إيرنا» (IRNA)، وهي بمثابة الوكالة الرسمية الوحيدة في الجمهورية، بالإضافة إلى «وكالة أنباء فارس» التي تَعُدّ نفسها وكالة مستقلة (شبه رسمية تابعة للحرس الثوري)، وهي ومن الوكالات المهمة لكونها تقدم أخبارها بلغات متعدّدة. لكن تبقى أهم هذ الوكالات غير الرسمية وكالة «مهر» (Mehr) المتخصصة في أخبار السياسة الخارجية الإيرانية، التي أُنشئت عام 2003م، وتغطي القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية بلغات متعدّدة، العربية والإنجليزية والتركية والروسية والفارسية والألمانية، ولها أكثر من 300 مراسل، إضافة إلى 5 مكاتب إقليمية، وعقدت اتفاقات تعاون مع أكثر من 17 وكالة

أجنبية في آسيا وأوروبا. إضافة إلى هذه الوكالات الكبيرة التي تقدم خدمات في قطاعات مختلفة، ثمة وكالات أنباء متخصصة تركز في قضايا محدودة، داخليًّا أو خارجيًّا، وأكثرها أهمية وكالة «القدس» للأنباء، وهي وكالة متخصصة في الشؤون الفلسطينية، وهناك «وكالة أنباء الطلبة»، و«وكالة أنباء المرأة»، و«وكالة الأنباء القرآنية»[31].

في ضوء هذا المشهد يمكن استنتاج خلاصة أساسية مفادها أن التوغل الإيراني في المنطقة لم يأتِ صدفة أو نتيجة مباشرة لتخاذل الأنظمة العربية وسطوة أمريكا وإسرائيل على المنطقة كما يشاع، وإنما يرجع ذلك في جزء كبير منه، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل المتضافرة، إلى وعي طهران بالأدوار الإستراتيجية للدعاية الإعلامية في تعزيز مواقفها والترويج لها على نطاق واسع، بما في ذلك التأثير في الرأي العام ومنه الضغط على الحكومات. فمنذ أكثر من أربعة عقود وإيران تعمل على تطوير شبكتها الإعلامية، إلى الحد الذي تجاوز فيه مدى التأثير مستوى نفوذها المحلي والإقليمي إلى المستوى الدولي، إذ سبق للولايات المتحدة الأمريكية إغلاق مجموعة مواقع إلكترونية تابعة لعدد من وسائل الإعلام الإيرانية، رسمية وأخرى تابعة لجماعات مرتبطة بها، متورطة في نشر الأخبار الكاذبة والمشاركة في حملات التضليل الموجهة. مثل قناة «المسيرة» التي يديرها الحوثيون، وقناة «العالم»، و«اللؤلؤة»، و«فلسطين اليوم»، و«النبأ»، و«الكوثر»، وغيرها من القنوات الأخرى. وهو ما لم تتقبله طهران، واعتبرته خرقًا لحرية التعبير، كما لم تترك هذه الفرصة تمرّ دون الحديث عن «محور المقاومة في مقابل محور الاستسلام». وأوضحت هيئة الإذاعة والتليفزيون الإيراني على موقعها الإلكتروني أنه «في حين تؤكد الحكومة الديمقراطية للولايات المتحدة دعم حرية التعبير فإنها تغلق عمليًّا وسائل الإعلام عبر دعم إسرائيل والسعودية، الحليفين التاريخيين لواشنطن في الشرق الأوسط»[32].

ولعل من بين الأشياء المثيرة للانتباه محاولة طهران شيطنة بعض الدول غير الصديقة في المنطقة مثلما رأينا مع المملكة العربية السعودية، التي تُعَدّ من وجهة نظر العَلاقات الدولية مصدرًا من مصادر قوى التوازن في المنطقة بين المعسكر السنّي والشيعي. لقد تسللت القنوات الإخبارية الإيرانية منذ عدة سنوات إلى سوق الإعلام العربي، بشكل رئيسي من خلال الحامل الفضائي العربي الرئيسي «عربسات»، و«نايل سات» بدرجة أقل، وتضع إيران في معركة إستراتيجية على قلوب وعقول العالم العربي. لذلك تحاول إيران تشويه سمعة منافسيها الرئيسيين في المنطقة وسمعة مؤسساتها الإعلامية، من خلال الترويج لفكرة أن وسائل الإعلام المنافسة قريبة من البيت الأبيض مما يقوض مصداقيتها في المنطقة. فغالبًا ما تتهم وسائل الإعلام الإيرانية الإعلام الخليجي بأنه مؤيد للصهيونية فيما تلعب هي -أي الدعاية الإيرانية- على وتر

الأزمة واستغلال المشاعر المعادية للولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم العربي لتعزيز نفوذها والترويج لنموذجها الدعائي. وتُعَدّ الأزمة اليمنية مثالًا واضحًا على ذلك، كما يظهر من خلال الخطاب الإعلامي المرتبط بها، فإنّ كل المحاولات العربية لحل الأزمة، سواء سياسيًّا أو عسكريًّا، تظل مستهدفة. وعلى سبيل المثال نجد أنه غالبًا ما يشار إلى القوّات الأمريكية في وسائل الإعلام الموالية لطهران بالقنوات الأجنبية، فيما يصفون القنوات الخليجية بأنهم مرتزقة، في تصوير يساعد في تشويه سمعة هذه الدول وحلفائها سياسيًّا وعسكريًّا ويضفي شرعية على أيّ دعم عسكري أو لوجستي محتمل قد تقدمه إيران إلى الحوثيين[33]، وغيرها من مختلف الممارسات الإعلامية التي يحاول من خلالها كل طرف نقل رؤيته للعالم، بغض النظر عن مدى مصداقيته وحياده.

فإذا كانت إيران قادرة على بناء نموذجها الإعلامي الموسع فإنّ المشهد الإعلامي العربي ربما لم يستوعب كفاية أهمية الآلة الإعلامية في التواصل مع الشعوب الأخرى، بهدف التأثير في تفكيرهم، وفي النهاية في حكوماتهم، ويظهر من خلال نتائج عملية الرصد وفي حدود ما هو متاح الاطلاع عليه غياب مؤسسات إعلامية عربية تبث برامجها بأكثر من عشر لغات، كما هي حال البث الدولي الإيراني، لذلك ليس من قبيل الصدفة ملاحظة توسع النشاط الدعائي الإيراني خارج الحدود التقليدية، وفي ذلك استهداف أوروبا الشرقية وأمريكا وإفريقيا وآسيا.

وفي الوقت الذي شكّلت فيه كل من القنوات العربية الكبرى، سواء الممولة من طرف قطر أو الإمارات أو المملكة العربية السعودية أو غيرها من الدول، نموذجًا إعلاميًّا دبلوماسيًّا مؤثرًا في صناعة الرأي العام المحلي والدولي، ومنافسًا شرسًا للأخطبوط الإعلامي الإيراني، فإن غياب شبكة تنسيق واضحة على مستوى وجهات النظر سيؤثر لا محال في السيادة الإعلامية في المنطقة وإفساح المجال أكثر لتوغل السردية الإيرانية، إذ يعبئ كل طرف قنواته بوصفها آلية لتعزيز وجهة نظره الخاصة حول القضايا المطروحة على الساحتين الإقليمية والدولية.

فمن المرجح أن تؤثر هذه المنافسة ولو بشكل نسبي في نفوذ طهران في المنطقة. والقول بنسبية التأثير يعود بالأساس إلى واقع المنطقة المتوتر، وإلى الخصومات المتتابعة بين مختلف دول المنطقة، التي تنعكس على توجهات هذه المؤسسات الإعلامية، وكذلك على فاعليتها في الفضاء العام. فبينما تنشغل الدعاية الإيرانية الإعلامية على وجه التحديد في تشويه صور دول المنطقة وتعزيز نفوذها بخلق وجاهة دينية وسياسية واقتصادية نافذة، فإن الإعلام العربي منشغل أكثر بالنزاعات الداخلية والصراعات المشتركة.

وعلى ذكر هذه الوقائع يمكننا معاينة بعض مظاهر التأثير الـذي أحدثته الدعاية الإيرانية في المنطقة على مختلف المستويات. على الرغم من سلسلة الأزمات الداخلية التي تعيشها طهران واستمرار العقوبات الدولية والمتكررة، فإنها تمكنت من تعزيز موقعها بوصفها قـوة إقليمية في الفترة الأخيـرة، خصوصًا بعد أحداث 2011م (الربيع العربي) على الرغم من المحاولات المسـتمرة للقوى الفاعلة في الشـرق الأوسط للحد من تعاظم أدوارها في المنطقة. نجحت إيران في قطع أشواط كبيرة في سياسة التوغل بالمنطقة وبوتيرة غير مسـبوقة، بعدما غدت أربع عواصم عربية تحت سيطرة طهران، ويتعلق الأمر بكل من دمشق، وبغداد، وبيروت، وصنعاء، فضلًا عن النفوذ المتسع في القرن الإفريقي وبعض الدول الأخرى في إفريقيا.

وبناء على هذا الواقع يكاد يكون الإعلام الإيراني موجودًا فـي كل مكان، وموجهًا لكل الفئات الاجتماعية والعمرية، فنجده على سـبيل المثال متقدمًا بخطوات كبيرة في الصناعة السـينمائية بكل أنواعها بالمقارنة مع نظيراتها العربية. كما تتنافس كل عام على الجوائز الدولية، مثل جائزة «الأوسكار» العالمية التي تمكنت من الحصول عليها في مناسـبتين سابقتين عن فئة الأفلام الأجنبية، وكانت الأولى عام 2012م عن فيلم «الانفصال» والثانية عـام 2017م عن فيلم «البائع» لمخرجهمـا أصغر فرهادي، الذي اختار مقاطعة حفل تسليم جوائز «الأوسكار» احتجاجًا على قرار الرئيس الأمريكـي السـابق دونالد ترامب بمنـع مواطني بعض الدول من دخـول الولايات المتحدة، بمن فيهم الإيرانيون[34]، وهو ما ينسـحب كذلك عن القنوات الموجهة إلى الأطفال، إذ أدرج فيلم الرسوم المتحركة الإيراني «ها أنا ذئب وأفترس القطيع» في قائمة أفلام الكرتون القصيرة المرشـحة لجوائز «الأوسـكار» لعام 2021م[35]. هذا الاهتمام بأفلام الأطفال سينعكس على الشبكة الإعلامية الإيرانية أو الشـيعية الموجهة إلى الأطفال، التي تعرف انتشارًا واسعًا في القمر الصناعي «نايل سات» و«عرب سات» على التوالي، والتي تحظى بمتابعة نوعية في المنطقة، كقناتي «الهدهد» و«طه».

وتجدر الإشـارة إلى أن الدعاية الإيرانية لا تتعامل مع صناعة الأفلام المتحركة على أنها مجرد ترف وترفيه، إنما هي في صميم عملها الدعائي، إذ سبق لها أن أنتجت مجموعة من أفلام الرسوم المتحركة التي تدعم أجندة طهران، مثل فيلم «اغتيال دونالد ترامب» الذي أحدث جدلًا واسـعًا، والذي صدر فور مقتل قاسم سليماني قائد «فيلق القدس». ولم ينتهِ الأمر عند هذا الحد، ففضلًا عن ذلك استثمرت طهران مبلغ 100 مليون دولار لإنتاج مسلسل أطفال لشيطنة وتشويه صورة الولايات المتحدة مثل تلك التي أنتجتها بعد واقعة مقتل سليماني مطلع عام 2020م[36].

إجمالًا، استخدمت إيران قوتها الإعلامية بوصفها منصة لكسب مزيد من الدعم، والتشويش على خصومها، خصوصًا دول الخليج، إذ نشبت بينهما حرب إعلامية طويلة، وظّف فيها الجانبان مختلف الأنماط الدعائية والإعلامية الممكنة، إذ أظهرت طهران بحضورها المكثف من خلال شبكة البث التليفزيوني العربي أن الأسلوب الدعائي الذي انتهجته عبر وسائل الإعلام مدفوع بطموحات توسعية لا تقل أهمية عن مختلف المكونات الدبلوماسية والسيادية الإيرانية الأخرى.

إنّ وجود طهران بهذا الشكل في وسائل الإعلام التي تستهدف دول المنطقة يفسر تلك النزعة التوسعية التي تتحكم في بنية النظام السياسي الإيراني، التي ترى في تعزيز نفوذها في المنطقة حقًا يستمدّ مشروعيته في مقاومة الهيمنة الغربية، وقيادة المشروع الإسلامي في المنطقة، بما ينسجم مع نموذجها العقائدي الشيعي المناهض للاستسلام كما تزعم الأطروحة الإيرانية. فمنذ الثورة «الإسلامية» روّجت إيران لنفسها بأنها المظلة الشرعية الوحيدة لجميع الشيعة في المنطقة، فيما تغذي هذا الطموح في أن تكون الممثل الوحيد والأكبر لجميع المسلمين[37]. وسيُترجَم هذا الطموح التوسعي المهيمن على العقل الإيراني في تفريخ القنوات الإعلامية الداعمة للمشروع الطائفي في المنطقة.

يمكن إحصاء مئات القنوات التي لها خلفية مذهبية وسياسية إيرانية، فمن خلال رصدٍ عشوائي لأهمّ القنوات الإعلامية الموجهة نحو المنطقة، سواء تلك التي تبثّ من داخل طهران أو عبر وكلائها في الدول العربية والأوروبية، والتي تجاوز عددها 85 قناة تابعة للأيديولوجيا السياسية والعقائدية الإيرانية. وعلى مدى 42 عامًا من عمر النظام الإيراني، أسهمت هذه القنوات في تنفيذ السياسات الإعلامية والدعائية الممنهجة التي تستهدف المحيط الإقليمي على وجه الخصوص، إذ ركزت بشكل رئيسي على الادعاء بعمالة الأنظمة العربية وارتهانها للغرب، وبث بذور الفتنة الطائفية عبر التشكيك في الإسلام السُّنِّي، وتهيئة الأرضية لنشر المذهب الشيعي، والترويج للمشروع التوسعي الإيراني في دول المنطقة، والمتاجرة بالقضية الفلسطينية[38].

في الواقع، يبدو أن عملية تفريخ هذه القنوات سيظل في تزايد متواصل، وبمرور الوقت أصبحت هذه القنوات تحظى بشعبية ومقدرة في الوسط الاجتماعي السني (كقناة «الميادين» و«إي فيلم»، و«العالم»، و«فدك»، و«الهدهد»، و«طه»، و«الكوثر»، إلخ)، دون إغفال الهندسة الاجتماعية الشيعية المحلية التي تشكل رافدًا ثقافيًّا واجتماعيًّا ودينيًّا لا يمكن تجاوزه أو إنكاره، غير أن الدعاية الموجهة نحو المنطقة من خلال بعض وسائل الإعلام تظل مشبعة بفكرة «نحن والآخر»، وتعتبر قناة «فدك»

نموذجًا مثاليًّا لهذه الدعاية الطائفية القائمة على خطاب الكراهية. لذلك، فما يهمنا نحن في هذا السياق هو الجانب الطائفي الذي نعاينه في كثير من التجارب الإعلامية.

إنّ سهولة الوصول إلى الدعاية الإيرانية عبر وسائل الإعلام المتنوعة قد لا تؤدي بالضرورة وبشكل ميكانيكي ومباشر إلى دعم المشروع الإيراني في المنطقة، ولكن قد يؤدي ذلك إلى نتائج غير مرغوب فيها، في ظل غياب التنسيق من الجانب المناوئ لهذا المشروع، وإلى فقدان مزيد من النقاط في مؤشرات الثقة بين المواطنين والفاعلين الأساسيين (كسياسيين أو إعلاميين أو رجال دين ومراكز أبحاث)، ومنه التأثير في اتجاهات الرأي العام العربي، بما في ذلك تبنّيه بشكل غير مباشر مواقف سياسية واجتماعية وربما عقدية تعكس تطلعات الدعاية الإيرانية. إنّ سياسة «التفريخ الدعائية» التي تنهجها طهران في مختلف وسائل الإعلام، سواء عبر التلفاز أو الإذاعة أو الصحف أو عبر شبكات التواصل الاجتماعي، تمنحها ميزة نموذجية أو تكتيكية لخلق شبكة متوازنة ومتحررة للتحرك بمرونة في جميع الاتجاهات واستهداف كل الفئات الاجتماعية.

وليكتمل المشهد الدعائي الإعلامي الإيراني في المنطقة، بقي لنا الحديث عن شبكات التواصل الاجتماعي، التي تُعَدّ هي الأخرى بمثابة فضاء مناسب لانتعاش سياسة «التفريخ الدعائية» التي تتخذها طهران منهجًا لتعزيز نفوذها الإقليمي، ففي الوقت الذي تشكّل فيه شبكة التواصل الاجتماعي فرصة للخمينيين للتوغل أكثر في المنطقة، فإنها تمثل أيضًا بالنسبة إلى المعارضة وسيلة للإفلات ولو نسبيًّا من سطوة الرقابة المفروضة من جهة، ثم من احتكار «هيئة الإذاعة والتليفزيون» لمصادر البث. ومع ذلك تقوم السلطات بشكل اعتيادي بحظر المواقع التي تراها لا تتناغم مع التوجهات العامة للمجتمع الإيراني، مثل المواقع المعادية للقيم الإسلامية وروح الثورة.

يفضل الإيرانيون عادةً متابعة الأخبار عبر الإنترنت والمحطات الأجنبية، فنحو 70 في المئة من الإيرانيين متصلون بالإنترنت، وإن كان ذلك بشكل غير قانوني، بعد حظر استخدام الأطباق الهوائية من قِبل السلطات، بالإضافة إلى حجب المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، كمنصات «يوتيوب» و«فيسبوك» و«تويتر» و«تليغرام» وغيرها. ويستخدمها ملايين المواطنين، بما في ذلك النشطاء والمعارضون، الذين يصلون إلى المواقع المحظورة من خلال التحايل على أنظمة الفلترة (كتغيير VPN). كما أن لأهم المسؤولين حسابات شخصية على «فيسبوك» و«تويتر»[39].

وتماشيًا مع هذه التحولات التي فرضتها بيئة الإنترنت على المشهد الإعلامي وعلى السياسة الدعائية الإيرانية، يُلاحَظ كيف أن طهران تحاول قدر الإمكان فرض السيطرة على هذه الشبكات الاجتماعية، وضبط تدفق المعلومات عبرها، من خلال تشديد

المراقبة وخنق الحريات، وفي نفس الوقت تنتهج سياسة التشويش ونشر الأخبار الزائفة والتضليل الإعلامي. وقد سبق لمجموعة من المنصات الرقمية كـ«تويتر» و«فيسبوك» حظر شبكات إيرانية متورطة في نشر الأخبار الزائفة بهدف الترويج للمصالح السياسية الإيرانية.

بالنسبة إلى إيران، تمثل هيمنة المعلومات محورًا مركزيًّا في سياستها الخارجية والداخلية. تعتبر إيران نفسها منخرطة في حرب معلومات دائمة ضد القوى العربية السنّية، وضد قوى الاستعمار الغربي الجديد، خصوصًا الولايات المتحدة. ويعتقد عديد من المسؤولين الإيرانيين أن انهيار الدولة آتٍ لا محالة، في حال خسرت حرب المعلومات. وفقًا لهذا الاعتقاد، منحت إيران تطوير قدرات البث الرقمي أولويتها، التي لا يمكن استهدافها بسهولة من قبل الولايات المتحدة أو حلفائها. وسعيًا وراء الهيمنة على المعلومات بدأت طهران منذ عام 2010م في توظيف جيش من الحسابات الرقمية المعروفة بـ«دمى الجوارب» (Sockpuppets) في مختلف المنصات الرقمية كـ«فيسبوك» و«تويتر». ومع دخول الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في مرحلة المفاوضات، تنامى عدد الحسابات بشكل كبير جدًّا، إذ استخدمت لتضليل الرأي العام والترويج للمقترح الإيراني، وغالبًا ما كان يحدث ذلك تحت ستار تقارير إعلامية محلية. وحتى عام 2020م جرى تحديد 2200 حساب تؤثر بشكل مباشر في 6 ملايين مستخدم على «فيسبوك»، في حين حدّدت منصة «تويتر» 8 آلاف حساب مسؤول عما يقارب 8,5 مليون رسالة[40].

وفي هذا السياق أجرى مجموعة من الباحثين في جامعة أوكسفورد عام 2019م دراسة تحليلية حول قائمة 770 حسابًا إيرانيًّا مزيفًا على منصة «تويتر»، التي جرى إعلان حظرها عام 2018م. وخلصت الدراسة إلى أن توظيف المحتوى العربي على «تويتر» لم يكن الهدف منه هو التواصل مع المستخدمين العرب، بل الترويج لمواقع رقمية وإعلامية إيرانية أخرى. كما وجدت الدراسة أن تأثير الدعاية الإيرانية في منصة «تويتر» تبقى محدودة بالمقارنة مع المواقع والمنصات الرقمية الأخرى، وذلك بالنظر إلى الاستخدام المحدود لهذه المنصة في العالم العربي، التي تظل المنصة المفضلة لدى النخب، بالمقارنة مع «فيسبوك» و«إنستغرام» و«يوتيوب». على الرغم من محدودية التأثير فإن الدعاية الإيرانية الموجهة إلى المستخدم العربي كانت تروّج للرواية الإيرانية في المنطقة، بما في ذلك مناهضة المملكة العربية السعودية والعائلة الملكية، في مقابل تأييد الرئيس السوري بشار الأسد وميليشيات الحوثي.

وبتحليل بيانات أكثر من 23 ألف وسم (هاشتاغ) باللغة العربية، توصلت الدراسة إلى وجود عَلاقة بين استخدام هذه الوسوم والقضايا التي تشغل بال طهران، ومن بين

أكثر الوسوم انتشارًا نجد في المرتبة الأولى وسومًا معادية للمملكة العربية السعودية من قبيل: #Anti_SaudiArabia / #السعودية، ثم يأتي اليمن ثانيًا بوسم #المسيرة_عاجل / #اليمن، وسوريا ثالثًا بوسم #سوريا، والعراق رابعًا بوسم #العراق، وفلسطين خامسًا بوسم #فلسطين، وليبيا سادسًا بوسم #ليبيا_المختار. ولتبرير هذه الوسوم عملت أجهزة الدعاية الإيرانية على استخدام أساليب متنوعة، منها انتحال أسلوب وصفة المؤسسات الإخبارية والسياسية، بما في ذلك صفة الشخصيات العامة، من إعلاميين وحقوقيين وسياسيين ورجال دين، بالإضافة إلى توظيف اللغة العربية الأقل رسمية (اللهجات العربية المحلية) في مجمل التدوينات[41].

وتعود هذه الأساليب المستخدمة بالأساس إلى البدايات الأولى لانتعاشة شبكة التواصل الاجتماعي بالمنطقة، إذ سبق للمرشد الأعلى علي خامنئي عام 2009م أن دعا صراحة إلى الترويج للمحتوى الإيراني عبر وسائل الإعلام الرقمية، مشبهًا ذلك بالقول: «إنّ الترويج للمحتوى هو السلاح الدولي الأكثر فاعلية ضد خصومنا الأجانب». وبناءً على هذه الدعوة أنشأت «هيئة الإذاعة والتليفزيون» عام 2011م سبع كتائب إلكترونية من خبراء في الإعلام والمتخصصين وتتكون من 84 ألف عضو متخصص بتطوير المحتوى الإيراني في شبكات التواصل الاجتماعي[42].

وفي عام 2018م أعلن «الاتحاد الدولي للإعلام الافتراضي» (IUVM) التابع لإيران نيته أن يصبح أكبر شبكة وسائط افتراضية في العالم، «بما ينسجم مع قيم إيران الراسخة في الدفاع عن الشعوب المضطهدة في العالم»[43]. والشبكة عبارة عن مجموعة ضخمة تسعى للتأثير على مستخدمي الإنترنت وتقف وراء حملة تضليل كبيرة، وتصدر موادها بأكثر من 11 لغة عالمية، وتهتمّ بصناعة المحتوى على الإنترنت من خدمات الأخبار العاجلة، وإصدار تطبيقات الهواتف المحمولة، وإنتاج الرسوم المتحركة وصور الكاريكاتير الساخرة، والمواد الدينية وغيرها من الأشكال التواصلية الأخرى، بهدف الترويج للمنصات الإعلامية الإيرانية، بما في ذلك قيادة حملات التضليل الممنهجة ونشر الأخبار الزائفة وفق ما يخدم مصالح إيران الإستراتيجية. تُظهِر هذه الرؤية «الخامنئية» نظرة طهران إلى وسائل الإعلام الرقمية بوصفها آلية إستراتيجية موازية لطبيعة عَلاقاتها الدبلوماسية وبينيتها الجيوسياسية، فهي «بمثابة مكبر صوت واسع النطاق لنقل رسائل النظام الإيراني»، على حد وصف أحد الباحثين في «مركز المجلس الأطلسي»[44].

كل هذه المشاهد، التي يمكن معاينتها والوصول إليها بسهولة في وسائل التواصل الاجتماعي، تُظهِر كيف تنظر إيران إلى أهدافها ونزاعاتها الجيوسياسية، سواء بتضخيم حجم طهران بوصفها محور الممانعة في المنطقة، أو بتهويل حجم التدخّل الأجنبي،

وشـيطنة المملكة العربية السعودية وحلفائها العرب. وهي العملية نفسها التي يمكن معاينتها أيضًا في وسائل البث الإعلامية الرسمية أو الموالية لطهران مثلما رأينا سابقًا. باختصار شديد، تهدف كل هذه الآليات التواصلية سواء الرقمية أو السمعية البصرية في نهاية المطاف إلى الحفاظ على النظام أولًا، ثم على الإبقاء على نفوذه وتعزيز مصالحه من خلال الحفاظ على حلفائه التقليديين، ومنه توسيع نفوذه باكتساب حلفاء جدد سواء داخل نفوذ طهران التقليدية أو خارج مدارها الإقليمي، وذلك على حساب القوى الإقليمية المتنافسة معها.

وفي مقابل كل ما أشـرنا إليه يمكننا ملاحظة أن الخطاب الإعلامي الإيراني بكل تنويعاته يتحرك ضمن تكتيكات دعائية، تؤسـس لشبكة واسعة من الرسائل المركبة سياسيًّا ودينيًّا، تتماشى ولو نسبيًّا مع تطلعات جمهور واسع في منطقة الشرق الأوسط تحديدًا، من خلال اسـتغلال بعض أوجه المشاعر السـلبية التي باتت تجتاح الفضاء العام العربي، بعلة ضعف الأداء الحكومي، وتراجع منسوب الثقة وغيرها من العوامل الأخرى. ولإنجاح عمل هذه الشـبكة توظف طهران سلسلة من التقنيات كتقنية «دمى الجوارب»، وتفريخ الحوامل الإعلامية، كآليات مركزية في إسـتراتيجية التأثير الإعلامي وصناعة الرأي العام بما ينسجم مع أهدافها السياسة الخارجية.

قد يـرى البعض أن الدعاية السياسـية عبر وسـائل الإعلام التقليديـة قد تجاوزها الزمن، في ظل التحولات التكنولوجية في مجال الصناعة الإعلامية، وانتشار وسائل البـث المفتوحة، وسـهولة الوصول إلى مصـادر المعلومات، غير أن إيـران تعي جيدًا الأدوار الكلاسيكية للدعاية التقليدية، فهي تستخدمها عادة ليس لنقل وجهة نظرها حول العالم فقط، بل من أجل خلق نوع من التوازن بين الرسـائل التي تسـتقبلها طهران في الداخل أو التي تنتجها لتوجهها نحو الخارج. فمحاولة منع الوصول إلى البث الدولي وحظر منصات مواقع رقمية، والتشـهير بالمعارضين على المستوى الداخلي، وغيرها من الممارسات التي تقوم على مبدأ «الترهيب الداخلي» بغرض ضبط تدفق خطاب المعارضـة محليًّـا وخارجيًّا، تعتمـد من جهة أخرى علـى الإعلام التقليـدي الفضائي وشـبكات التواصل الاجتماعي، ليس فقط من أجـل التأثير في مصداقية الرسـائل الإعلامية المناهضة لطهران وتشـويهها، وإنما لجعل المادة الإعلامية الإيرانية أكثر رواجًا في الفضاء العام العربي، وبالتالي الوصول إلى أرقى مسـتويات التأثير المتمثلة في «التأطير المتحيز»، أي بدفع المتلقي للتعاطف مع كل ما له عَلاقة بشـبكة الرسائل والموضوعات التي تمثل مركز العملية الدعائية الإيرانية، والنتيجة المحتملة هي دفع المتلقي بشكل غير مباشر وآليّ إلى السـقوط في فخ الترويج للدعاية الإيرانية، دون وعي تام بذلك، وهو ما رأيناه منذ الوهلة الأولى مع بداية الثورة الإيرانية مع الحركات

الإسلامية السنّية، التي جعلت إعلامها وسيطًا للترويج لـ«روح الثورة»، مع الأخذ بعين الاعتبار السياق وشروطه إنتاج هذا الفعل الدعائي.

**خلاصة**

استطاعت إيران بفضل سياساتها الدعائية الترويج لسرديتها السياسية والطائفية طيلة العقود الفائتة، وتمكنت من تسيّد المشهد السياسي والإعلامي في الشرق الأوسط، غير أن ثمة خلاصة أساسية، مفادها أن إصدار حكم صريح أو مانع حول مستويات التأثير ودرجة فاعلية الدعاية الإيرانية ونفوذها أمر يظل نسبيًّا للغاية، بغض الطرف عن كل المؤشرات الدالة على ذلك، بالنظر إلى تفاوت النتائج المحققة ميدانيًّا، وتسارع وتيرة التحولات الجيوسياسية الإقليمية والدولية واتساع المدار الجغرافي المستهدف. وهذا التباين في مستويات التأثير هو في الحقيقة أمرٌ في غاية الأهمية من أجل تطوير آليات الرصد والمتابعة والتقييم، وبذل مزيد من الجهد لفهم عملية صناعة التأثير وسيرورة توغل الأيديولوجيا الإيرانية في الفضاء العامّ العربي والإسلامي.

في الواقع، ثمة ثلاث رؤى أساسية على الأقل لقياس درجة التأثير، بغضّ النظر عن سعي طهران إلى الارتقاء بنفسها بوصفها بديلًا قياديًّا للعالم الإسلامي، بما في ذلك اختراق سيادة الدول أو تعزيز النفوذ. تخبرنا الرؤية الأولى بأن نجاح الدعاية الإيرانية مرتبط بوضوح تامّ بفشل قوى التوازن في المنطقة، ويمثل فقدان مصداقية الفاعلين الأساسيين (رجال السياسة والإعلام والدين)، والفراغ المحتمل نتيجة ذلك، مدخلًا جوهريًّا نحو إثارة مشاعر الممانعة الزائفة في ظل انتشار مشاعر السخط وعدم الرضا العمومي، خصوصًا أننا أمام خطاب دعائي يقدم نفسه للآخرين على الدوام بوصفه طرفًا محايدًا، ينتصر لسردية المجتمعات المقموعة/المقهورة، في الوقت الذي تُنقَل فيه صور مشوهة عن المنافسين الرئيسيين مثلما رأينا سابقًا. أما الرؤية الثانية فهي تتمثل في معرفة ماذا يريد الإعلام الإيراني أن يخبرنا به عن أنفسنا، مَن نحن مِن وجهة نظر الدعاية الإيرانية؟ الانشغال بمثل هذه الأسئلة التوجيهية كفيل بتحديد بعض الإجابات الأولية، التي تحتاج بدورها إلى شبكة تقييم سوسيولوجية تتعلق بتمثلات الفرد حول موطنه، ثم حول إيران والقضايا التي تتبنّاها. حينها نستطيع الكشف عن مدى درجات التأثير ونفاذ الأيديولوجيا الإيرانية في الفضاء العام المحلي، بما في ذلك قياس درجة احتمالية قصور أو ضعف الدعاية الممانعة للتوغل الإيراني في المنطقة. أمّا الرؤية الثالثة فتتمثل في إدراك الدعاية الإيرانية، منذ بداية صناعة «محور المقاومة» بوصفها آلية من آليات التعبئة السياسية، أن استمرار نفوذها الإقليمي يعتمد على مدى اكتساب حلفاء جدد، سواء في منطقتها التقليدية أو خارجها، فلا تتردد في دعم الميليشيات والتوغل في مناطق تبدو مهمشة لدى الدول العربية أو بالأحرى ليست لها أي أهمية إستراتيجية بالنسبة إليها، لذلك طورت طهران جهازها الدعائي

الإعلامي ليشـــمل أكثر مناطق العالم، بما فيها غرب وشمال وشرق إفريقيا، بالإضافة إلى أمريكا اللاتينية وبعض دول آســيا. يتمتع الجهاز الدعائي الإيراني ببنية واسعة مترامية الأطراف، شبيهة بأطراف الأخطبوط، إذ إنّ إيران لا تقتصر فقط على الإعلام في مستوياته الخبرية، بل أصبحت تنافس به كبريات الشبكات الإعلامية الدولية، فقد فطنت إلى أهمية الصناعة الإعلامية في مستوياتها الأكثر احترافية. وباختصار شديد، إنّ تجاهُل هذا الامتداد قد يمثل في المستقبل وسيلةً لتقويض واحتواء منافسيها الإقليميين.

# المراجع والمصادر


(1) عبد الحكيم أبو اللوز، ياسين بوشوار، أُسُس وإستراتيجيات الدعاية الإيرانية في المغرب، (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، الكتاب 140، أغسطس 2018م)، ص 175.

(2) محمد ضريف، الحقل الديني المغربي، ثلاثية السياسة والتدين والأمن، (الرباط: منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، 2017م)، ص 264.

(3) وأنتم يا علماء المسلمين يا ملح الأرض، يا أيها الناعسون، أنتم أهل الحق فتكلموا، وإن العمامة أعاد إليها مجدها إخوانكم في إيران... انظر: مجلة الجماعة، العدد الأول، السنة الأولى، جماعة العدل والإحسان، (1979م)، تاريخ الاطلاع: 15 أغسطس 2022م، https://bit.ly/3TiJoUf

(4) عبد الحكيم أبو اللوز، تحولات الموقف المغربي الرسمي من التشييع 1981–2014م، من كتاب «إيران ودول المغرب.. المسألة الشيعية»، كتاب رقم 115، (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، يوليو 2016م)، ص 40.

(5) ياسين بوشوار، جمال صيفي، تحولات الموقف التونسي من التشيع 1981–2016م، من كتاب «إيران ودول المغرب.. المسألة الشيعية»، كتاب رقم 115، (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، يوليو 2016م)، ص145.

(6) Haggai Ram, Multiple Iconographies: Political Posters in the Iranian Revolution, In: Picturing Iran: Art, Society and Revolution, Shiva Balaghi , Lynn Gumpert (Eds), (London: IB Tauris, 2002), p 90.

(7) The University of Chicago, The Graphics of Revolution and War: Iranian Poster Art, 2011, Accessed on: 12. August 12, 2022, https://bit.ly/2Hj9xBm

(8) Guide to the Middle Eastern Posters Collection 1970s–1990s, the University of Chicago, 2010, Accessed on: August 12, 2022, https://bit.ly/3dEMql3

(9) Haggai Ram, Multiple iconographies: Political posters in the Iranian Revolution, op. cit., p 90.

(10) عبد الحكيم أبو اللوز، تحولات الموقف المغربي الرسمي من التشييع 1981–2014م، ص 39.

(11) من الأساليب التي اعتمدتها إيران في هذه الحرب نشر الأخبار المضللة والمزيفة، إذ عمدت إلى تجاهل الحديث عن الخسائر الميدانية التي لحقت بها، في مقابل تضخيم خسائر الخصوم. كما تمكنت الأجهزة الإيرانية من اختراق نظام التليفزيون العراقي، والبث على قناتين السابعة والثامنة العراقيتين حينما ينتهي البث العراقي عليهما، وإعداد برامج خاصة بالمناسبات الشيعية، واستخدام الأغاني الحماسية باللغة العربية مثل نشيد «الله واحد.. خميني قائد». انظر: نهال عمر الفاروق، الدعاية الشيعية: من سرداب الإمام إلى عرش الفقيه، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2017م)، ص 59. وبعد سقوط نظام صدام حسين حاولت إيران وضع اليد على العراق من خلال دعم الحواضن الشيعية الموالية لها من جهة، والميليشيات العسكرية المناهضة للوجود الأمريكي من جهة أخرى، وذلك بكل الوسائل الممكنة سياسيًا، وعسكريًا، وماليًا، ودينيًا، وإعلاميًا.

(12) وقائع فنّاك، الإعلام في إيران، (15 مايو 2017م)، تاريخ الاطلاع: 05 أغسطس 2022م، https://bit.ly/3AKd3hH

(13) حسام ميرو، الإعلام الإيراني وخطابه تجاه دول الخليج العربي، (الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2017م)، ص7.

(14) Media Landscapes, Iran, European Journalism Centre, Media landscapes Expert Analyses of the State of Media, (2021), Accessed on: August 11, 2022, https://bit.ly/3Aq5RWL

(15) مراسلون بلا حدود، الانتهاكات الراهنة.. حالة إيران، تاريخ الاطلاع: 12 أغسطس 2022م، https://bit.ly/3Cl4R8R

(16) مراسلون بلا حدود، حالة إيران، تاريخ الاطلاع: 05 أغسطس 2022م، https://bit.ly/3Kbjo92

(17) العربية، رسم يغلق صحيفة.. يد خامنئي فوق أرقام الفقر في إيران، (08 نوفمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 11 سبتمبر 2022م، https://bit.ly/3wujcvV

(18) Iran International, Iran International TV Most Popular News Channel In Iran, Poll Shows, Iran International, (April 04, 2021), Accessed on: Sep. 12, 2022, https://bit.ly/3Q6bfnD

(19) إيران إنترناشيونال، صحيفة إيرانية: «إيران إنترناشيونال» أكثر وسائل الإعلام الأجنبية تأثيرًا في الشارع الإيراني، (09 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 19 أغسطس 2022م، https://bit.ly/3D1PmTN

(20) Matthew Moore, Iran Tries to Silence BBC Persian by Harassing Journalists' Families, The Times, (Nov. 18, 2017), Accessed on: Sep. 12, 2022, https://bit.ly/3RsHApL

(21) Marc Horne, BBC Adds to Accusations of Intimidation, The Times, (May 15, 2019), Accessed on: Sep. 12, 2022, https://bit.ly/3wM7wot

(22) إيران إنترناشيونال، «إيران إنترناشيونال» أكثر وسائل الإعلام الأجنبية تأثيرًا في الشارع الإيراني.

(23) Marc Horne, BBC Adds to Accusations of Intimidation, op. cit.

(24) Orwellian State: Islamic Republic of Iran's State Media as a Weapon of Mass Suppression ; Country: Iran, (International Federation For Human Rights (FIDH), 2020), P 17.

(25) إيران إنترناشيونال، المرشد الإيراني يدعو إلى الجهاد لمواجهة «الغزو الإعلامي» ويؤكد: النظام يتعرض لهجوم مركب، (02 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 11 أغسطس 2022م، https://bit.ly/3e1VWyN

(26) Iran International, Big Budget For Iran's State TV Leads To Criticism Amid Money Crunch, (Feb 02, 2022), Accessed On: August 14, 2022, https://bit.ly/3AT2k4y

(27) Catalin Cimpanu, Iran Updates Budget to Allocate $71.4 Million to Cyberspace Operations, Future, (April 28, 2021), Accessed on: August 14, 2022, https://bit.ly/3AsPpov

(28) Media Landscapes, Iran, media landscapes Expert Analyses of the State of Media, (2021), Accessed on: August 11, 2022, https://bit.ly/3Aq5RWL

(29) عبد الحكيم أبو اللوز، ياسين بوشوار، أُسُس وإستراتيجيات الدعاية الإيرانية في المغرب، ص 182.

(30) Danny Citrinowicz, Ari Ben-Am,The Iranian Information Revolution: How Iran Utilizes Social Media and Internet Platforms to Incite, Recruit, and Create Negative Influence Campaigns, European Eye on Radicalization, (2020), P 11, Accessed on: August 09, 2022, https://bit.ly/3Bi00mO

(31) حسام ميرو، الإعلام الإيراني وخطابه تجاه دول الخليج العربي، ص 11.

(32) دويتشه فيله، واشنطن تغلق مواقع وسائل إعلام إيرانية وأخرى موالية لطهران، (23 يونيو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 09 أغسطس 2022م، https://bit.ly/3wCJBrh

(33) Anne Hagood, Saudi Arabia and Iran: The Tale of Two Media, vol.10, (Cairo: American University, Arab Media and Society, 2010), p14.

(34) العربية نت، فيلم إيراني يفوز بجائزة أوسكار أفضل فيلم أجنبي، (27 فبراير 2017م)، تاريخ الاطلاع: 12 أغسطس 2022م، https://bit.ly/3pQagNH

(35) وكالة إيران برس الدولية للأنباء، فيلم رسوم متحركة إيراني على قائمة الأفلام المرشحة لجوائز الأوسكار، (04 يناير 2021م)، تاريخ الاطلاع: 12 أغسطس 2022م، https://bit.ly/3Kpm572

(36) Iran International, Big Budget for Iran's State TV Leads To Criticism Amid Money Crunch, op. cit.

(37) Anne Hagood, Saudi Arabia and Iran: The Tale of Two Media, op. cit., p4.

(38) محمد بن صقر السلمي، الماكينات الإعلامية الإيرانية تواجه خطر الإغلاق، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية «رصانة»، 16 يونيو 2020م)، تاريخ الاطلاع: 08 أغسطس 2022م، https://bit.ly/3QaCgHK

(39) Media Landscapes, Iran, op. cit.

(40) Emerson Brooking, Suzanne Kianpour, Iranian Digital Influence Efforts: Guerrilla Broadcasting for the Twenty-first Century, (Washington: Atlantic Council, 2020), P26-.

(41) Mona Elswah, Philip Howard, and Vidya Narayanan, Iranian Digital Interference in the Arab World, Data Memo, (Oxford: Project on Computational Propaganda, 2019), Pp 1850-1867.

(42) Emerson Brooking, Suzanne Kianpour, Iranian digital Influence Efforts, op. cit., P15.

(43) Ibid, P16.

(44) Jack Stubbs, and Christopher Bing, Iran-Based Political Influence Operation-Bigger, Persistent, Global, Reuters, (August 29, 2018), Accessed on: August 21, 2022, https://reut.rs/3QbTD9P

# السياسة الإيرانية تجاه الخلافات المغاربية.. الأبعـاد وحـــدود التأثيـــر

د.عبـــد الـــرزاق غـــراف

أستاذ محاضر بجامعة أم البواقي وباحث في الدراسات الأورومتوسطية بمركز الخليج للأبحاث

## مقدمـــة

تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح طبيعة السياسة الإيرانية تجاه الخلافات المغاربية البينية (الخلافات الجزائرية-المغربية حول ملف النـــزاع الصحراوي نموذجًا). فعلى مدار عقود من الزمن كانت ولا تزال إيران لا تكاد تفوّت فرصة في الخلافات العربيـــة البينية إلا واقتنصتها لصالح تثبيت مشـــروعها الراديكالي، وتوســـيع مكاسبها الإســـتراتيجية، ونفوذ قوتها الناعمة وحتى الصلبة من خلال عقيدتها الأمنية القائمة على إســـتراتيجية الدفاع الأمامي، ومنطقة المغرب العربي لا تُعَدّ استثناءً في هذا الخيار الإيراني. وعلى الرغم من أنها ليست أولوية قصوى لمصالح إيران الإستراتيجية، فإنّ موقعها الجيوسياســـي بوصفها مدخلًا للقارة الإفريقية، وارتباطها الجغرافي والديمغرافي بمشـــروع إيران في غرب إفريقيا التي أصبحت مرتعًا تنافسيًّا لعديد من القوى الدولية والإقليمية الصاعدة، كلها أسباب زادت دوافع إيران للبحث عن فرص التغلغل في المنطقة المغاربية انطلاقًا من استغلال الخلافات المغاربية البينية، وفي مقدمتها الخلافات الجزائرية-المغربية حول ملف «النزاع في الصحراء».

تتمحور مشكلة الدراسة حول البحث عن محدّدات السياسة الإيرانية تجاه الخلافات المغربية-الجزائرية، ومحاولة استطلاع أبعادها وأهدافها، انطلاقًا من تحليل وتفسير المواقف الإيرانية من أهمّ ملفات الخلافات الجزائرية-المغربية كملف «الصحراء». ونظرًا إلى تعدّد أوجه الظاهرة قيد الدراسة وتباين مستويات تحليلها، فإنّ هذه الدراسة تقوم على إشكالية رئيسية، مفادها: ما مدى قدرة إيران على توسيع نفوذها في المنطقة المغاربية وربطها بطموحاتها الإفريقية، انطلاقًا من استغلالها للخلافات المغاربية البينية وفي مقدمتها الخلافات الجزائرية-المغربية حول ملف النزاع في الصحراء؟ وتنطوي تحت هذه الإشكالية الرئيسية جملة تساؤلات فرعية، أهمها: ما محدّدات السياسة الإيرانية تجاه دول المغرب العربي؟ وما حدود التغلغل الإيراني في هذه المنطقة؟ وما واقع العَلاقات المغاربية-الإيرانية في ظل الخلافات الجزائرية-المغربية؟ وما تداعيات التقارب المغربي-الإسرائيلي على السياسة الإيرانية تجاه الخلافات الجزائرية-المغربية؟ وما مستقبل السياسة الإيرانية تجاه الخلافات الجزائرية-المغربية في ظل التغيرات الراهنة؟

وتعالج الدراسة إشكاليتها من خلال عدد من المحاور، أولًا: محدّدات السياسة الإيرانية تجاه دول المغرب العربي بين الاعتبارات المذهبية والعوامل الجيوسياسية. ثانيًا: واقع العَلاقات المغاربية-الإيرانية في ظل الخلافات المغاربية البينية (الخلافات الجزائرية المغربية نموذجًا). ثالثًا: مستقبل السياسة الإيرانية تجاه الخلافات الجزائرية-المغربية في ظل التغيرات الراهنة.

## أولًا: محدّدات السياسة الإيرانية تجاه دول المغرب العربي بين الاعتبارات المذهبية والدوافع الجيوسياسية

تختلف العَلاقات الإيرانية-المغاربية نسبيًّا عن عَلاقات إيران مع دول المشرق العربي، وهو أمر تتعدّد أسبابه ودوافعه، إلا أن الثابت فيه يبقى متمحورًا حول الدافع التاريخي القومي المذهبي، وثنائية القومية الفارسية والمذهبية الشيعية، فالمنظور القائم لدى دول المشرق العربي هو أن إيران خصم تاريخي ترتبط جذوره بالإمبراطورية الفارسية، ويملك رسوخًا جيوسياسيًّا وإستراتيجيًّا يتجاوز كل الأخطار التي دونه، وهي رمزية تاريخية غائبة عن محدّدات العَلاقات الإيرانية-المغاربية. هذه الأخيرة التي تُعَدّ حديثة نسبيًّا وتعود في مجملها إلى مرحلة ما بعد استقلال دول المغرب العربي عن الاستعمار الأوروبي في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، ولم تبرز نسبيًّا إلى واجهة الأحداث إلا بعد قيام الثورة الإيرانية عام 1979م.

بعد سقوط نظام الشاه ظلّ المد والجزر السمة الرئيسية للعَلاقات الإيرانية-المغاربية، فضلًا عن الاختلاف النسبي في عَلاقات إيران بكل دولة من دول المغرب

العربي، فالعَلاقات الثنائية بين إيران وكل من الجزائر والمغرب وليبيا وتونس وموريتانيا ظلت متفاوتة نسـبيًّا بين كل دولة وأخرى وكل مرحلة وأخرى، ما جعلها تمرّ بجملة من أنماط العَلاقات تتدرّج من المسـتقرة إلى القطيعة إلى المتقاربـة بحذر. ومن العوامل المفسرة لذلك موقف هذه الدول من الثورة الإيرانية ومن الحرب الإيرانية-العراقية، فضـلًا عن موقف إيران من بعـض الأحداث الداخلية والإقليمية التي شـهدتها الدول المغاربية.

مرت العَلاقات الجزائرية-الإيرانية بجملة من التحولات، بداية من مسـاندة إيران سياسيًّا للثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، وهو ما أفضى إلى عَلاقات وثيقة بين البلدين في مرحلة ما بعد الاسـتقلال، وانعكس على عديد من الملفات، في مقدمتها نجاح الوسـاطة الجزائرية بين إيران والعراق، الذي تُوِّج باتفاق الجزائر عام 1975م. كما استمرّ بعد ذلك من خلال موقف الجزائر المتوازن خلال الحرب العراقية-الإيرانية، إذ لم يؤثر تغير النظام السياسـي في إيران بعد عام 1979م في مسـتوى هذه العَلاقات، إلا أن توقف المسار السياسي بإلغاء الانتخابات التشريعية في الجزائر عام 1992م وموقف إيران مـن ذلك كانا بمثابة الحدث الفارق في العَلاقات الجزائرية-الإيرانية، إذ أدّى هذا إلى إعلان القطيعة الدبلوماسـية بين الطرفين، استمرّت قرابة عقد من الزمن ولم تنتهِ إلا بعـد مجيء الرئيس الجزائري السـابق عبد العزيز بوتفليقة، لتدخل بعدها العَلاقات الجزائرية-الإيرانية مرحلة من الاسـتقرار المرتبط بحسابات إقليمية وضرورة موازنتها بالتزامات الجزائر في محيطها العربي من جهة، ومتطلبات المصلحة الوطنية الجزائرية مـن جهة أخرى، فضلًا عن حسـاباتها الدولية، إذ كثيرًا ما جـرى النظر إلى العَلاقات الجزائرية-الإيرانية أو مع دول إسـلامية محورية أخرى على غرار العَلاقات الجزائرية-التركية أنها تمثل في بعض صورها تحديًا جزائريًّا موجهًا ضد فرنسا التي يربطها بالجزائر وجُلّ الدول المغاربية عديد من الملفات، كملف الذاكرة التاريخية للفترة الاستعمارية[1].

كما مرّت العَلاقات المغربية-الإيرانية بمراحل متباينة، وإن كانت ثورة 1979م تُعتبـر فيصلًا في تاريخ هـذه العَلاقات، فالعَلاقات الوثيقـة ما قبل الثـورة الإيرانية وموقف المغرب المسـاند للعراق في حربه مع إيران، قابله موقف إيـران من النزاع في الصحراء بعد الثورة، كلها ملفات لطالما أثقلت كاهل العَلاقات المغربية-الإيرانية التي ظلت تتـراوح بين حالة التقارب الحذر والتوتر. فبعد عقود مـن التوافق خلال المرحلة «الشاهنشـاهية»، بلغت العَلاقات بيـن الطرفين خلالها ذروة التعـاون، انتهت هذه المرحلة بعد ثورة 1979م حين كان المغرب أول وجهة لشـاه إيران، وخُفضت العَلاقات بسببها إلى مسـتوى القائم بالأعمال. وبعد مساندة المغرب للعراق في حربه مع إيران، التي ردّت عليها إيران باعترافها الرسـمي بحق تقرير المصير للشعب الصحراوي، أسهم

هذا التوتر في قطع العَلاقات الدبلوماسية بين الطرفين في يناير 1981م، واستمرّت هذه القطيعة لعشر سنوات، ثم استؤنفت عام 1991م رغم أنها ظلت حبيسة التقارب الحذر، لتعود القطيعة مرة أخرى عام 2009م. وبعد أن استُؤنفت من جديد عام 2015م عادت القطيعة مرةً أخرى عام 2018م بسبب دعم إيران لـ«جبهة البوليساريو»[2].

ولم تُستثنَ كل من تونس وليبيا وموريتانيا -وإن كانت بدرجات متفاوتة- من هذا المسار المضطرب بين مرحلة وأخرى، وإن كانت العَلاقات الإيرانية-الليبية تُعَدّ أكثرها استقرارًا نتيجة لموقف ليبيا من الملفات السابقة، في حين سلكت العَلاقات مع كل من تونس وموريتانيا مسارًا أقل استقرارًا، إذ ظلّت هي الأخرى حبيسة القطيعة والاستقرار والتقارب الحذر.

انطلاقًا من هذه المعطيات يتبين أنه ومن ناحية المبدأ يغيب عن دول المغرب العربي ذلك الهاجس التاريخي الموجود لدى دول المشرق العربي والمتوجس من كل ما هو مرتبط بإيران، ما أسهم في القبول النسبي الذي أبدته دول المغرب العربي بالسياسة الإيرانية الراغبة في أن تضطلع إيران بدور إقليمي يتوافق وثقلها السياسي والإستراتيجي بوصفها دولة محورية في الشرق الأوسط تتاخم الجوار الشرقي للعالم العربي. وفي كل الأحوال فإنّ إيران جزء من تاريخ وحاضر المنطقة، وليس هناك ما يمنع مستقبلًا هذا الدور ولكن ضمن حدوده المقبولة. وهذه الموافقة ظلّت محدودة بالالتزامات العربية لهذه الدول في ظل ما تحتويه السياسة الإيرانية من أدوات وأهداف ترى معظم الدول العربية، وخصوصًا المشرقية، أنها من مهددات أمنها القومي واستقرارها السياسي، بل إنها مخاطر وجودية لدى بعضها.

ورغم حالات القطيعة التي تبنّاها عديد من الدول المغاربية في مراحل مختلفة تجاه إيران، فإنّ معظمها كان حبيس الحسابات الإقليمية، ومرتبطًا بموقف إيران من النزاعات الإقليمية للمنطقة المغاربية وفي مقدمتها النزاع في الصحراء، فضلًا عن المقاربة الإيرانية تجاه الشأن الداخلي للدول المغاربية، التي يُنظر إليها بعين الريبة من كونها تعبّر عن محاولات إيرانية لتوسيع نفوذها الناعم داخل هذه الدول من بوابة التشيع كمحدّد مذهبي، وهو ما ترفضه الدول المغاربية جملة وتفصيلًا، إلا أن كل هذا ليس له عَلاقة بمعارضة الدور الإقليمي الذي تبتغي إيران أن تلعبه في المنطقة. حتى وإن برز بعض المواقف الدّالة على ذلك فإنه يأتي في إطار التنسيق السياسي مع قوى إقليمية عربية أخرى على غرار المملكة العربية السعودية، فإنها مواقف لا تُفضي عادة إلى تغيير بنية العَلاقات الإيرانية-المغاربية[3].

**1. التشيع بوصفه مدخلًا تفسيريًّا للسياسة الإيرانية تجاه دول المغرب العربي:**

يُعَدّ التشيع أحد أهمّ المحدّدات المفسرة للسياسة الخارجية الإيرانية منذ قيام

الجمهورية بعد ثورة 1979م وأحد محركاتها الرئيسـية تجاه العالم الإسـلامي عامة والمنطقة العربية خاصة، ودول المغرب العربي ليست استثناءً من هذه القاعدة، رغم اضمحلال الوجود الشـيعي فيها منذ عدة قرون من تاريخ اندثار آخر الإمارات الشيعية في المنطقـة، غير أنه عاد إلى الحياة من جديد مدفوعًا بمشـروع «ولاية الفقيه» على اعتبار أنه إحـدى أدوات التغلغل الإيراني. ومنذ انـدلاع أحداث «الربيع العربي» عام 2011م، الذي مسّت موجته كلًّا من تونس وليبيا، فضلًا عن الإصلاحات السياسية التي تبناها النظام الملكي في المغرب كردّ فعل على المظاهرات الشعبية، سعت إيران بكل ما أوتيت من قوة إلى استغلال مسار تطوّر الأحداث بما يخدم مشاريعها التوسعية وإن كان بمستويات مختلفة من دولة إلى أخرى.

ورغم غياب أي إحصائيات رسمية لحجم التشيع في الدول المغاربية، فإنّ تقارير عدة حذّرت من تزايد ملموس في عدد المتشيعين، رغم كل المضايقات وحالة المنع التي يواجهونها من الجهات الرسمية متمثلة في سلطات هذه الدول أو الجهات غير الرسمية متمثلة بشكل عامّ في الرفض الشعبي وكثير من التيارات الدينية والسياسية الرافضة لظاهرة التشـيع. ورغـم نجاح هذه القيـود في الحد من خطورة توسـع التشـيع داخل المجتمعات المغاربية، فإنها لم تقضِ عليه بشكل نهائي، فالتشيع لا يزال موجودًا على أرض الواقع متخذًا أشكالًا عديدة، سواء كخلايا نائمة يزداد نشاطها خلال فترات عدم الاسـتقرار السياسـي على غرار ما حدث في تونس وليبيا وبدرجة أقل الجزائر المغرب بعد أحداث «الربيع العربي» عام 2011م، إذ زاد نشاط التشيع كمًّا وكيفًا، أو تحت غطاء مؤسسـات المجتمع المدني وبعض المـدارس الخاصة على غرار جمعية «رسـاليون تقدميون» و«هيئة الإمام الشيرازي» في المغرب[4].

وليس خافيًا دور السفارات الإيرانية في دول المغرب العربي في توفير كثير من الدعم لمسـار التشيع، بطرق وآليات عادة ما تكون ناعمة على غرار الأنشطة الثقافية ومعارض الكتب والسياحة، فضلًا عن المبادلات التجارية، فقد استقطبت تونس ما يقارب من 5000 سائح عام 2015م. وظلت المشاركة الإيرانية حاضرة في معارض الكتاب السنوية فـي الرباط والجزائر وتونس، فضلًا عن الترويج للسـينما الإيرانية، وهو ما تهدف إيران من خلاله إلى دعم التشيع بطرق غير مباشرة، وسط حجم فرص عادةً ما لا تكون متوفرة في دول المشرق العربي. فالعزلة التي تعيشها إيران في محيطها الإقليمي القريب جعلها تسعى جاهدة لكسب تحالفات إقليمية ذات بُعد اقتصادي وثقافي وسياحي يتزين بها مشـروعها المذهبي، وهو الحاصـل مع دول المغرب العربي وخصوصًـا دولتَي الجزائر والمغرب اللتين تُعَدّان بوابة إفريقيا الغربية وجنوب الصحراء، بما سيمكن إيران من ربط ذلك بمشروعها الثقافي المذهبي في غرب إفريقيا وطموحات إيران القائمة على ثنائية «التبشير والاستثمار».

ولعل ذلك ما يفسر معظم الأزمات الدبلوماسية التي مرّت بها عَلاقات إيران بالدول المغاربية، والتي جاء معظمها نتيجة لتمادي إيران في مساعيها الداعمة للتشيع في هذه الدول، على غرار ترحيل الملحق الثقافي في سفارة إيران بالجزائر أمير موسوي عام 2018م بعد اتهامه بتجاوز مهمته الدبلوماسية نحو دعم التشيع بطرق ملتوية، إذ يشير بعض التقارير إلى أن عدد الشيعة في الجزائر يبلغ ما بين 1500 و3000 شخص. ويُعَدّ التشيع إحدى أهم أدوات الغزو الناعم الذي تعوّل عليه إيران في توسيع مشروعها المذهبي في منطقة المغرب العربي، وبمباركة من أعلى مستويات صنع القرار في طهران. وهذا ما جاء على لسان المرشد الإيراني علي خامنئي في خطابه بمناسبة «عيد النيروز» في مارس 2014م الذي كان شعاره «الاقتصاد والثقافة بعزيمة وطنية وإدارة جهادية»، والذي ركّز فيه على التأثير الحاسم للثقافة في مشروع إيران التوسعي[5].

**2. البعد البراغماتي في ظل الحسابات الجيوسياسية الإيرانية تجاه دول المغرب العربي:**

مزيج من «المذهبية والبراغماتية»، لعل ذلك أحسن ما قد توصف به السياسة الإيرانية تجاه دول المغرب العربي، في ظل ازدواجية «الدين والمصلحة»، فإيران الساعية إلى مد نفوذها المذهبي في الدول المغاربية وربطه بمشروعها المذهبي الأكبر في غرب إفريقيا، لا تخلو حساباتها الجيوسياسية والجيوإستراتيجية ممّا ينجرّ وراء ذلك من منافع على قوة إيران الناعمة والصلبة على حد سواء. ففي ظل تحوّل منطقة شمال وغرب إفريقيا الواقعة تحت النفوذ الفرنسي التقليدي إلى ساحة للتنافس بين القوى الكبرى (الولايات المتحدة وروسيا والصين) فضلًا عن القوى الإقليمية الصاعدة كتركيا والهند وإسرائيل، تسعى إيران جاهدة لإيجاد موضع قدم في المنطقة المغاربية وربطها بدوائر نفوذها الجيوإستراتيجي في غرب إفريقيا التي تشير الأرقام إلى احتوائها ما يقارب سبعة ملايين ممن يعتنقون المذهب الشيعي، استنادًا إلى المذهبية بكل مراحلها من نشر التشيع إلى تسييسه وصولًا إلى عسكرته على غرار «حزب الله» النيجيري. وفي إطار العقيدة الأمنية الإيرانية القائمة على إستراتيجية الدفاع الأمامي، تسعى إيران إلى تحويل عديد من الدول، وخصوصًا العربية منها، إلى خطوط دفاع أمامية للأمن القومي الإيراني. فدول المغرب العربي تحمل عديدًا من فرص الاستثمار الاقتصادي لإيران، بداية بالطاقة التي تمثل أحد أكثر مجالات التعاون في عَلاقات إيران بكل من الجزائر وليبيا وصولًا إلى السياحة التي تُعَدُّ علامة مميزة لعَلاقة إيران مع كل من تونس والمغرب. كما لا تغيب الحسابات الجيوإستراتيجية الإيرانية عن ربط طموحاتها البراغماتية في منطقة المغرب العربي بطموحاتها في غرب إفريقيا الغنية بالموارد كالنفط والغاز واليورانيوم والذهب والمعادن النفيسة التي تقدر بنحو 13 تريليون دولار حسب دراسات لـ«أفريكا غروب» و«أفريكا إنفستور»، خصوصًا في ظل توفر شبكة تغلغل شيعية في

غرب إفريقيا عبّر عنها الوجود الكثيف لـ« حزب الله » اللبناني ورجال أعمال مقربين منه، تمكنوا فعليًّا من السيطرة على تجارة الذهب والألماس وعدد من المعادن في عدة بلدان إفريقيـــة. فالاقتصاد يبقى حاضرًا في طموحات إيـــران في دول المغرب العربي ومعها منطقة غرب إفريقيا، ما يجعل البعدين المذهبي والبراغماتي في تكامل مستمرّ، متخذًا مزيجًا بين حملات التشيع من جهة، والاستثمارات والمشـــاريع الاقتصادية من جهة أخرى[6].

## ثانيًا: واقع العَلاقات المغاربية-الإيرانية في ظل الخلافات المغاربية البينية (الخلافات الجزائرية-المغربية نموذجًا)

عند الحديث عن العَلاقات الثنائية بين إيران ودول المغرب العربي تبرز آليًّا إلى الواجهة عَلاقات إيران بكل من الجزائر والمغرب بوصفها مقياسًا لهذه العَلاقات لاعتبارات جيواســـتراتيجية وجيوسياســـية عديدة. فالجزائر بموقعها الجيوسياسي بوصفها بوابة لإفريقيا تُعَدّ بمقدراتها أكبر دولة مغاربية وأكثرها محورية، جغرافيًّا (2,4 مليون كلم) وديمغرافيًّا (50 مليون نســـمة)، فضـــلًا عن مقدراتها النفطية (فـــي المرتبة 15 عالميًّا بالنســـبة لاحتياطي النفط الخام)، وفي (المرتبة 11 عالميًّا فـــي احتياطي الغاز)، وهو ما ينطبق على المغرب بعدة مقاييس سابقة الذكر، ديمغرافيًّا (45 مليون نسمة)، كما أن المغرب يملك أكبر احتياطي للفوسفات في العالم (70% من الاحتياطي العالمي)، وغالبية هذا الاحتياطي توجد في الإقليم الصحراوي الذي يشـــهد نزاعًا مزمنًا منذ زهاء نصف قرن.

تحمل هذه المعطيات كثيرًا من الدلالات السياسية والإستراتيجية على عَلاقة إيران بكل من الجزائر والمغرب واعتبارها واجهة لعَلاقات إيران بدول المغرب العربي، ومما زاد أهمية ذلك حدّة الخلافات السياسية بين الجزائر والمغرب حول عدد من الملفات، في مقدمتها الملف الصحراوي وتداعياتهـــا الإقليمية والدولية، وما تحمله هذه الخلافات من فرص لتغلغل بعض القوى الدولية والإقليمية الســـاعية لإيجاد مواطن نفوذ وتوسع في المنطقة المغاربية على غرار إيران وإسرائيل. وهذا ثابت في الإستراتيجية الإيرانية، ليس تجاه المنطقة المغاربية فحســـب، بل تجـــاه عدد من الدوائر الإســـتراتيجية التي تســـعى فيها إيران إلى استغلال الخلافات البينية بين دولها، وتحويلها إلى فرص تغلغل لتوسيع مشاريعها ومكاسبها الإستراتيجية.

### 1. القضية الصحراوية.. بوابة إيران نحو المغرب العربي:

بعد الثورة الإيرانيـــة وفي فبراير 1980م أعلنت إيران رســـميًّا اعترافهـــا بـ«الجمهورية الصحراوية» وبـ«جبهة البوليســـاريو» في خضـــمّ توتر العَلاقات الإيرانية-المغربية.

ورغم إعلان إيران الرسمي عدم استغلالها للخلاف الجزائري-المغربي حول الملف الصحراوي لزيادة مكاسبها الإستراتيجية، وهو ما عبّر عنه المسؤولون الإيرانيون مرات عدة، مؤكدين حرصهم على دعم إيران للحلول السياسية الدائمة، فإنّ هذا الخطاب لم يُقنِع المغرب الذي ظل متوجسًا من دور إيران في هذا الملف. وتثبت الوقائع بما لا يدَع مجالًا للشك أن إيران وفي ظل التوازنات الإقليمية والعالمية الراهنة لن يكون لها كبير أثر في ملف الخلاف الجزائري-المغربي حول الصحراء، وأن ذلك مرهون في أحد أهم أبعاده بحدوث خلل واضح في هذه التوازنات، على غرار دخول إسرائيل على الخط بعد تطبيع عَلاقاتها مع المغرب وتصاعد وتيرة التعاون الأمني والعسكري بين الطرفين منذ عام 2020م، وهو ما تراهن عليه إيران بأن ذلك يجعل الجزائر أمام إمكانية الانفتاح عليها لزيادة قوة موقعها أمام هذا الوضع الإقليمي. ورغم القناعة بأن طبيعة الوجود الإيراني في المنطقة المغاربية وفي ظل المعادلة الحالية ستقف عائقًا أمام قيام إيران بأداء أدوار ريادية في ملف الخلافات المغربية-الجزائرية، فإن ذلك لا يعني بالضرورة عدم استغلالها لهذه الخلافات لزيادة فرص وطبيعة تدخلها.

ورغم حالة الاستقرار التي شهدتها العَلاقات الجزائرية-الإيرانية منذ استئنافها عام 2003م، وتطوّرها لاحقًا وبخاصة بعد عام 2011م وأحداث «الربيع العربي»، نتيجة لتوافق الطرفين حول عدد من الملفات الإقليمية، فإنّ هذه الدينامية التي تشهدها هذه العَلاقات تبقى محدودة بثلاثة محدّدات رئيسية: الأول إقليمي دولي مرتبط بضرورة موازنة الجزائر لعَلاقاتها مع إيران بالتزاماتها العربية، فضلًا عن عدم السماح بأن تؤدي هذه العَلاقات إلى صدام مع دول غربية معادية لإيران. والثاني مرتبط بالمصلحة الوطنية ومدى استخدام الجزائر لعَلاقاتها مع إيران في مواجهة أطراف دولية كفرنسا والولايات المتحدة التي تساند المغرب في ملف النزاع في الصحراء[7]. أما الثالث فمتعلق بمدى تقبُّل بعض النخب الحاكمة في الجزائر، وخصوصًا تلك المؤدلجة فرنكفونيًّا، لمثل هذا التقارب، إذ يُعَدّ هذا العامل أحد أكثر عوامل إعاقة تغلغل إيران اقتصاديًّا ومنحها حصة من الاستثمارات في الجزائر على غرار تركيا والصين التي يشهد هذا المجال معهما نموًّا كبيرًا.

أمّا العَلاقات المغربية-الإيرانية فطالما اتسمت بالتوتر حتى في فترات التقارب الحذر، ما قاد إلى حالة القطيعة بين الطرفين مرات عدة. ورغم أن المغرب يرجع ذلك إلى التدخّل الإيراني في الشأن المغربي الداخلي عبر دعم التشيع ودعم «البوليساريو»، فثمة من يرى أن ذلك نتيجة لرغبة مغربية في استخدام هذه الورقة لنَيل دعم مواقف دول الخليج وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية في ملفات عدة، على رأسها ملف «النزاع في الصحراء»، فضلًا عن نَيل دعم أكبر من القوى الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة. ولا يخلو مسار التطبيع المغربي-الإسرائيلي عام 2020م من هذه الأهداف،

إذ إنّ حالة القطيعة التي تشـهدها العَلاقات المغربية-الإيرانيـة منذ عام 2018م تبقى حبيسـة الحسابات الإسـتراتيجية المغربية، خصوصًا تجاه ملف الصحراء، فما يربط المغرب بإيران تاريخيًّا وثقافيًّا وحتى حضاريًّا أعمق بكثير مما يربط إيران بباقي الدول المغاربية حتى وإن لم يعكس المستوى السياسي هذا التقارب حاليًّا نظرًا إلى الظروف الإقليمية التي فرضت هذا المسار. فالأوضاع الحالية تجعل المغرب في حاجة ماسّة إلى عَلاقات متقدمة مع دول الخليج، وبخاصة المملكة العربية السعودية، أكثر بكثير من حاجته إلى إقامة عَلاقات إستراتيجية مع إيران، فضلًا عن مراهنة المغرب على الموقف الفرنسي والأمريكي الثابت تجاه دعم الموقف المغربي في ملف الصحراء، وهي كلها عوامل أسهمت في حالة القطيعة في عَلاقات المغرب بإيران.

**2. خلافات جزائرية-مغربية وتضارب الرؤى في تفسير حدود التغلغل الإيراني:**

في عام 2009م قطع المغرب عَلاقاته مع إيران لأسباب عدة، بداية بتصريحات إيرانية حول دولة البحرين ووصولًا إلى اتهامات مغربية لإيران بالتدخّل في شـؤونه الداخلية. وفـي عام 2018م عادت حالة القطيعة من جديـد عقب اتهامات مغربية لإيران بدعم «البوليساريو» عسكريًّا عبر «حزب الله» اللبناني والسـفارة الإيرانية في الجزائر[8]، الأمر الذي أثار حفيظة الجزائر التي ردّت رسميًّا بأنه لا يحقّ للمغرب إدخال الجزائر طرفًا في أزمة العَلاقات المغربية-الإيرانية، كما لا يحقّ له التدخّل في الشؤون الدبلوماسية والداخليـة للجزائر، من منطلق أن العَلاقـات الجزائرية-الإيرانية عَلاقات عادية تمرّ بمراحل من الاستقرار والتوتر، شأنها شأن أيّ عَلاقات ثنائية أخرى. وحسب الجزائر فإن المغرب لا يخشى العَلاقات الجزائرية-الإيرانية بقدر محاولته جعلها سببًا لكسب تأييد دولي وإقليمي لمواقفه[9].

وتجدر الاشارة إلى أن «جبهة البوليساريو» كانت قد نفت على لسان أحد قياديها (أبي البشير) الاتهامات المغربية لها بالتعاون مع إيران و«حزب الله»، مضيفة أن إيران هي دولـة من بين بعض الـدول التي تعترف بالجمهورية الصحراوية، ومـا عدا الدعم السياسي فهي لا تتلقى أي دعم من إيران. كما نفت إيران الاتهامات المغربية عن أسباب قطع العَلاقات معهـا، معتبرة أن أهداف المغرب من وراء ذلك تتجاوز مـا هو معلن، مستدلّة باختيار المغرب لهذا الوقت رغم أن الموقف الإيراني من النزاع الصحراوي ظل ثابتًا منذ وقت ليس بالقصير[10].

وفي ظل هذه المعطيات وغياب أي أفق أو بوادر لحل الخلافات الجزائرية-المغربية حول النزاع في الصحراء، في ضوء تمسك كل طرف من أطراف النزاع بموقفه، إذ إن «جبهة البوليساريو» متمسكة بموقفها الداعي إلى إجراء استفتاء تقرير المصير، وهو ما يرفضه المغرب بشكل قطعي بإصراره على رؤيته للحل القائمة على الحكم الذاتي

للصحراء الغربية، وهو ما ترفضه «البوليساريو»، فإن وسط هذه الجدلية تبدو المنطقة مرشحة لأن تكون مرتعًا للتدخلات الأجنبية، وإيران ليست بعيدة عن هذا المنطق، خصوصًا في ظل الحضور الإسرائيلي المتنامي عبر بوابة تطبيع العَلاقات المغربية-الإسرائيلية، ورغبة الحكومة الإيرانية الحالية بقيادة إبراهيم رئيسي في زيادة الحضور الإيراني وتوسيعه ليشمل الجانب الأمني والعسكري في إفريقيا عامة، وعدم الاقتصار على الدبلوماسية الثقافية والمذهبية والاقتصادية التي كانت سائدة لدى حكومة حسن روحاني السابقة في عَلاقاتها مع إفريقيا[11].

**3. تقارب إسرائيلي-مغربي وتصاعد طموحات التغلغل الإيراني:**

في أول خطاب لمسؤول عربي أمام لجنة الشؤون العامة الأمريكية-الإسرائيلية (إيباك)، وهي الذراع السياسية للوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، في الخامس من مايو 2021م، قال وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة: «ليس لعَلاقات المغرب وإسرائيل حدود غير السماء، وعلى إسرائيل والمغرب التنسيق كحلفاء، وعَلاقاتهما ستذهب إلى أقصى الحدود»[12]. رأى البعض أن هذا الموقف يعبّر عمّا وصلت إليه العَلاقات المغربية-الإسرائيلية، وأنها تجاوزت حدود العَلاقات الدبلوماسية العادية بين الدول، وأن التعويل التقليدي للمغرب على إسرائيل في عدد من الدول الغربية هو للضغط على حكوماتها من أجل القبول بالرؤية المغربية لحل النزاع في الصحراء، إلى ما هو أخطر من تعاون أمني وعسكري واستخباراتي إذ ترى الجزائر أن أمنها القومي أحد المستهدفين من ورائه.

ورغم نجاح المغرب في تحقيق مكاسب إستراتيجية من وراء التحالف مع إسرائيل، ومنها تغيير الولايات المتحدة موقفها وتبنّيها للرؤية المغربية للحل في الملف الصحراوي في عهد إدارة دونالد ترامب، فإنّ مخاطر ذلك على العَلاقات الجزائرية-المغربية بدا كبيرًا، بل إنه مثّل أحد أهمّ الأسباب التي دفعت الجزائر إلى قطع عَلاقاتها مع المغرب صيف 2021م. وذلك في ظل العداء الذي تكنه إسرائيل للجزائر بسبب مواقفها من الصراع العربي-الإسرائيلي، والدور الفاعل للجزائر في لجم المساعي الإسرائيلية-المغربية المشتركة لقبول عضوية إسرائيل في «الاتحاد الإفريقي» عضوًا مراقبًا. وهذا كله جعل الجزائر تنظر إلى الوجود الإسرائيلي الأمني والاستخباراتي عند حدودها الغربية على أنه من المخاطر المحدقة بأمنها القومي واستقرارها السياسي، خصوصًا في ظل تصاعد وتيرة التعاون الأمني والعسكري بين المغرب وإسرائيل في ظل الزيارات التي تقوم بها قيادات كبيرة من الاستخبارات والجيش الإسرائيلي إلى المغرب والاتفاقيات الناجمة عن ذلك[13]، كان آخرها زيارة رئيس الأركان الإسرائيلي أفيف كوخافي في 18 يوليو

2022م، وتوقيع اتفاقيات دفاعية بين الطرفين، وقبلها زيارة وزير الدفاع بيني غانتس في 24 أكتوبر 2021م، وتوقيع اتفاق أمني بين الطرفين[14].

فـي ظل هذه المعطيات تعـوّل إيران التواقـة إلى اسـتغلال الخلافات الجزائرية-المغربية حول ملف النزاع الصحراوي للرفع من رهانات تغلغلها في دول المغرب العربي، ما يعطيها فرصة لتقديم نفسـها على أنها أحد البدائل التي من الممكـن أن تلجأ إليها الجزائر لمواجهة التحالف المغربي-الإسرائيلي. ورغم أن الجزائر لم تُبدِ حتى الآن حماسًا كبيرًا في زيادة مستوى التوافق الحالي مع إيران إلى مستويات متقدمة من التعاون الأمني والعسكري، على غرار ما يحدث في عَلاقات المغرب بإسرائيل، فإنّ المستقبل لا يمكن التنبؤ به في ظل الغموض القائم حول تداعيات وطبيعة مخاطر الوجود الإسرائيلي عند حدود الجزائر الغربية[15].

## ثالثًا: مستقبل السياسة الإيرانية تجاه الخلافات الجزائرية-المغربية في ظل التغيرات الراهنة

على الرغم من المصير المشـترك الذي يجمـع بين الجزائر والمغرب، فإنّ الخلافات الحالية لا تعبّر عمّا يجمع الشعبين من روابط مشتركة، فهذه الخلافات وفي مقدمتها الخلاف حول الملف الصحراوي أصبحت عاملًا جاذبًا للقوى الإقليمية السـاعية إلى تحقيق مكاسب إستراتيجية عبر توسيع دوائر نفوذها في المنطقة. فإيران الساعية إلى مدّ مشروعها الراديكالي القائم على ثنائية المذهبية والبراغماتية تدرك تمام الإدراك أن الخلافـات الجزائرية-المغربية تُعَدّ أحد أهمّ أبواب مدّ النفوذ الإيراني إلى المنطقة المغاربية، وربط ذلك بمشـروعها فـي غرب إفريقيا. ومما زاد من حماسـة إيران لهذا التوجه هو الحضور الإسـرائيلي بوصفه عاملًا مزعزعًا لاسـتقرار المنطقة، وذلك في إطار التحالف المتنامي بين المغرب وإسرائيل سياسيًّا وعسكريًّا وأمنيًّا، الذي يجهر به الطرفان من خلال طبيعة الاتفاقيات والزيارات المتبادلة بينهما. فإسـرائيل وإيران تسعيان إلى استغلال الخلافات الجزائرية-المغربية وتحويلها إلى أحد نماذج الحروب بالوكالة الجارية بينهما خدمةً لمشاريعهما التوسعية، إذ إنّ التغيرات الراهنة التي حملتها الخلافات الجزائرية-المغربية والقطيعة الحاصلة بينهما منذ صيف 2021م، والحضور الإسرائيلي بوصفه عاملًا مؤججًا لهذه الخلافات، أصبحت بمثابة الفرصة الإستراتيجية التي ترى إيران إمكانية اقتناصها لزيادة مكاسبها الإستراتيجية، وستكون حتمًا وسيلة ضغط إضافية على الغرب الساعي إلى لجم طموحاتها النووية.

كما أن إسرائيل الناقمة على الجزائر بسبب مواقفها من الصراع العربي-الإسرائيلي وتعطيلها للجهود الإسـرائيلية لاختراق مؤسسات «الاتحاد الإفريقي» تسعى لتأجيج الخلافات الجزائرية-المغربية، ما يجعل من ذلك مصلحة إسـرائيلية-إيرانية مشتركة،

رغم تباين صور ذلك بين الطرفين. ومن خلال تحالفها الصريح مع المغرب فإنّ إسرائيل لا تُخفي صراحة دعم المغرب ضد الجزائر، وهو ما عبّرت عنه مسيرة التعاون بين الطرفين منذ تطبيع عَلاقاتهما، في حين تبقى إيران حذرة في إعلان أهدافها، وهو أمر يعود بالأساس إلى الالتزامات الإقليمية العربية والدولية التي توليها الجزائر أهمية في عَلاقاتها مع إيران.

من الواضح أن الخلافات الجزائرية-المغربية تتصاعد إلى مستويات لا تحمد عقباها[16]، في ظل تغذية بعض الأطراف الإقليمية لهذا الصراع وفي مقدمتهما إسرائيل وإيران، وفي ظل ضعف الموقف العربي من حل هذه الخلافات بما سيشجع طموحات الراغبين في استغلالها، ولا يخدم سوى هذه الأطراف، وبخاصة وسط الرغبة الإيرانية الملحّة في أن تدفع التغيرات الراهنة الجزائر نحو مزيد من التقارب معها وتوسيع مجالات التوافق بينهما، نكاية في التحالف المغربي-الإسرائيلي الذي يبدو أنه سائر نحو مزيد من التقدم لو لم تستدرك الدولتان الشقيقتان رؤيتهما لحل خلافاتهما البينية عبر تفاهمات جديدة، ولو لم يستدرك الموقف العربي وبخاصة الدول العربية المحورية على غرار المملكة العربية السعودية دورها في ما يجري من أحداث بما سيفضي إلى لجم الطموحات الإيرانية وحتى الإسرائيلية، فإنّ تطوّر الأحداث إلى ما يشبه حروب الوكالة أمر وارد في ظل المتغيرات الإستراتيجية الراهنة. فالجزائر ترى أن التقارب الإسرائيلي-المغربي يستهدف أمنها القومي، وفي المقابل يرى المغرب أن إيران تسعى إلى التقارب من الجزائر من خلال ملف «النزاع في الصحراء»، مما جعل المنطقة أمام بوادر الدخول في حرب وكالة تصفّي فيها إيران وإسرائيل حساباتهما الإستراتيجية[17].

## خلاصة

تُعَدّ الخلافات المغاربية البينية وفي مقدمتها الخلافات الجزائرية-المغربية بيئة نموذجية لزيادة فرص تغلغل إيران في المنطقة المغاربية، وربط دوائر نفوذها الإستراتيجي في شمال إفريقيا بنظيرتها في غرب إفريقيا، مما سيشكل هلالًا أقرب في وضعه إلى «الهلال الشيعي» في المشرق العربي، ولكن بأهداف أكثر جرأة كون «الهلال الإفريقي» سيكون أقرب إلى أوروبا الساعية إلى الحفاظ على نفوذها التقليدي في شمال وغرب إفريقيا، بعد أن أصبحت المنطقة مرتعًا للتنافس الدولي والإقليمي بين القوى الدولية مثل الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، وإيران، وتركيا، وإسرائيل، والهند. ومما زاد الوضع سوءًا دخول إسرائيل على الخط بعد تطبيع العَلاقات المغربية-الإسرائيلية، مما من شأنه أن يكسر حالة التوازن التقليدي في المنطقة، الذي استمرّ منذ اندلاع النزاع حول «الملف الصحراوي» عام 1975م بعد جلاء إسبانيا عن الإقليم، مما سيوفر فرصًا متزايدة أمام إيران للتغلغل في المنطقة، سواء عبر توطيد عَلاقاتها مع

«جبهة البوليساريو» الراغبة في مواجهة هذا الوضع، خصوصًا بعد الاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء عام 2020م، أو عبر تعويل إيران على هذا المناخ من أجل تطوير عَلاقاتها المستقرة مع الجزائر، وزيادة أفق التعاون بينهما إلى مجالات أخرى، وذلك مقرون بسعي إيران المتزايد في ظل قيادة إبراهيم رئيسي إلى توسيع نفوذها خارج مناطق نفوذها التقليدي في جوارها العربي، وهي أكثر جرأة في جهودها الإقليمية والدولية لتحقيق ذلك، وبخاصة تجاه القارة الإفريقية ودول المغرب العربي، وهي جزء من ذلك مقارنة بسابقتها عندما كانت تحت قيادة حسن روحاني.

## المراجع والمصادر


(1) مستور شروق، البعد البراغماتي في العَلاقات الجزائرية–الإيرانية، مركز سيتا، (30 ديسمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 15 يوليو 2022م، https://bit.ly/3vkDJBx

(2) مهرداد قاسمفر، إيران ومراكش؛ بيشينه روابط، بهانه قطع رابطه، راديو فردا، (08 مارس 2009م)، تاريخ الاطلاع: 18 يوليو 2022م، https://bit.ly/3CZdQgq، وأيضًا: خولة اجعيفري، المغرب وإيران.. عقود من التوتر والاتهامات المتبادلة، النهار العربي، (10 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 17 يوليو 2022م، https://bit.ly/3BeXEWP

(3) الحسين الزاوي وآخرون، العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012م)، ص 189.

(4) علي رجب، الشيعة والتشيع في المغرب: التاريخ، الواقع، المستقبل، (31 نوفمبر 2020م)، تاريخ الاطلاع: 14 يوليو 2022م، https://bit.ly/3AMCfCV

(5) منية فاضل، إيران في دول المغرب العربي: الطريق شبه سالكة، (14 مارس 2016م)، تاريخ الاطلاع: 22 يوليو 2022م، https://bit.ly/3Qg6Gaw

(6) Toulu Akerel, The Iranian Revolutionary Apparatus and Hezbollah in West Africa, (Nov.22, 2021), Accessed on: July 18, 2022, https://bit.ly/3D2Gqxd

(7) محمد الأمين بن عودة، السياسة الجزائرية تجاه إيران بين الالتزامات العربية ومقتضيات المصلحة الوطنية، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد 15 (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية «رصانة»، أبريل 2022م)، ص 72–58.

(8) الجزيرة نت، المغرب يقطع العَلاقات مع إيران و«حزب الله» ينفي تورطه، (01 مايو 2018م)، تاريخ الاطلاع: 22 يوليو 2022م، https://bit.ly/3QcbVrL

(9) هيثم مزاحم، سجال بين المغرب والجزائر بشأن دعم «حزب الله» لـ«البوليساريو»، (22 مايو 2018م)، تاريخ الاطلاع: 24 يوليو 2022م، https://bit.ly/3wXgu25

(10) وكالة إيسنا، پشت پرده اتهام زنی دولت مراکش علیه ایران، (22 مهر 1399 هـ ش)، تاريخ الاطلاع: 23 يوليو 2022م، https://bit.ly/3wXW8Wv

(11) إريك لوب، العَلاقات الإيرانية–الإفريقية في عهد رئيسي.. إنقاذ الروابط مع القارة وعَلاقات إيران بإفريقيا، إيران: عام على رئاسة رئيسي (ورقة مقدمة في مؤتمر وحدة الدراسات الإيرانية بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 22 و23 أغسطس 2022م)، ص 14.

(12) AIPAC, "A Conversation with Moroccan Foreign Minister H.E. Nasser Bourita," You Tube video, 14:25, May 6, 2021, accessed October 23, 2022, https://bit.ly/3z5Zc48

(13) روسيا اليوم، إسرائيل لاعب جديد وخطير في الأزمة المتصاعدة بين المغرب والجزائر، (16 أغسطس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 19 يوليو 2022م، https://bitly.is/3D6WY78

(14) بي بي سي عربي، التطبيع: بيني غانتس يوقع اتفاقًا أمنيًّا غير مسبوق بين المغرب وإسرائيل في الرباط، (14 يوليو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 21 يوليو 2021م، https://bbc.in/3D2uZpg

(15) الخليج الجديد، التحالف المغربي–الإسرائيلي يشعل شرارة التقارب بين الجزائر وإيران، (27 أكتوبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 20 يوليو 2022م، https://bit.ly/3Qd8TTT

(16) Pedro Canales, Morocco and Algeria: There be War in 2022?, (Dec. 29, 2021), Accessed on: July 25, 2022, https://bit.ly/3eo5sga, See also: Frederic Ange Toure, Why a War between Algeria and Morocco is Difficult to Imagine, (Dec. 01 2021), Accessed on: July 22, 2022, https://bit.ly/3QmxIwO

(17) Karim Kandouli, Confilt, La guerre par procuration entre Israel et L'iran s'exporte au Maghreb, Courrier international, (Dec. 08, 2021), Accessed on: Sep. 01, 2022, https://bit.ly/3AOrAb4

# إيـــران و سياســـة التوجُّـه شرقًـــا.. دراســـة حالـــة إندونيسيـــا

رضـــوان رفيـــع توغـــو

باحـــث في العلاقـــات الدوليـــة

**مقدمـــة**

أتت سياسة إيران بـ«التوجُّه شرقًا» نتيجةً لعدائها مع الولايات المتحدة الأمريكية، لا سـيما في أعقاب انسـحاب الأخيرة من الاتفاق النووي عام 2018م، وما لحِقه من عقوبات فُرِضت على إيران. تسعى سياسة إيران الخارجية بـ«التوجُّه شرقًا» إلى تخفيف حـدَّة العزلة التي تعيشـها طهران، ببناء عَلاقات سياسـية ودينية واقتصادية وثقافية مع الشـرق. في هذا السياق، تهدف الدراسة إلى البحث في محركات العَلاقات الثنائية بين إيران وإندونيسيا في العقود الأخيرة، وإلى تحليل مصالح إيران المتنوعة في هذه البلاد، وما توظِّفه من أدوات للوصول إلى غايتها، آخذةً بعين الاعتبار الحدود والقيـود التي تحول دون تطوّر هذه العَلاقة. وتناقش الدراسـة ثلاثة محاور أساسـية، أولًا: العوامل المؤثـرة في العَلاقات الإيرانية-الإندونيسـية، ثانيًا: سياسـة القوة الناعمة الإيرانية مع إندونيسـيا، ثالثًا: أبعاد العَلاقات الإيرانية-الإندونيسية.

لطالما كانت إندونيسيا محط اهتمام إيران وجزءًا مهمًّا لأهداف سياستها الدينية والاقتصادية، خصوصًا سياستها الخارجية، فهي تُعَدّ متغيِّرًا مهمًّا في السياسة الإيرانية بالتوجُّه شرقًا، إذ تضُم إندونيسيا قرابة 240 مليون مسلم[1]، وتأتي في المرتبة الرابعة من حيث تعداد المسلمين. وغالبًا ما يقيِّم الأكاديميون وصُنّاع السياسات العَلاقات الثنائية بين إيران وإندونيسيا من منظور عَلاقتهما الخارجية، لا سيما مع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية.

انطلاقًا من مبادئها القائمة على التعدّدية والعلمانية السياسية، قاومت إندونيسيا أي نفوذ ديني أو طائفي إيراني منذ فترة ما بعد الثورة الإيرانية عام 1979م إلا أن هذا لم يوقف إيران من السعي وراء مصالحها في إندونيسيا، مثل ترويجها لنموذج الثورة الإيرانية، وما يُسمَّى «الديمقراطية الدينية» في السياسة والمجتمع الإندونيسي، بالإضافة إلى الترويج لأفكار مذهبية متبلورة من مبادئ الثورة الإيرانية، وتوظيف العَلاقات مع هذا البلد، في إطار تخفيف آثار العقوبات الاقتصادية التي تقودها الولايات المتحدة في طهران.

تناول معظم الدارسات السابقة العَلاقات الإيرانية-الإندونيسية من المنظور الديني-السياسي، وكجزء أشمل من الأدبيات حول التشيُّع في شرق آسيا. ومنها دراسة عمر السقاف، التي ناقش فيها الهويات الاجتماعية للطائفة الشيعية في إندونيسيا، في فترة ما بعد الإطاحة بالرئيس الإندونيسي محمد سوهارتو. يقدِّم السقاف في ورقته نبذة تاريخية تكشف كيف أصبح ينظر إلى الأقلِّية الشيعية في إندونيسيا بعين الريبة بعد الثورة الإيرانية، التي كانت تتعارض مباشرةً آنذاك مع السياسة الخارجية للحكومة الإندونيسية المناهضة للشيوعية في فترة الحرب الباردة. ويستعرض كيف جذبت الثورة الإيرانية، التي كان يُنظَر إليها على أنها «انتصار الإسلام» على نظام رضا بهلوي المدعوم من الغرب، انتباه علماء الدين والأكاديميين في إندونيسيا[2].

وفي ورقة أخرى، تناقش الباحثة شيرارا فورميشي تشيُّع بعض الإندونيسيين، منذ الستينيات حتى الثمانينيات، وأثره في الولاء الشيعي المعاصر في جزيرة جاوة الإندونيسية ذات الغالبية المسلمة. وتقول فوميشي إن الحكومة الإندونيسية كانت متوجِّسة أن تتسبَّب الثورة الإيرانية بحالة عدم استقرار في البلاد، لكنها لم تعِ «المآلات الأقوى للثورة الإيرانية، وهي نشر المؤلَّفات حول تاريخ بلاد فارس وفلسفتها، التي غذَّت عقول أولئك المستائين من الدين، وليس من الوضع السياسي القائم آنذاك». وسردت قصص تشيُّع أربعة رجال في إندونيسيا بعد الثورة الإيرانية، وكيف أثَّر تشيُّعهم في الجيل الثاني من «المخلصين الشيعة» في جزيرة جاوة[3].

ويستعرض الباحث هيلمان لطيف في بحثه المؤسسات والجماعات والمدارس ودُور النشر الشيعية في إندونيسيا، في أعقاب الثورة الإيرانية، بالإضافة إلى أهمّ الأكاديميين ورجال الدين الذين كان لهم دور مهم في نشر الأفكار الدينية والسياسية، التي شكَّلت أساس الثورة الإيرانية[4].

وكما هو موضَّح في استعراضنا للدارسات السابقة حول العَلاقات الإيرانية-الإندونيسية، يتبيَّن لنا أن جلّها يُسلِّط الضوء على العَلاقات الثنائية بين البلدين من منظور الدراسات الدينية والتاريخية، ونلحظ فجوةً في الأدبيات السابقة، إذ لم تتناول الدراسات العَلاقات الإيرانية-الإندونيسية في سياق العَلاقات الدولية والدبلوماسية. لذلك تحاول هذه الدراسة من خلال تطبيق التحليل الوصفي معاينة العَلاقات بين إيران وإندونيسيا، مع تسليط الضوء على الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الإيرانية مع جاكرتا.

## أولًا: العوامل المؤثرة في العَلاقات الإيرانية-الإندونيسية

تخضع العَلاقات بين إيران وإندونيسيا لعدد من الاعتبارات، أهمها ما يأتي:

### 1. الموقع الإستراتيجي:

تتمتع إندونيسيا بموقع إستراتيجي مهمّ جدًّا في منطقة آسيا والمحيط الهادي، حيث يقع مضيق ملقا الذي يربط المحيط الهادي بالمحيط الهندي. وتمتلك إندونيسيا ممرات مائية مهمة جدًّا يعبر من خلالها أكثر من نصف التجارة الدولية، وتربط شرق آسيا وجنوبها بأوقيانوسيا، ما يجعلها أكبر دولة أرخبيلية في العالم، مع 17000 جزيرة تمتدّ بطول 3200 ميل من الشرق إلى الغرب[5]. هذا الموقع الإستراتيجي جعل إندونيسيا عنصرًا أساسيًّا في إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ. ويربط مضيق ملقا بين سنغافورة وشبه الجزيرة الماليزية وجزيرة سومطرة الإندونيسية، ويختصر المسافة بين الشرق الأوسط والأسواق الكبيرة في آسيا، إذ يربط بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي والمحيط الهادي، حيث تقع الصين واليابان وكوريا الجنوبية. وتُعَدّ إندونيسيا مشاركًا إقليميًّا مهمًّا في الهيكلة الأمنية لهذه المنطقة، التي رسمتها الولايات المتحدة ودول غربية أخرى، مثل الدول الأوروبية وأستراليا، نظرًا لموقعها الجيوستراتيجي المهم، ولأنها أكبر دولة بحرية في منطقة جنوب آسيا.

وفي حالات موثَّقة، حاولت إيران استغلال الموقع الإستراتيجي لإندونيسيا، لتنفيذ أنشطتها غير المشروعة العابرة للحدود؛ إذ احتجزت السلطات الإندونيسية تبع لوائحها التنظيمية لـ«الممرات البحرية الأرخبيلية» التي تُعرَف اختصارًا بـ «AIKI»، ناقلتي نفط إيرانيتين في عام 2021م، وهما: الناقلة البنمية (إم تي فريا / MT Freya،) والناقلة

التي تحمل العلم الإيراني (إم تي هورس MT Horse)، أثناء عبروهما المياه الإندونيسية نحو الصين. احتجزت إندونيسيا الناقلتين؛ للاشتباه في نقلهما النفط من واحدة للأخرى بشكل مخالف للقانون في المياه الإقليمية الإندونيسية، في انتهاك لحق المرور العابر[6]. وتفيد تقارير إعلامية بأن السفينتين أثناء عملية الاحتجاز لم تكُن أي منهما تحمل أعلامًا، وعطَّلتا «الأنظمة الآلية لتحديد الهوية»، التي تطلبها وزارة النقل الإندونيسية لمراقبة السفن العابرة في ممراتها.

وأصدر «مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة / UNODC» تقريرًا أفاد فيه أن العصابات الدولية للمخدرات من إيران، عمِلت على اختراق صناعة حبوب «الميثامفيتامين» المتنامية في منطقة جنوب آسيا، حيث شهِد هذا العقار ارتفاعًا صاعقًا، وانتشر انتشارًا كبيرًا في كل المنطقة[7]. ونشر «المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان» دراسة تفيد بأن الجنسية الإيرانية واحدة من أعلى جنسيتين من المهرِّبين المقبوض عليهم بتُهم تهريب حبوب «الميثامفيتامين» في إندونيسيا، وأشارت الدراسة أيضًا إلى ارتفاع عدد التقارير حول تهريب «الميثامفيتامين» من إيران إلى إندونيسيا[8].

خلال العقد الماضي، ألقت السلطات الإندونيسية على العديد من الإيرانيين المتهمين بتهريب المخدرات؛ فعلي سبيل المثال، في عام 2009م أفادت تقارير بأن السلطات الإندونيسية ألقت القبض على 7 إيرانيين لتهريبهم 371 حبة «ميثامفيتامين» إلى جزيرة بالي.[9] وفي نفس العام، ألقت السلطات الإندونيسية القبض على عشرة إيرانيين بتُهم مشابه، وهي حيازة حبوب «الميثامفيتامين»، بقيمة 10 مليون دولار على متن رحلة دولية إلى جاكارتا[10]. وفي عام 2014م، ألقت السلطات أيضًا القبض على إيرانيين في مقاطعة جاوة الغربية بتُهمة حيازة 70 كغم من «الميثامفيتامين البلّوري»، تُقدَّر بثمن 9,5 مليون دولار[11]. وفي عام 2021م، أصدرت محكمة محلية في إندونيسيا حُكمًا بالإعدام بحق 12 من أعضاء «عصابة بالي تسعة» لتهريب الهروين، بتُهمة تهريب 400 كغم من «الميثامفيتامين»، وكان من المقبوض والمحكوم عليهم المواطن الإيراني حسين سلاري راشد وزوجته، والذي وصفه رئيس مكتب المدعي العام في مدينة سوكابومي بـ «العقل المدبِّر للجريمة»[12].

**2. أهمية إندونيسيا في العالم الإسلامي:**

تتمتع إندونيسيا بمكانة خاصة في العالم العربي والإسلامي، فهي أكبر دولة إسلامية من حيث عدد السكان، وهذا ما يمنحها أهمية أيضًا في «منظمة التعاون الإسلامي»، ويجعلها ساحة مهمة للتنافس. فقد سعت القوى الإسلامية المتنافسة لبناء روابط مع العلماء المسلمين، والأكاديميين، والمؤسسات الدينية الخاصة منها والحكومية

في إندونيسيا. ولتوضيح ماهية هذه الروابط علينا التمعُّن في شواهدها، مثل التبرُّعات المقدَّمة للمعاهد الدينية والجامعات الإندونيسـية لدراسـة اللغـة العربية والعلوم الإسـلامية، والبحث أيضًا عن مصادر تمويل بناء المساجد، خصوصًا أن بناء المساجد يلقى تبرُّعات سخية من دول إسلامية نافذة، مثل السعودية وقطر والإمارات وتركيا. وفي زيارة رسمية من العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز لإندونيسيا، تبرَّعت السـعودية بـ13 مليار دولار، لدعم التعليم والأعمال التجارية والمؤسسات الدينية في إندونيسيا[13]. ودخلت الإمارات أيضًا في استثمارات ضخمة بإندونيسيا، ولتقديم العرفان لمساهمة الرئيس الإندونيسي الحالي جوكو ويدودو في ازدهار العَلاقات بين البلدين، دشَّنت الإمارات مسجدًا بحي السفارات في أبوظبي يحمل اسمه[14].

أما رابطة العالم الإسلامي التي يقع مقرها في مكة المكرمة، فقد عمِلت بنشاط مع الحكومة الإندونيسية والمنظمات الخاصة في مشـاريع متعدّدة للبناء والتعليم والقطاع الخيري[15]. وعلى سـبيل الذكر، في عام 2020م وقَّعت رابطة العالم الإسلامي ومؤسسة السيرة النبوية بإندونيسيا اتفاقية لإطلاق «متاحف ومعارض السيرة النبوية والحضارة الإسـلامية» في العاصمة الإندونيسية جاكرتا، بحضور يوسف كالا نائب الرئيس الإندونيسي السابق، الذي يشغل منصب رئيس مجلس الأمناء في المؤسسة[16].

وعلى الرغم من أنها أكبر دولة إسـلامية من حيث عدد السكان المسـلمين، فإن إندونيسيا غالبًا ما تُوصَف بأنها دولة قائمة على التعدّدية الإثنية والدينية، تطبِّق وتدعو إلى «إندونيسـيا وسطية»، أو ما يُسمَّـى «إسـلام نوسـانتار». وفي هذا الشأن يقول المحاضر الأول في كلية الشريعة والقانون بجامعة شريف هداية الله الإسلامية، أحمد رومادي: «في الوقت الذي انخرط عديد من الدول الإسـلامية في صراعات سياسـية وحروب أهلية وغيرها من النزاعات حول العالم، تبقى إندونيسـيا فـي واحة التعدّدية أنموذجًا للدولة المسـلمة. الديمقراطية الإندونيسية لا تدحض فقط خرافة أن الإسلام والديمقراطية لا يتفقان، لكن تظهر أيضًا كيف يمكن أن يُدار الإسـلام ويبقى في الدولة الوطنية الحديثة. إندونيسـيا بلد بغالبية مسلمة، يُشكِّل فيه المسـلمون 230 مليون نسمة بنسبة 87,2% من العدد الكلِّي للسكان. لكن الإسـلام ليس الدين القومي في الحقيقة، لم يذكر الدستور الإندونيسي أن (للبلاد) دينًا رسميًّا»[17].

**3. الأقلِّية الشيعية في إندونيسيا:**

بعد فترة وجزية من انطلاق الثورة الإيرانية في عام 1979م، تعهَّدت الجمهورية الإيرانية في دسـتورها بنشـر فكر الثورة إلى ما بعد حدودها، ودعت إلى ثورة في كل العالم الإسلامي. فقد حثّ أول مرشد إيراني آية الله الخميني الإيرانيين إلى «تحمُّل الصعوبات

والضغوط»، حتى يستطيع النظام الإيراني أن يقوم بواجبه الأول، وهو نشر الإسلام في جميع أرجاء العالم[18].

فتحت الثورة الإيرانية الباب لتحقيق «خطة المرشد الأعلى» داخل إيران وخارجها، واتّبع النظام الجديد في إيران إستراتيجية تشجِّع من خلالها الأقلِّيات الشيعية لتنفيذ مشروع الخميني العابر للحدود[19].

ويعيش في إندونيسيا ذاتِ الغالبية المسلمة معتنقو ديانات أخرى، مثل المسيحيين والهندوس والبوذيين والكونفشيوسيين. ويشكِّل السنَّة غالبية المسلمين في البلاد، أما الشيعة فيشكِّلون مليون نسمة، يعيش معظمهم في جاكرتا وماكاسار وباندونغ.

وُجِدَت الطائفة الشيعية في إندونيسيا منذ القرن التاسع الميلادي، ويُعتقَد أن أحمد بن عيسى المهاجري، ابن حفيد الإمام الشيعي السادس جعفر الصادق، هاجر من البصرة في العراق إلى حضرموت في اليمن، ومِن ثَمّ هاجرت ذرِّية أحمد بن عيسى شرقًا إلى جاوة، حيث استقروا فيها[20]. لكن ما أثَّر فعليًّا في الهوية الشيعية في إندونيسيا كانت الثورة الإيرانية، فقد أصبحت بعدها الطائفة الشيعية أكثر ثقةً وأكثر نشاطًا وتفاعلًا مع المجتمع، وغدت تدعو الإندونيسيين في الخطابات الدينية إلى التشيُّع، وأسهم في ذلك كثيرٌ من الطلاب والأكاديميين والمتخصصين في العلوم الدينية، ممن عاشوا ودرسوا في إيران.

وهُنا يشير البعض إلى أن هناك مجموعتين رئيستين كان لهما دور مهم في نشر الفكر الشيعي في إندونيسيا بعد الثورة الإيرانية. المجموعة الأولى: طلاب قُم، الذين تتلمذوا في حوزة قُم في إيران وعادوا إلى إندونيسيا. المجموعة الثانية: مجموعة طلاب من معهد باندونغ للتقانة، الذين أداروا حلقة معرفية لنشر التشيُّع وتعاليم الثورة الإيرانية[21].

### ثانيًا: سياسة القوة الناعمة الإيرانية في إندونيسيا

تهدف إيران بترويجها لفكر الثورة الإيرانية إلى بناء نفوذ لها وقاعدة دعم بين المسلمين، واستخدمت في هذا الترويج القوة الناعمة والقوة الصلبة. الأمثلة على استخدامها القوة الصلبة كثيرة وجلية في عدة بلدان، مثل العراق ذات الغالبية الشيعية، عمدت فيها إيران إلى تشكيل جماعات موالية لها، مثل «قوّات الحشد الشعبي» وغيرها من الميليشيات، بغرض اختراق مؤسسات الدولة العراقية، والحصول على نفوذ قوي في البلاد، باستخدام العنف وشنّ هجمات على المصالح الغربية والعربية[22]. وحتى في الدول التي بها أقلِّيات شيعية، مثل أفغانستان وباكستان، جنَّد الحرس الثوري الإيراني الشيعة فيها، ليقاتلوا بالوكالة عن إيران في حروبها بسوريا والعراق[23].

على مستوى القوة الناعمة، يمكن النظر إلى العناصر الآتية:

**1. الترويج للنموذج الإيراني:**

في الدول التي لا تجِد فيها إيران أي مزايا ديموغرافية تخدمها، تلجأ إلى اســتخدام القوة الناعمة، مثل إندونيســيا، إذ روَّجت وبطرق مختلفة لفلســفة الثورة الإيرانية وإطارها السياسي، الذي يُعَدّ هيكلة سياسية هجينة. وكانت هذه الهيكلة الهجينة، أو ما يُعرَف بـ«الديمقراطية الدينية»، جذابة للغاية في عيون الشــريحة المتدنِّية في إندونيســيا، سواء كانوا مسلمين متديِّنين أو محافظين[24]. وهُنا يعزو الباحث فاريش نور هذا الانجذاب إلى المرحلة التاريخية، التي كانت فيها «المجتمعات الإسلامية تتصارع مع معضلة بناء الحداثة ما بعد الاستعمار، حتى تكون حديثة ومحلية أصيلة في نفس الوقت»، ويفسِّر بأن الحداثة هــذه صِيغت في بعض الأحيان بمصطلحات مختزلــة[25]. وأتاحت الثورة الإيرانية المجال للسياسيين المرتبطين بجماعة الإخوان المسلمين والقيادات الدينية في جنوب شرق آسيا للاستفادة من شــعبية الثورة الإيرانية، التي اعتقدوا أنها ستوسِّع بشكل كبير قاعدتهم الانتخابية. ويضيف نور: «لم يكُن مستغربًا انزعاج الحكومات في جنوب شرق آسيا من التطوّرات في إيران، فقد دعمت الأحزاب والحركات الإسلامية المعارضة في ماليزيا وإندونيســيا والفلبين علانيةً الثورة الإيرانية ومبادئها الأساسية. وفي إندونيسيا، بدأت جماعات مثل (كوماندو جهاد) تحت قيادة مثيري القلاقل من الإســلاميين، أمثال عمران بن زين، بحشــد أتباعهم والدعوة للتسلُّح، مقتدين بالثورة الإيرانية»[26].

**2. التعاون في مجال التعليم والبحوث:**

ازداد توزيع المؤلَّفات والمنشورات الإيرانية بصورة ملحوظة في الجامعات الإندونيسية، بعد قيام الثورة الإيرانية، التي تحوي مراجعات حول طبيعة نظام الحُكم ما بعد الثورة، والممارسات الدينية والثقافية في إيران. وقد انجذب بعض المحافظين المسلمين، كما هي الحال مع الطائفة الشيعية في إندونيســيا، إلى النموذج السياسي لـ«الديمقراطية الدينية» الذي برز في إيران، وكذلك لدى بعض الجماعات اليسارية، التي رأت أن الثورة الإيرانية التي أطاحت بنظــام محمد رضا بهلوي المدعوم من الولايات المتحدة انتصار على الإمبريالية الأمريكية. ولقد ذكر سوفجان أنه في أعقاب الثورة الإيرانية حظِي علماء ومنظرو الشــيعة الإيرانيون، مثل مرتضى مطهري وعلي شريعتي وطبطبائي، بعديد من الأتباع[27].

وبدأ المركز الثقافي الإسلامي التابع لســفارة الإيرانية بنشر المطبوعات الإيرانية التي أصبحت متاحةً بسهولة في المكتبات الجامعية والمكتبات العامة في جميع أنحاء إندونيسيا، وتُرجِمت إلى لغة البهاسا الإندونيسية، وهي اللغة الأم للبلاد.[28]

أقام عديد من الجامعات في إندونيسيا، مثل جامعة إندونيسيا وجامعة شريف هداية الله الإسلامية في جاكرتا ويوجياكارتا وجامعة غاجاه مادا وجامعة حسن الدين في جنوب سولاويزي وجامعات المحمدية في جاكرتا ومالانج ويوجياكارتا، مراكز دراسية تُعرَف باسم «الزوايا الإيرانية»، التي توفِّر المؤَلفات الدينية والسياسية لباحثين إيرانيين.[29]

وهناك عدد من الشخصيات والمنظمات الإندونيسية التي لعِبت دورًا أساسيًّا في نشر الأدبيات الإيرانية في الجامعات الإندونيسية، وعمِلت بنشاط على تيسير عملية التبادل التعليمي بين البلدين، منها:

**أ. حسين الحبيشي:** عالم دين إندونيسي اعتنق المذهب الشيعي، وأنشأ مؤسسة تعليمية إسلامية تُدعى «مؤسسة المدرسة الدينية الإسلامية» في مقاطعة بانغيل في جاوة الشرقية. ولقد أقام الحبيشي شبكة فكرية مع علماء الشيعة في إيران، وعمِل على تيسير نقل الآلاف من الطلاب الإندونيسيين، لتلقِّي التعليم في المؤسسات الدينية في إيران[30]. ويقول السقاف إن «نشاطات حسين الحبيشي تغلغلت بعمق في بانغيل، وأسهمت في نشر التشيُّع في إندونيسيا»، مضيفًا: «لا يكتمل أي تحليل في علم الأنساب الشيعي في الأرخبيل (إشارة إلى إندونيسيا) من دون ذكره (أي من دون ذكر حسين الحبشي)»[31].

**ب. جلال الدين رحمت:** محاضر في جامعة بادجادجاران التي تقع في بان دونغ، ألَّف عديدًا من الأبحاث والكتب، ولعِب دورًا حيويًّا في نشر الموروث الشيعي في كلٍّ من المناطق الريفية والحضرية، وأشرف على الطلاب الذين يتلقُّون علوم الدين والسياسة في إيران ما بعد الثورة.[32] وهُنا يُعِدّ السقاف جلال الدين رحمت بأنه «أنشط مفكر في نشر التشيُّع في حرم الجامعات، وبصورة أوسع بين الطبقة المتوسطة من المثقفين المسلمين في إندونيسيا»[33].

**ج. مؤسسة فاطمة:** منظمة مقرّها جاكرتا، تأسَّست عام 1997م، وتصدر مجلة «النبأ» السنوية، ونشرت عديدًا من المقالات الطائفية والمستفزَّة للمجتمع المحلي، مكتوبة بلغة البهاسا الإندونيسية، وباللغتين الإنجليزية والعربية، مثل: «انحرافات مبادئ أهل السنّة والجماعة»، و«مبادئ الوهابيين المشوبة بالعيوب الكثيرة»، و«أخطاء صحابة محمد»[34].

**د. مؤسسة الجواد للدراسات الإسلامية:** منظمة مقرّها بان دونغ في جاوة الغربية، تصرِّح في رسالتها بـ«ممارسة تعاليم أهل البيت في الحياة اليومية بشكل فردي وجماعي، ونشرها على نطاق واسع داخل المجتمع»[35]. ويصِف مارسينكوفسكي التوجُّه السياسي لمؤسسة الجواد بشكل عام بأنه يمثِّل «الخط الرسمي لجمهورية الإيرانية»[36].

كمـا يـزور الدبلوماسـيون والمسـؤولون الإيرانيون بصـورة منتظمـة الجامعات الإندونيسـية، إذ يلقون محاضرات حول عديد من القضايا المحلية والدولية المتعلِّقة بإيران. ونُظِّم عديد من هذه الفعاليات بالاشـتراك مع السـفارة الإيرانية في جاكرتا والجامعات الإندونيسـية والمنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك فقد نُظِّمت فعاليات مماثلة في الجامعات الإيرانية، شهِدت إقبالًا كبيرًا من طلاب وأكاديميين ومسـؤولين إندونيسـيين. ومن هذه الفعاليات الحوار الوطني في عـام 2018م بعنوان «تأسيس الوحدة الإندونيسـية، وتحقيق العدالة الاجتماعية» بجامعة الإمام الخميني الدولية في قُم. وشـهِد الحدث حضور السفير الإندونيسي لدى تركمانستان المقيم في طهران، أكتافيانو علم الدين، وكذلك عديد من الطلاب الإندونيسيين الذين يتلقّون التعليم في إيران[37].

تقدِّم الحكومة الإيرانية مِنَحًا دراسية للطلاب الإندونيسيين للالتحاق بالجامعات الإيرانيـة، ويتوجَّه معظمهم للدراسـة في قُم المدينة الدينية للمذهب الشـيعي. وفي خطوة مماثلة أعلنت الحكومة الإندونيسـية أيضًا في عام 2019م أن الطلاب الإيرانيين سـيكونون مؤهَّلين للتقدُّم بطلب الحصول على مِنحة DARMASISW[38] لدراسة اللغة الإندونيسية والفنون والموسيقى والحرف اليدوية[39].

**3. الإعلام والثقافة:**

على الرغم من أن المطبوعات المترجمة من إيران كانت الوسـيلة الأولى والرئيسية للقوة الناعمة والدعاية الإيرانية في إندونيسـيا، فإنّ إيران مع مرور الوقت شـرعت في استثمار رأسمال كبير في وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية في إندونيسيا، كما لم تعُد المقالات والمواد الأخرى الداعمة للسياسة الخارجية الإيرانية والأفكار السياسية والدينيـة لطهـران موجودة فقط في الصحـف أو المجلات الصادرة عن المنظمات الشيعية، لكنها تمكَّنت من أن تجِد لها مساحةً في وسائل الإعلام الرئيسية في البلاد.

في عام 2021م نشرت صحيفة «Gerusi» الناطقة بلغة البهاسا الإندونيسية مقالًا، دعا فيه الكاتب إلى التبادل الثقافي بين إندونيسيا وإيران، وتطرَّق إلى العادات الشيعية، وإلـى زيارة مجموعة من الكُتّاب الإندونيسـيين إلى مدينة قُم بدعوة من الحكومة الإيرانية، ودعَم الكاتب موقف طهران من الصراع في سوريا والعراق. وأخيرًا قدَّم ثلاثة ملامح عن فترة ما بعد الثورة، التي يجب أن تتعلَّمها وتتبنّاها إندونيسيا، وهي كالآتي:

أ. صمـود الشـعب الإيراني في وجـه المخاطر والأخطار الخارجية، التي تشـكِّلها الأيديولوجيات والسياسة الأجنبية.

ب. على الرغم من العقوبات الاقتصادية القائمة منذ زمن طويل والمفروضة من الولايات المتحدة وأوروبا على إيران، فإنّ وتيرة إنشاء البنية التحتية كانت سريعة، وكأن الحظر لم يؤثر في قدرة الدولة، بسبب حفاظها على الاستقلال الاقتصادي.

ج. لا يزال الإيرانيون متمسِّكين بثقافتهم الفريدة، ويتحدثون بلغتهم الفارسية[40].

وتسهِّل السفارة الإيرانية في جاكرتا سنويًّا التعاون بين الصحفيين ووسائل الإعلام الإيرانية والإندونيسية. على سبيل المثال، أرسلت الحكومة الإيرانية في عام 2009م وفدًا من الصحفيين الإيرانيين إلى إندونيسيا، برئاسة مدير شؤون الإعلام الرقمي في وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي مهدي سرامي. وطلب أعضاء الوفد خلال الزيارة من وسائل الإعلام الإندونيسية مساعدة إيران «للتصدي للمعلومات المضلِّلة التي تشوِّه صورة البلاد»[41].

دعت السفارة الإيرانية في جاكرتا، نيابةً عن وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي الإيرانية، في عام 2015م، عديدًا من كبار الصحفيين الإندونيسيين إلى البلاد، إذ زاروا عدة وسائل إعلام إيرانية، مثل «إيران ديلي»، و«فاينانشال تريبيون»، ووكالة أنباء «إيران»، ووكالة الأنباء الخاصة «مهر». وقال الرئيس التنفيذي لمعهد إيران للثقافة والصحافة محمد تقي روغانيها: «إنّ وجود الإعلام الإندونيسي في إيران مهم للغاية، للحصول على معلومات مباشرة، ومواجهة الدعاية الغربية ضد إيران، لأن التغطية الصحفية الغربية لا تعكس حقيقة ما يجري في إيران»[42].

أطلقت الحكومة الإيرانية أيضًا مبادرات لتعزيز اللغة والثقافة الفارسية، من أجل استقطاب الإندونيسيين من جميع الخلفيات السياسية والدينية. وتنظِّم السفارة الإيرانية سنويًّا احتفالات بعيد النوروز (رأس السنة الفارسية) في المكتبة الوطنية الإندونيسية، بحضور مسؤولين إيرانيين وإندونيسيين[43].

كما تحظى الأفلام الإيرانية بشعبية في إندونيسيا، وعرض المركز الثقافي الإيراني عديدًا منها على مداريومين في عام 2019م بإندونيسيا في المكتبة الوطنية للبلاد. وأفاد المستشار الثقافي في السفارة الإيرانية في جاكرتا مهرداد رخشانده بأن الفعالية عزَّزت العَلاقات بين البلدين، لأن الأفلام سلَّطت الضوء على القِيَم الدينية والثقافية المشتركة[44]. وبعد مرور عام عُرِضت سبعة أفلام إيرانية في جزيرة جاوة، في مهرجان جوججا نتباك الآسيوي الخامس عشر. وعُرِضت أربعة أفلام إيرانية في مهرجان بالي السينمائي الدولي الرابع عشر، في عام 2021[45].

وفي عام 2017م شرعت إيران في بثّ الخطب الحية بلغة البهاسا الإندونيسية، عشية شهر محرم، ومنذ ذلك الحين تحتشد الجالية الشيعية في إندونيسيا سنويًّا في المركز الثقافي الإسلامي، الذي بُني عام 2002م بتمويل إيراني، للاحتفال بشهر محرم[46].

**ثالثًا: أبعاد العَلاقات بين إيران وإندونيسيا**

يمكن التطرُّق إلى أهمّ أبعاد العَلاقات الإيرانية-الإندونيسية، من خلال تناوُل العناصر الآتية:

**1. العَلاقات الاقتصادية في ظل العقوبات:**

أعربت إيران وإندونيسيا في عدة مناسبات عن رغبتهما في تعزيز العَلاقات الثنائية، لا سيما في قطاع الطاقة، إلا أن العقوبات الغربية والأمريكية المفروضة على إيران عرقلت الطريق نحو هذه الغاية، فقد انخفضت الصادرات الإيرانية إلى إندونيسيا 16,1 مليون دولار في عام 2020م، مقارنةً بـ221 مليون دولار في عام 1995م. وشمِلت قائمة السلع التي صُدِّرت من إيران إلى إندونيسيا في عام 2020م: كوك النفط بقيمة 8,07 مليون دولار، والفواكه الاستوائية بقيمة 4,19 مليون دولار، والكربونات بقيمة 1,14 مليون دولار. ومن ناحية أخرى زادت الصادرات الإيرانية إلى إندونيسيا بمعدل سنوي قدره 1,63% على مدار 25 عامًا، من 132 مليون دولار في 1995م إلى 198 مليون دولار في 2020م. وفي نفس العام كانت المنتجات الرئيسية المصدرة من إندونيسيا إلى إيران هي: المكسرات 113 مليون دولار، وزيت النخيل 18,7 مليون دولار، وزيت جوز الهند 9,79 مليون دولار[47].

كانت وما زالت الطاقة عنصرًا رئيسيًّا للتعاون الاقتصادي بين إيران وإندونيسيا، فقد تعاون البلدان في مشاريع صناعية، ووقّعا اتفاقيات ثنائية في مختلف المجالات. وأبرم البلدان اتفاقية مشتركة في عام 2008م، بعد يوم من زيارة الرئيس الإندونيسي سوسيلو بانبانغ يودهويونو لإيران، لبناء مصفاة نفط بقدرة 300 ألف برميل يوميًّا في إندونيسيا، كجزء من مشروع مشترك بين شركة النفط الوطنية الإيرانية وشركة النفط الوطنية الإندونيسية (برتامينا)، ومصنع بطاقة 360 ألف برميل يوميًّا لتكرير الغاز المُسال في ميناء بندر عباس الإيراني، ومصنع لإنتاج مليون طن من اليوريا سنويًّا في جنوب إيران[48].

وبعدما توصَّلت إيران ومجموعة «5+1» في عام 2015م، وهم الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بالإضافة إلى ألمانيا) إلى اتفاق حول خطة العمل الشاملة المشتركة، التي خفَّفت وطأة العقوبات الدولية ضد إيران مقابل تقييد طهران لبرنامجها النووي، رحَّبت إندونيسيا بالاتفاق، وقالت في بيان صادر عن وزارة الخارجية: «أثبتت الاتفاقية فاعلية الطرق السلمية لحل المشكلات، بما يتماشى مع الموقف الإندونيسي، الذي دعا دائمًا إلى الدبلوماسية والمحادثات، من أجل إيجاد حل لمشكلة برنامج إيران النووي»[49]. ومنذ ذلك الحين تطوّرت بسرعة العَلاقات التجارية الثنائية بين إيران ودول جنوب شرق آسيا. وقد أجرى وفد تجاري من إندونيسيا زيارة إلى إيران، قبل شهرين من التوصُّل إلى اتفاق حول خطة العمل الشاملة المشتركة، للمشاركة في «اللجنة

الاقتصادية الإيرانية-الإندونيسية». وأبرم وزير الاتصالات الإيراني حينذاك محمود واعظي ووزير التنسيق الإندونيسي للشؤون الاقتصادية سفيان جليل سفيان جليل اتفاقية خلال هذه الفعالية، لرفع حجم التجارة إلى مليارَي دولار[50].

وسّعت إندونيسيا نطاق تعاونها في قطاع النفط مع إيران بعد فترة وجيزة من التوصُّل إلى اتفاق حول خطة العمل الشاملة المشتركة، فقد أبرم البلدان اتفاقية مربحة يعمل بموجبها البلدان معًا في مشروع بقيمة 8,4 مليار دولار، وبناء مصفاة لتكرير النفط بقدرة 300 ألف برميل في إندونيسيا[51]. وأيضًا أُبرِم اتفاق بين الصين وإندونيسيا وإيران لبناء مصفاة نفط أخرى في عام 2015م، بقدرة تصل إلى 50 ألف برميل يوميًّا في جزيرة جاوة الشرقية بإندونيسيا[52].

بعدما انسحبت إدارة دونالد ترامب من خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2018م، وأُعيد فرض العقوبات السابقة وأضيفت عقوبات جديدة أخرى على إيران، وعقوبات أيضًا على أي دولة تشتري النفط من إيران، وكذلك على المؤسسات المالية التي لها معاملات مع البنوك الإيرانية، أصدرت إندونيسيا بيانًا أعربت فيه عن «أسفها» على الخطوة الأمريكية[53]، ووصف بيان صادر عن وزارة الخارجية الإندونيسية خطة العمل الشاملة المشتركة بأنها إنجاز مهم للدبلوماسية، فقد كان لها دورٌ في تعزيز منع انتشار الأسلحة النووية وإرساء الاستقرار العالمي، وهو موقف يصُبّ في صالح إيران[54].

لكن في الأخير، تأثَّرت الشركات الإندونيسية بانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، إذ وجَّهت محكمة مقاطعة كولومبيا الأمريكية في عام 2019م إلى مواطن إندونيسي يُدعى سوناركو كونتيجورو وثلاث شركات مقرها إندونيسيا، هي: «PT MS Aero Support» و«PTKandiyasa Energi Utama» و«PT Antasena Kreasi»، تُهمًا بسبب انتهاك العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، من خلال تصدير بضائع وتقنيات أمريكية المنشأ إلى شركة طيران «ماهان إير» ومقرها طهران، التي أُدرِجت سابقًا في «قائمة المواطنين المعيَّنين خصيصًا والأشخاص المحظورين/SDN»، لتقديمها الدعم المالي والمادي والتقني لـ«فيلق القدس» التابع للحرس الثوري الإيراني[55].

وبعد مرور عام وجَّهت المحكمة الفيدرالية الأمريكية في المنطقة الشرقية من ولاية فرجينيا 19 تُهمة إلى مواطنَين إيرانيَّين، هما صهيب علي مولاي ومحسن فقيهي، ومواطنَين إندونيسيَّين هما أرنولد كونانغ وألفريتس كونانغ، تتعلق بتصدير قطع غيار طائرات أمريكية إلى إيران، الأمر الذي ينتهك قوانين التصدير الأمريكية والعقوبات المفروضة على إيران. كما أشار قرار المحكمة إلى وجود «شركات وهمية» لها مكاتب

في إندونيسيا، تُســتخدَم لإخفاء بلد المنشأ، لتسهيل شراء وتصدير قطع غيار طائرات أمريكية الصنع إلى إيران[56].

وفي عــام 2020م امتنعت إندونيســيا عن التصويت، ردًّا على مشــروع قرار مجلس الأمــن التابع للأمــم المتحدة الداعي إلى تمديد حظر الأســلحة المفــروض على إيران، الذي اقترحته الولايات المتحدة الأمريكية. وحسب ما أفادت به مديرة الأمن الدولي ونزع السلاح بوزارة الخارجية الإندونيسية، غراتا إنداه وردانينغتياس، فإنّ سبب امتناع جاكرتا عن التصويت هو أن مشروع القرار الأمريكي يتعارض مع خطة العمل الشاملة المشتركة[57]. وبعد مرور عام، أشاد وزير الخارجية الإيراني السابق جواد ظريف بموقف إندونيسيا الداعم لخطة العمل الشاملة المشتركة، ولتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2231[58]، وذلك خلال زيارة الوزير إلى إندونيســيا. كما أعرب ظريف عن أمله في اســتمرار العَلاقات التجارية بين البلدين في التحسُّــن، من خلال إنشاء لجنة الأعمال المشتركة بين البلدين، وإبرام اتفاقيات أخرى[59].

ومنذ بدء المحادثات حول خطة العمل الشــاملة المشــتركة، أعربت إندونيســيا عــن دعمها للتوصُّل إلى اتفاق بين إيران ونظرائها الغربيين. وحســب ما أفاد به مبعوث إندونيسيا إلى طهران أوكتافيو عليم الدين، بأن خطة العمل الشاملة المشتركة هي الخيــار الوحيد أمام إيران والمجتمع الدولي من أجل إحراز التقدم ومتابعة أنشــطة إيران النووية السلمية المزعومة. وذكر المبعوث كذلك أن إندونيسيا يمكنها شراء غاز البترول المُسال من إيران، بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، التي كانت محظورة في السابق بسبب الحظر المفروض، وقد أســهمت هذه الخطوة في زيادة التجارة الثنائية بين إندونيسيا وإيران[60].

أعرب الممثل الدائم لإندونيســيا لــدى الأمم المتحدة في فيينا درمانســجه جومالا، عن دعم إندونيسيا لخطة العمل الشاملة المشتركة، خلال اجتماع لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي الوقت الذي حثّ فيه الممثل الدائم الإندونيسي الولايات المتحدة الأمريكية على استئناف المفاوضات مع إيران، أشاد أيضًا بالتطوّرات الإيجابية، كالاتفاقية التقنية الثنائية مع إيران، التي تســمح بموجبها لمراقبي الوكالة الدولية من أداء مهامّها في متابعة وتفتيش برنامج إيران النووي[61].

وفي عام 2021م اتفقت كل من إيران وإندونيسيا على إتمام المفاوضات بشأن «اتفاقية التجــارة التفضيلية» بين البلدين، وذلك خلال اجتمــاع افتراضي بين عبد الرضا زيبب مســاعد وزير الخارجية الإيراني والمدير العام لمنطقة آســيا والمحيط الهادي وإفريقيا بوزارة الخارجية الإندونيسية عبد القادر جيلاني، في مايو 2022م[62].

وأجرى وفد إندونيسي برئاسة منسِّق الصناعة والتنمية في مجلس النواب الإندونيسي رشمات غوبل زيارة إلى طهران، إذ أكد الجانب الإيراني خلال المباحثات ضرورة تشكيل فريق عمل متخصص لوضع خطة لتعزيز التعاون، من أجل توسيع العَلاقات التجارية بين البلدين. وأكد الجانب الإيراني أيضًا أن الالتزامات التجارية التي جرى التعهُّد بها خلال زيارة الرئيس ويدود لإيران في عام 2016م لم ترَ النور بعد[63].

**2. جدول أعمال الزيارات والاجتماعات الثنائية:**

لقد ظلَّت التفاعلات الدبلوماسية الرسمية بين إيران وإندونيسيا قائمة بعد الثورة الإيرانية، كما ذكرنا سابقًا، على الرغم من المخاوف الإندونيسية إزاء انتشار النموذج السياسي لـ«الديمقراطية الدينية»، الذي يتعارض مع قِيَم إندونيسيا العلمانية والشاملة[64]، ويخالف المعتقدات الدينية لغالبية مسلمي البلاد. لكن نجحت إيران في كسب تعاطُف قسم كبير من الإندونيسيين، الأمر الذي جرى استغلاله خلال زيارة كبار الشخصيات الإيرانية إلى إندونيسيا.

كانت الزيارة الرسمية للرئيس الإيراني الأسبق محمود أحمدي نجاد إلى إندونيسيا عام 2006م خير مثال على الشعبية التي تحظى بها إيران في البلاد. وحسب ما أفادت به برقيات دبلوماسية أمريكية سرية نُشِرت على موقع «ويكيليكس»، بعنوان «إندونيسيا/إيران»، بأن «أحمدي نجاد ضيف صعب المراس»، سعت إندونيسيا للعب دور دبلوماسي للمساعدة في حل الصراع بين إيران والولايات المتحدة. وعلى الرغم من إبداء إندونيسيا الرغبة في لعب دور بنّاء وسيط، فإن البرقيات الأمريكية أشارت إلى أن الرئيس الإندونيسي آنذاك سوسيلو بامبانج يودويونو قد فوجئ بتصُّرفات أحمدي نجاد العدوانية، وأيديولوجيته المتشدِّدة، وسلوكه غير المحترم تجاه مضيفيه الإندونيسيين، خلال زيارته الرسمية إلى جاكرتا، خصوصًا «خطابه العدواني، وانتهاكاته للبروتوكول، مما أزعج الرئيس يودويونو وأحرجه»[65].

استقبل الطلاب الإندونيسيون والجماعات الإسلامية أحمدي نجاد بحفاوة بالغة خلال زيارته لإندونيسيا، إذ وصف نجاد خلال لقاءاته وخلال الفعاليات العامة إسرائيل بأنها «سرطان»، وأنها نظام «استبدادي»، وكرَّر قوله إنّ الإسلام سيحل محل الديمقراطية الليبرالية باعتبارها الأيديولوجيا المهيمنة في هذا العالم. ودعا نجاد أيضًا جميع المسلمين إلى رفض الديمقراطية الليبرالية والغربية. أشارت البرقيات الأمريكية أيضًا إلى قول الرئيس يودويونو إن أحمدي نجاد استخدم نفس هذا الخطاب في «قمة مجموعة الثمانية/D-8» في بالي، من أجل حشد الدعم لبرنامج بلاده النووي. الجدير بالذكر هُنا أن «مجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية»، وتُعرَف أيضًا بـ«D-8» هي منظمة دولية تضُم ثماني دول إسلامية تسعى لتعزيز التعاون الاقتصادي في ما

بينها. وتُضيف البرقيات المسرَّبة أن الرئيس يودويونو كان قلِقًا من تأثُّر سمعته وسمعة إندونيسيا الدولية، بسبب عَلاقة بلاده بأحمدي نجاد[66].

وكشفت فقرة أخرى من البرقيات الأمريكية المسرَّبة أن مستشار الرئيس الإندونيسي لشؤون الأمن القومي باتي جلا قال: «كان الرئيس يودويونو في مزاج سيئ، ويعتقد أن أحمدي نجاد أساء أدب الضيافة الإندونيسية، بسبب إطلاق بعض الإساءات اللفظية ضد إسـرائيل، وأيضًا بسـبب أفعاله الحادة في أثناء وجوده على التراب الإندونيسي. إن مثل هذه التصريحات يجب أن تكون موجَّهة إلى الجمهور المحلـي في إيران فقط، لكن القيام بذلك الفعل في أثناء زيارته لدولة أخرى أمر غير محترم للمضيف. وينتاب (يودويونو) القلق الآن من أن سمعة إندونيسيا الدولية قد تضرَّرت بسبب الارتباط بهذه التصريحات اللاذعة»[67].

وفـي أثناء محاضرته ضيفًـا على جامعة «ديبوك» دافع نجاد عـن البرنامج النووي الإيرانـي وانتقد إسـرائيل بشـدة، وقوبل خطابـه بتصفيقٍ حـادٍّ من الحشـد الطلابي المتحمـس. وفي المحاضرة رفع بعض الطلاب لافتات كُتب عليها «إيران في قلوبنا» و«الطاقة النووية من أجل السلام»، وعندما أعجب أحمدي نجاد بسؤال أحد الطلاب الحاضرين قدم إليه مباشرةً منحةً دراسية، مما أثار تصفيقًا حارًّا لدى الحضور[68].

أجرى الرئيس الإندونيسي جوكو ويدودو زيارة رسمية لإيران في ديسمبر 2016م، بعد عـام تقريبًا من البدء بتنفيذ الاتفـاق النووي، عقد خلالها اجتماعات ثنائية مع الرئيس الإيراني حسـن روحاني، وتطرَّق الرئيسان إلى سُـبُل التعاون في قطاع الطاقة[69]. وتعهَّد الرئيس الإندونيسي خلال الاجتماع بشراء أكثر من 500 ألف طن متري من غاز البترول المُسـال من إيران[70]، ورافق الرئيس ويدودو 60 من رجال الأعمال الإندونيسـيين، بحثوا فرص التجارة والاسـتثمار في إيران. كما عقد الرئيس ويدودو اجتماعًا منفصلًا مع آية الله علي خامنئي. وذكر البيان الصحفي للاجتماع الصادر عن مكتب المرشد الأعلى لإيران أن المسـتوى المتدني للتبادلات الاقتصادية بين إيران وإندونيسـيا لا يعكس القدرات الكبيرة للبلدين. وجاء في البيان أنه «يجب زيادة حجم التبادلات الاقتصادية بيـن البلدين إلى مبلغ يصل إلى زهاء 20 مليار دولار سـنويًّا، من خلال تحديد أُطُر زمنية واضحة المعالم»[71].

## خلاصة

تخلُص هذه الدراسة إلى ملاحظتين، أولًا: تأمل إندونيسيا في ترسيخ مكانتها باعتبارها «قوة محايدة» في العَلاقات الدولية، من خلال الانخراط في عَلاقات ثنائية ومتعدّدة الأطراف مع إيران. وتأمل إندونيسـيا في الاستفادة من كونها الدولة التي تضُم أكبر عدد من المسلمين في العالم، بلعِب دور استباقي أكبر في سدّ فجوة الخلافات بين إيران

والغرب. وقد سـلَّطت الأزمة الروسية-الأوكرانية القائمة حاليًّا الضوء على سياسة جاكرتا الخارجية الطموحة، من أجل فرض نفسها على الساحة الدولية، وأفضل مثال على ذلك الزيارات الرسمية التي قام بها الرئيس الإندونيسي ويدودو إلى كل من موسكو وكييف.

ثانيًا: أبدت جاكرتا معارضتها الشديدة لأي «شعبوية» إيرانية، أو خطابات ثورية داخل حدودها، ويمكن أن نستنتج ذلك من عدم قيام أي رئيس دولة إيراني بزيارة رسمية إلى إندونيسـيا، منذ الزيارة المثيرة للجدل التي قام بها الرئيس الإيراني الأسـبق محمود أحمدي نجاد عام 2006م.

سوف يحدّد إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة من عدمه العامل الرئيسي لمستقبل العَلاقات بين إيران وإندونيسيا. وتسعى جاكرتا، مدفوعة بـ«البراغماتية الاقتصادية»، إلى تحسين عَلاقاتها الاقتصادية مع إيران، خصوصًا في قطاع الطاقة. وسوف تتشجَّع الحكومة والشركات الإندونيسية للدخول في سوق الطاقة الإيرانية، في حال إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة، لكن قد لا يكونون متحمِّسين، كما حصل بعد توقيع الاتفاق النووي عام 2015م، بسبب التجارب السيئة بعد انسحاب إدارة ترامب من خطة العمل الشاملة المشـتركة والأحداث الأخيرة المتمثلة بمقتل قائد «فيلق القدس» السابق قاسم سليماني، التي أدت إلى تصعيد التوترات بين إيران والولايات المتحدة، وتصاعُد الهجمات التي تشنّها ميليشيات الحوثي المدعومة من إيران على السعودية والإمارات. وقد أدى المأزق الذي وصلت إليه محادثات فيينا بسبب الصراع الروسي-الأوكراني إلى وضع جاكرتا في موقف حرج، إذ لم يعُد الحياد وسياسة «البراغماتية الاقتصادية» مع طهران خيارًا ناجعًا. وفي الوقت نفسـه ستسـتمر إيران في اسـتخدام جميع الموارد المتوفرة لها، من الأقلِّية الشـيعية في إندونيسـيا إلى خطابها الثوري والمعادي للغرب، من أجل تعزيز مكانتها ونفوذها في البلاد.

## المراجع والمصادر

(1) «Islam in Asia: Diversity in Past and Present Exhibition: Islam in Southeast Asia,» Cornell University Library, November 2016, accessed June 21, 2022, https://guides.library.cornell.edu/IslamAsiaExhibit/IslamSEAsia
(2) Umar Assegaf,» Aspects of Shiism in contempory Indonesia: A Quest for Social Recognition in Post-Suharto Era (1998-2008)"; in Shiism in Southeast Asia: Alid Piety and Sectarian Constructions, edited by Chiara Formica and Michael Feener, (New York: Oxford University Press, 2015), 160, accessed June 20, 2022.
(3) Chiara Formichi,» One Big Family? Dynamics of Interaction Among the Lovers of the Ahl Al-Bayt in Modern Java"; in Shiism in Southeast Asia: Alid Piety and Sectarian Constructions, edited by Chiara Formica and Michael Feener, (New York: Oxford University Press, 2015), 269, accessed June 20, 2022,
(4) Hilman Latief, «The identity of Shi'a sympathizers in contemporary Indonesia,» Journal for Indonesian Islam 2, no. 2 (December 2008), accessed June 26, 2022, https://bit.ly/3xW3o5J
(5) «Facts and Figures,» Embassy of Indonesia, Washington, DC, DOI: July 2021, accessed June 23, 2022, https://bit.ly/3rdCByd
(6) "Indonesia seizes tankers from Iran, Panama for alleged oil smuggling," La Prensa Latina Media, January 25, 2021, accessed June 25, 2022, https://bit.ly/3UIu6bJ
(7) Robert Bristel, "Gangs from Africa, Iran muscle in on Southeast Asia drugs: U.N.," Reuters, November 29, 2011, accessed June 22, 2022, https://reut.rs/3fpniQ7
(8) European Monitoring Center for Drugs and Drug Addiction, Methamphetamine developments in South Asia: the situation in Iran and the implications for the E.U. and its neighbours, (Lisbon, Agency of the European Union, 2021), 15, accessed June 20, 2022, https://bit.ly/3xV2SoG
(9) "Indonesia's Bali customs arrest seven Iranians with drugs," Trend News Agency, December 10, 2009, accessed June 21,2022, https://en.trend.az/iran/1597628.html
(10) "Indonesia arrests 10 Iranians for methamphetamine trafficking," Hindustan Times, October 21, 2009, accessed June 20, 2022, https://bit.ly/3CdYiV6
(11) "Iranian Citizen Arrested to Smuggle Drugs," Bali Antara News, February 27, 2014, accessed June 21, 2022, https://bit.ly/3dNl8to
(12) "Indonesia sentences Iranian-led drugs gang of 12 to death by firing squad," Al Arabiya English, April 7, 2021, accessed June 21, 2022, https://bit.ly/3DWOEY9
(13) Asmiati Malik and Scott Edwards, «Saudi Arabia's influence in Southeast Asia – too embedded to be disrupted?» The Jakarta Post, November 16, 2018, accessed June 20, 2022, https://bit.ly/3BQtF6E
(14) Heru Andriyanto, «Jokowi Thanks UAE for Naming a Street after Him on 6th Anniversary as President,» Jakarta Globe, October 20, 2020, accessed June 28, 2022, https://bit.ly/3DWUrgw
(15) «MWL Initiatives,» Muslim World League, 2022, accessed June 29, 2022, https://themwl.org/en/mwl-initiatives
(16) "Indonesia, MWL sign agreement on Prophet Museum construction,» Union of OIC News Agencies, October 26, 2020, accessed June 29, 2022, https://bit.ly/3rbRhhg
(17) Ramadi Ahmad, «Nusantara Islam: Seeking a New Balance in the Muslim World,» The Hudson Institute, January 20, 2021, accessed June 23, 2022, https://bit.ly/3raqlOV
(18) Ali Ansari and Kasra Aarabi, «Ideology and Iran's Revolution: How 1979 Changed the World,» Tony Blair Institute for Global Change, February 11, 2019, accessed June 23, 2022, https://bit.ly/3cAa4LB
(19) Mohammad Saqr Alsulami, «Militarization of Shiism,» in Military Institution in Iran between Revolution and Statehood, edited by Mohammad Alsulami and Fathi Almaraghy (Riyadh: Rasanah International Institute for Iranian Studies, 2018), 114.
(20) Chiara Formichi, «Lovers of the Ahl al-Bayt,» Inside Indonesia, September 25, 2011, accessed June 24, 2022, https://bit.ly/3RhskvB
(21) Latief, Journal for Indonesian Islam, 307.
(22) قوّات الحشد الشعبي: تحالفٌ في العراق يتكون من أربعين ميليشيا مدعومة من إيران ومتسقة مع الحرس الثوري الإيراني. (22) أدرجت الولايات المتحدة معظم الميليشيات التابعة للحشد الشعبي على قوائمها للإرهاب.

(23) Daniel Dayan, «Afghan Migrants in Iran Get a Simple Choice: Fight in Syria or be Deported,» Iran Wire, February 04, 2021, accessed June 28, 2022, https://iranwire.com/en/features/68842/

(24) S.M. Mirmohammad Sadeghi and R. Hajimineh, «The Role of Iran's 'Soft Power' in Confronting Iranophobia,» MGIMO Review of International Relations 12: 4, 2019, 220, accessed June 25, 2022,DOI: 10.24833/2071-8160-2019-4-67-216-238.

(25) Farish A. Noor, The Malaysian Islamic Party PAS 1951-2013: Islamism in a Mottled Nation (Amsterdam: Amsterdam University Press, 117, 2014), 67 , accessed June 29, 2022, http://www.jstor.org/stable/j. ctt12877qq.1

(26) Farish A. Noor, The Malaysian Islamic Party PAS 1951-2013: Islamism in a Mottled Nation, 117.

(27) Dicky Sofjan, «Forty Years After the Islamic Revolution of Iran: An Indonesian Perspective,» Jurnal Studi Agama-agama 9 no. 2 (2019): 165, accessed June 29, 2022, http://jurnalfuf.uinsby.ac.id/index.php/religio/article/view/653/589

(28) Mohamad Rezky Utama , Yon Machmudi & Muhamad Syauqillah «Islamic Cultural Center Jakarta: A Unique Type of Iranian Public Diplomacy,» School of Strategic and Global Studies, Universitas Indonesia, October 24-26, 2018, accessed June 29, 2022, https://bit.ly/3Rgtfwb

(29) «Iran Corner reopens at Indonesian university,» Tehran Times, Novermber 06, 2010, accessed June 25, 2022, https://www.tehrantimes.com/news/229919/Iran-Corner-reopens-at-Indonesian-university

(30) Latief, Journal for Indonesian Islam, 306.

(31) Assegaf, «Assegaf, «Aspects of Shiism in contempory Indonesia,» 254.

(32) Latief, Journal for Indonesian Islam, 306.

(33) Assegaf, «Aspects of Shiism in contempory Indonesia,» 253.

(34) Latief, Journal for Indonesian Islam, 312, 313.

(35) Ibid., 306.

(36) Christoph Marcinkowski, Shi'ite Identities: Community and Culture in Changing Social Contexts (Piscataway: Transaction Publishers, 2010), 207.

(37) "The Indonesian Embassy in Tehran and the Students Association are organizing a national dialogue," Newsbreezer, August 11, 2018, accessed June 30, 2022, https://bit.ly/3fpl7fp

(38) برنامج منح تقدمه إندونيسيا للطلاب الأجانب من الدول التي تربطها بها عَلاقات دبلوماسية لدراسة اللغة والثقافة الإندونيسية. لمعرفة المزيد عن برنامج المنح انظر: Hendarman, "About Us," DARMASISWA Scholarship Program, accessed September 7, 2022.

(39) Lachin Rezaian, «Indonesia to provide Darmasiswa Scholarship for Iranian students,» Mehr News Agency, January 19, 2019, accessed June 22, 2022, https://bit.ly/3SjKSfK

(40) Elva Nurrul Prastiwi,"Dialog Budaya Indonesia – Iran," Gerusi, September 05,2021, accessed June 29, 2022, (Bahasa Indonesia), https://bit.ly/3xRmBW7

(41) Ary Hermawan, «Iranian press offers to cooperate with Indonesia,» The Jakarta Post, May 12, 2009, accessed June 30, 2022, https://bit.ly/3DZ13eo

(42) «Indonesia, Iran strengthen media interaction,» Embassy of the Republic of Indonesia in Havana, The Republic of Cuba, March 25, 2015, accessed June 28, 2022, https://bit.ly/3SBIL6R

(43) «Iranian Nowruz Festival kicks off in Indonesia,» Iran Press News Agency, March 28, 2022, accessed June 27, 2022, https://bit.ly/3SCbHM8

(44) Nur Yasin, «Indonesians Get a Taste of Iranian Cinema During Jakarta Screening,» Jakarta Globe, October 2, 2019, accessed June 25, 2022, https://bit.ly/3xX7PgC

(45) «Berlinale to screen four movies from Iran,» Tehran Times, November 6, 2021, accessed June 23, 2022, https://bit.ly/3LLGW52

(46) Krithika Varagur, «Iran-Funded Center a Lifeline for Jakarta's Marginalized Shia Minority,» Voice Of America, October 3, 2017, accessed June 26, 2022, https://bit.ly/3LJ3mEd

(47) «Indonesia/Iran,» The Observatory of Economic Complexity, 2020, accessed June 28, 2022, https://bit.ly/3SCIxwc

(48) «Iran and Indonesia Sign Refinery Deal,» Middle East Business Intelligence, March 11, 2008, accessed June 29, 2022, https://bit.ly/3UJL3Te

(49) «Indonesia Welcomes Iran's Nuclear Agreement,» Antara Indonesian News Agency, July 15, 2015, accessed June 20, 2022, https://bit.ly/3DXzRN8
(50) «Indonesia Eyes Iran Post-Sanctions Market Share,» Financial Tribune, July 25, 2015, accessed June 21, 2022, https://bit.ly/3dRTvPH
(51) "Iran, Indonesia clinch lucrative oil deal,» AZERTAC News Agency, August 11, 2016, accessed June 30 ,2022, https://bit.ly/3fnMiap
(52) «Iran to Build $8.4b Refinery with China, Indonesia,» Financial Tribune, August 09, 2016, accessed June 23, 2022, https://bit.ly/3LLHcB2
(53) «Indonesia Regrets U.S. withdrawal from Iran Nuclear Deal,» Republika, May 10, 2018, accessed June 20, 2022, https://bit.ly/3SCIXCM
(54) MoFA Indonesia Twitter post, May 9, 2018, 2:28 p.m., accessed June 21, 2022, https://bit.ly/3TiZ1dj
(55) «Indonesian Citizen and Three Indonesian Companies Charged with Violating U.S. Export Laws and Sanctions Against Iran,» The United States Department of Justice, December 17,2019, accessed June29, 2022, https://bit.ly/3xUe7h4
(56) «Four Foreign Nationals Charged with Iran Sanctions Violations,» The United States Attorney's Office: Eastern District of Virginia, August 28, 2020, accessed June 29, 2022, https://bit.ly/3Cdiczz
(57) «Indonesia abstains on U.S. Resolution Extending Iran Arms Embargo,» Antara Indonesia News Agency, August 15, 2020, accessed June 28, 2022, https://bit.ly/3dPgmeY
(58) في 20 يوليو 2015م اعتمد مجلس الأمن الدولي قرار رقم 2231 الذي صادق فيه على اتفاق خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) بشأن برنامج إيران النووي.
(59) «Iran praises Indonesia's stand on Nuclear Deal,» Antara Indonesian News Agency, April 20,2021, accessed June 28,2022, https://bit.ly/3RlKWKB
(60) «Indonesia Reiterates Support for JCPOA,» Tasnim News Agency, January 23, 2018, accessed June 24, 2022, https://bit.ly/3RoS09G
(61) «Indonesia urges for a Return to Multilateral Diplomacy for Nuclear Iran,» Ministry of Foreign Affairs of the Republic of Indonesia, March 8, 2021, accessed June 30, 2022, https://bit.ly/3BQIDth
(62) «Indonesia, Iran agree to complete Preferential Trade Agreement Negotiations,» Indonesia Window, June 29, 2022, accessed January 21, 2021, https://bit.ly/3dK2dPY
(63) «Iran, Indonesia discuss ways to boost mutual trade,» Tehran Times, May 07, 2022, accessed June 20, 2022, https://bit.ly/3C9RurA
(64) Sumanto Al Qurtuby, «Saudi Arabian and Indonesian Networks: Migration, Education and Islam,» (Dublin, I.B Tauris, 2020), 28.
(65) «Indonesia/Iran: Ahmadi-Nejad A Difficult Guest,» WikiLeaks, May 14, 2006, accessed June 23, 2022, https://bit.ly/3DZ1KEw
(66) Ibid.
(67) Ibid.
(68) Ibid.
(69) «Indonesian President arrives in Iran,» Iran Daily, December 13, 2016, accessed June 29, 2022, https://bit.ly/3CcH9ek
(70) Ina Paulina, «R.I. to buy LPG from Iran, team up on energy,» The Jakarta Post, December 15, 2016, accessed June 23, 2022, https://bit.ly/3CdBl4v
(71) «Ayatollah Khamenei in meeting with Indonesian president: Islamic countries must strengthen one another,» The Office of The Supreme Leader, December 15, 2016, accessed June 21, 2022, https://bit.ly/3DWF4EB

# أثر العوامل الداخلية والخارجية على العَلاقات الإيرانية-الكورية الجنوبية

**د. محمد شاكر محمد حسين**

أستاذ العلوم السياسية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس

## مقدمـــة

تُلقِي هذه الدراســة الضوء على ملامح العَلاقات الكوريــة الجنوبية-الإيرانية وأبعادها ومستقبلها في ضوء التطوّرات والمستجدات الراهنة في العَلاقات بين الدولتيــن على خلفية أزمة الأموال الإيرانية المجمدة لدى كوريا الجنوبية بفعل العقوبات، وأهمية الدولتين في النظامين الإقليميين لكلتيهما، ومدى تأثير العامل الدولي في عَلاقاتهما البينية في ظل انتماء كوريا الجنوبية إلى التحالف الدولي الذي تقوده الولايــات المتحدة المتحكمة في النظام الدولي أحادي القطبية، فيما تنتمــي إيران إلى تحالف دولي مناهــض للأحادية القطبية يضــمُ الدول الداعية لنظــام دولي متعــدّد الأقطاب، بينها الصين وروســيا الاتحاديــة وبعض القوى الحليفة الإقليمية والدولية.

في ضوء ذلك تحاول هذه الدراسة مناقشة طبيعة العَلاقات الإيرانية مع كوريا الجنوبية ومآلاتها، وذلك من خلال الإجابة عن تساؤل يستوضح طبيعة العَلاقات الإيرانية-الكورية الجنوبية والعوامل المؤثرة في طبيعة وشكل هذه العَلاقات، وهو ما يرتبط بعدة تساؤلات فرعية تتعلق بمدى أهمية الدولتين في إستراتيجية كلتيهما، وأبعاد العَلاقات بينهما. وتستكشف الدراسة تشابكات العَلاقات وتداخل العوامل الداخلية مع الخارجية، مما يخلق ضرورة تشريح هذه العوامل والمحدّدات لتقديم تفسيرات حول طبيعة العَلاقات الكورية الجنوبية-الإيرانية والنظر في مآلاتها.

تنقسم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسة، يتناول المحور الأول العوامل الداخلية المؤثرة في العَلاقات بين إيران وكوريا الجنوبية، ويتطرق الثاني إلى العوامل الخارجية المؤثرة في العَلاقات بين إيران وكوريا الجنوبية، ويبحث الثالث طبيعة العَلاقات الإيرانية-الكورية الجنوبية، ويستعرض الرابع انعكاسات العوامل الداخلية والخارجية على العَلاقات الإيرانية-الكورية الجنوبية.

## أوّلًا: العوامل الداخلية المؤثرة في العَلاقات بين إيران وكوريا الجنوبية

تنبئ التجارب السياسية عن العَلاقة بين الأيديولوجيا ونظام الحكم بأن التوجهات الأيديولوجية أو المبادئ السياسية الحاكمة تكون معلنة، لكن البراغماتية السياسية تكون هي الحاكمة، في كثير من الأحيان، بصورة أكبر في التحالفات العلنية والسرية بين الدول، أيًّا كان وضعها في النظام الدولي. تقدم طبيعة النظام وتوجهاته في كل من إيران وكوريا الجنوبية تفسيرات جوهرية لنمط ومستويات العَلاقة السائدة بين البلدين، وذلك على النحو الآتي:

### 1. الطبيعة الشمولية والأيديولوجية للنظام الإيراني:

منذ انتصار الثورة الإيرانية نهاية سبعينيات القرن الماضي وإيران يحكمها نظام ديني مؤدلج (ولاية الفقيه) بقيادة «الولي الفقيه»، الذي يمثل «المبعوث الخاص للعناية الإلهية»، يتولى منصبه مدى الحياة ويسيطر على النظام السياسي بأكمله. ويهدف هذا النظام ذو الصبغة الإسلامية في نسختها الشيعية إلى بناء الإمبراطورية الإيرانية العالمية تحت قيادة «الولي الفقيه» من خلال عدة مبادئ، مثل تصدير الثورة، وحماية المستضعفين، ومحاربة المستكبرين، ويطرح رجال الدين في إيران هذا النظام بديلًا للنظام الغربي أو لقوى الاستكبار العالمي، وعلى هذا الأساس أعادت «إيران الثورة» النظر في عَلاقاتها وتحالفاتها الخارجية بشكل مغاير تمامًا لفترة حكم الشاه.

النظام المغاير لنظام الشاه الذي طرحه رجال الدين في إيران، ورسموا من خلاله عَلاقات إيران وتحالفاتها مع العالم الخارجي، أثار حفيظة القوى العظمى ممثلةً في الولايات المتحدة وحلفائها في عديدٍ من المناطق حول العالم ككوريا الجنوبية،

لكونه يطرح نظامًا دوليًّا مغايرًا للنظام الرأسمالي الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة وحلفاؤها حول العالم، وذلك بالنظر إلى سعيها لفرض ذاتها على الساحة الدولية بوصفها نموذجًا أيديولوجيًّا في نهايات القرن العشرين في حقبة تاريخية لم تكُن بعيدة عن تراجع الصراعات الأيديولوجية باقتراب نهاية الحرب الباردة.

ومع انكشاف الطابع الأيديولوجي للنظام الإيراني لا يمكن أن يكون الحكم على إيران قاصرًا على الدوافع النابعة من إطارها الثيوقراطي الحاكم والمنظم لسياساتها الداخلية والخارجية، إذ يبرز الطابع البراغماتي في عديد من مَواطن نظرية ولاية الفقيه ذاتها. كما يبرز أيضًا في توجهات الدولة في عديد من دوائر سياستها الخارجية حول العالم، فعلى سبيل المثال يستند الموقف الإيراني من الولايات المتحدة على أُسُس براغماتية، حتى وإن اشتملت الأيديولوجيا على توصيفات للولايات المتحدة تحمل في طياتها إيحاءً أيديولوجيًّا، لكن يبقى الأساس عمليًّا ومستندًا إلى الواقع الدولي المعاصر[1].

وحال تطبيق التوجه ذاته على الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية الأكثر دينامية مقارنةً بالجوانب الفكرية والثقافية، يبدو كأن التوجهات السياسية تتشكل أولًا بناءً على التفاعلات والتحالفات الدولية وطبيعة النظام الدولي، ثُم أقصر الطرق لتحقيق المكاسب رغم تباين الشعارات الرنانة والتصريحات الاستهلاكية حول الطبيعة الأيديولوجية والثورية للنظام. إذًا، فرغم أن النظام الإيراني استند ولا يزال إلى أيديولوجيا ثورية، فإنه وعبر أكثر من أربعين عامًا حاكمًا ظل يطوّع هذه الأيديولوجيا بما يخدم براغماتيته في تعظيم مصالحه، ومن هنا تأتي العَلاقات البراغماتية مع سيول رغم كونها دولة حليفة لما تعتبرها إيران قوى الاستكبار العالمي.

**2. التوجه «الليبرالي» للنظام في سيول:**

على خلاف النظام الإيراني الذي ينتمي إلى ما يسمى بالحكم الشمولي القائم على حكم الفرد أو القلة، ومِن ثَمّ الميل إلى قوى الكتلة الشرقية، ينتمي النظام الكوري الجنوبي إلى أنظمة الحكم الديمقراطي التعدّدي ومِن ثَمّ الميل إلى قوى الكتلة الغربية. فقد شهدت كوريا الجنوبية منذ تأسيسها عديدًا من التطوّرات السياسية التي قادتها إلى ترسيخ الحكم الديمقراطي عن قناعة شعبية، إذ يحدّد الدستور الكوري شكل النظام بالنظام الرئاسي المتكامل مع الجهاز التشريعي، وتكون فترة الرئاسة بالانتخاب المباشر لمدة خمس سنوات غير قابلة للتجديد[2]، وهذا النظام مغاير للنظم الفردية من ناحية، وينسجم مع النظام «الليبرالي» الأمريكي من ناحية ثانية.

وبفوز يون سوك يول التابع لحزب «سلطة الشعب» (المحافظ) الأكثر انحيازًا إلى الولايات المتحدة على نظيره مرشح الحزب «الديمقراطي الليبرالي» لي جاي ميونغ في الانتخابات الرئاسية، التي أُجريَت في مارس 2022م، يُتوقّع انحياز أكبر لصالح المواقف

الأمريكية ومواقف القوى الحليفة للولايات المتحدة تجاه إيران خلال فترة حكمه في سيول[3].

وعليه، يُعَدّ المحدّد الأيديولوجي أحد أهمّ المحدّدات التي تحلِّل السياسة الخارجية لإيران، وبالنظر إلى ذلك نجد أن إيران لا تزال تعمل من خلال مبدأ تصدير الثورة، فضلًا عن توجهاتها القومية، ودعم مشروعها على حساب الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة، وبناء قدراتها النووية. وبهذا فإنّ إيران تختلف بشكل واضح مع توجهات كوريا الجنوبية، الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة، ولطالما ابتعدت الأهداف السياسية عن العَلاقات التجارية بين كوريا الجنوبية وإيران.

**ثانيًا: العوامل الخارجية المؤثرة في العَلاقات بين إيران وكوريا الجنوبية**

على مستوى مكانة إيران وكوريا الجنوبية على الساحتين الإقليمية والدولية، يقدّم عدد من العوامل تفسيرات لانحسار العَلاقات الإيرانية-الكورية الجنوبية في الجانب الاقتصادي والتجاري وعدم تطويره إلى شراكة ذات أبعاد إستراتيجية، بل ومرور العَلاقات البينية بعديد من الأزمات المتتالية، ومن هذه العوامل ما يأتي:

**1. العامل الكوري الشمالي:**

يُعَدّ العامل الكوري الشمالي أحد أهمّ العوامل المؤثرة في طبيعة العَلاقات الإيرانية-الكورية الجنوبية، نظرًا إلى طبيعة العَلاقات الإيجابية بين طهران وبيونغ يانغ العدوّ اللدود لسيول، ولا سيّما التعاون المشترك في مجال الأنشطة النووية والصواريخ الباليستية. ولطالما أثرت التهديدات المباشرة التي تشكلها بيونغ يانغ في سياسات سيول الخارجية وفي سياساتها تجاه الدول الحليفة لبيونغ يانغ في الشرق الأوسط مثل إيران.

تدرك سيول طبيعة العَلاقات التي تجمع طهران ببيونغ يانغ منذ انتصار الثورة في إيران عام 1979م، إذ جمع تعاون قويّ كوريا الشمالية بإيران بعد الثورة لإدراكها طبيعة النظام الديني الإيراني المعادي للغرب، الذي له عَلاقات سيئة أيضًا مع النظام الكوري الشمالي. وشكّل تزويد بيونغ يانغ لطهران بالسلاح وتكنولوجيا الصواريخ، في حين رفض عديد من العواصم العالمية ذلك، في أثناء الحرب العراقية-الإيرانية في ثمانينيات القرن الماضي، أبرز ملامح الدعم الكوري الشمالي للنظام الثيوقراطي في إيران. كما تعتمد كوريا الشمالية على إيران بوصفها سوقًا للحصول على العملة الصعبة، ومنذ ذلك الحين تستمرّ العَلاقات القوية بين البلدين، ولا سيّما في المجال العسكري، ووصلت إلى حد الشراكة الفعالة[4].

يدرك نظاما طهران وبيونغ يانغ الحاجة المشتركة إلى التنسيق ضد سياسات التطويق الأمريكية تجاههما ورغبتهما في إفقاد الولايات المتحدة، الحليفة لسيول،

موقعها المهيمن على النظام الدولي، إذ يخضع كلا النظامين لحصار وعزلة وعقوبات اقتصاديــة تفرضها الولايات المتحدة والدول الغربية بســبب برامجهما وطموحاتهما النووية. وبسبب العداء الأمريكي المشترك، تبنّت إيران وكوريا الشمالية مواقف سياسية وعسكرية مماثلة، وهي عادةً ما تثير مخاوف حلفاء الولايات المتحدة.

وبينما يتخذ التيار «المحافظ» في سيول اتجاهًا أكثر تشددًا من بيونغ يانغ مقارنةً بمواقف التيار الديمقراطي، فإن العَلاقات مع إيران سوف تكون مرشحة بالتبعية لمزيد من التوتر، إذ أشار الرئيس يول، عندما كان مرشحًا رئاســيًّا، في مقال له نشرته مجلة «فورين أفيرز» الأمريكية في فبراير 2022م، إلى أنه إذا ما انتُخب رئيسًا فستتخذ إدارته موقفًا أكثر تشددًا ضد بيونغ يانغ، منتقدًا بشدة مقاربة سلفه مون جاي التصالحية تجاه بيونغ يانغ، وداعيًا إلى عقوبات أشــد على بيونغ يانغ، التي وصفها بـ«العدوّ الرئيسي» لبلاده[5]. وفي إشارة إلى الأزمة الأوكرانية خلال المناظرة الرئاسية، قال يون إنّ «الأمن القومي للبلد والســلام لا يمكن حمايتهما بالورق والحبر». وفي مناســبة أخرى قال: «الســلام لا معنى له ما لم تدعمه القوة»[6]. بالتالي، فإنّ سياسات يول المتشددة تجاه بيونغ يانغ ومضيّه لتعزيز التعاون العســكري مع واشنطن في شرق آسيا سيكون له بالغ الأثر في العَلاقات بين الكوريتين، وفي عَلاقاتهما وتحالفاتهما الخارجية، ولا سيّما في الشرق الأوسط[7].

**2. العامل الصيني:**

باتت بكين التي تقود المحور الدولي المعادي للمحور الأمريكي-الأوروبي، الحليف لسيول، من أكبر الشركاء التجاريين لسيول، وأبرز الحلفاء الإستراتيجيين لطهران، وبالتالي تُعَدّ متغيرًا رئيسيًّا في التأثير في نمط العَلاقات بين الدولتين الإيرانية والكورية الجنوبية، إذ تحولت التجارة مع الصين إلى وسيلة ضغط مهمة في سياسات كوريا الجنوبية تجاه حلفاء الصين الإستراتيجيين. كما أدت عَلاقات بكين الوثيقة وتأثيرها الكبير في بيونغ يانغ إلى زيادة أهمية وتأثير الصين في السياسات الخارجية والأمنية لسيول في شرق آسيا[8].

وفي ظــل ما تمثله إيران من قوة إقليمية في منطقة الخليج العربي بشــكل خاص، والشرق الأوسط بشكل عام، نجد أن عَلاقة إيران مع الصين تمثل محدّدًا مهمًّا لتوازنات القوى داخل المنطقة. ومن ناحية أخرى، ترتبط السياسة الخارجية لسيول ارتباطًا وثيقًا بالإستراتيجية الأمريكية، ومِن ثَمّ حاولت سيول اتباع واشنطن في ما يتعلق بسياساتها تجاه إيران واتخاذ قرارات بناءً على المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وحال استمرار سيول في اتباع سياسات غير مواتية بطريقة تجعل إيران تدرك أنها تتبع السياسات الأمريكية ضدها، فإن مثل هذا النهج لا يمكن أن يؤدي فقط إلى زيادة النفوذ الصيني في الشرق الأوسط في مختلف المجالات السياسية والعسكرية

والاقتصادية، لكنه قد يقوّض أيضًا الدور السياسي والاقتصادي لسيول في المنطقة وإيران، مما يعرض مصالحها الاقتصادية مع إيران للخطر[9].

ويرى عديد من الخبراء أن موقف بيونغ يانغ بات أكثر تشددًا تجاه الجارة الجنوبية عل خلفية التصعيد الأمريكي الصيني في بحر الصين الجنوبي عامة وتجاه تايوان خاصة، ولا سيّما على خلفية اتخاذ الصين، الحليف الإستراتيجي لبيونغ يانغ، إجراءات تصعيدية عسكرية عقب زيارة نانسي بيلوسي لتايوان في أغسطس 2022م، بل واعتراضها الشديد على نشر مزيد من نظام «ثاد» الصاروخي في سيول.

**3. العامل الخليجي:**

تتصارع الدول الخليجية مع إيران بحكم مشروعها الأخير التدميري في المنطقة العربية، ومِن ثَمّ يُعَدّ العامل الخليجي من أبرز العوامل المؤثرة في العَلاقات بين طهران وسيول، ولا سيّما أن ما يجمع كوريا الجنوبية بهذه الدول التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة. إضافةً إلى ذلك يضطلع العامل الاقتصادي والتجاري بالتأثير الأكبر في العَلاقات الخارجية لكوريا الجنوبية، ولا سيّما عَلاقاتها مع دول الشرق الأوسط، بما فيها الدول الخليجية، لذلك طوّرت سيول عَلاقات ثنائية مع هذه الدول على نحو يضمن عدم اندلاع أي خلافات تؤثر في مصالحها في الشرق الأوسط. ولذلك انتهجت سياسةً ثنائية تجاه الحلفاء والخصوم توفر لها تحقيق مصالحها بأقل تكلفة سياسية، من بينها فصل العَلاقات الأمنية عن الاقتصادية والتجارية، واتباعها نهجًا حياديًّا قدر الإمكان عند اندلاع الصراعات بين حلفائها وخصومها[10].

وفي ضوء طبيعة المنطقة الخليجية ذات الاحتياطات النفطية الضخمة والأسواق المالية النامية والمزدهرة والبنى التحتية المتطوّرة، فقد شكّلت دولها بديلًا إستراتيجيًّا لسيول في الحصول على الطاقة، إذ احتلّت كوريا الجنوبية عام 2018م المركز الثامن عالميًّا من حيث استهلاك واستيراد النفط الخام. وبلغ استيرادها من دول الخليج نحو 73% من النفط و45% من الغاز المسال. وبلغ حجم التجارة البينية بين كوريا الجنوبية ودول الخليج أوج ازدهاره في عام 2014م، إذ وصل إلى نحو 110 مليارات دولار، وهو ما زاد على 10% من حجم التجارة الكورية مجتمعةً ذلك العام، وقد انخفض هذا الرقم في السنوات اللاحقة نظرًا إلى انخفاض سعر النفط[11].

ومن الجدير بالذكر أيضًا أن حجم التبادل التجاري بين كوريا والخليج ليس قاصرًا فقط على المجال النفطي، إذ تعتبر كوريا الجنوبية السوق الخليجية سوقًا رائجة لبضائعها. وكذا يحتاج الخليج الذي يبحث عن بديل للاقتصاد القائم على النفط إلى شركاء إستراتيجيين جدد، لذلك نجد تعاونًا كبيرًا مع كوريا الجنوبية في أسواق الأشغال الهندسية والمشتريات والإنشاءات والزراعة الذكية والتعاون الدبلوماسي، وفي مجال الدفاع، إذ نشرت كوريا الجنوبية قوّاتها البحرية في الخارج لأول مرة، لتشارك

في فرقة العمل المشتركة (151CTF-) والتحالف لمكافحة القرصنة في خليج عدن والقرن الإفريقي[12]. ولذلك تضع سيول منطقة الخليج، التي يتصارع بعض دولها مع إيران بسبب المشروع التوسعي الإيراني في المنطقة العربية، في أعلى سُلّم أولوياتها بوصفها شريكًا إستراتيجيًّا موثوقًا. وتدعم الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون تعزيز العَلاقات الخليجية-الكورية الجنوبية، في حين تبدي إيران امتعاضها من هذا النهج الذي تتبعه كوريا الجنوبية الحليف للولايات المتحدة تجاه الدول الخليجية.

تنتقد إيران تأييد سيول للوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط لحفظ الأمن وحماية التجارة والسلع الإستراتيجية المارة من مناطق العبور الدولية، إذ تعتبره إيران بمثابة تهديد لأمنها القومي[13]. في المقابل، رحبت الولايات المتحدة ودول الخليج، ولا سيّما السعودية والإمارات العربية المتحدة، بقرار سيول بوصفه إجراءً يشدد الضغوط الدولية على طهران ويصبّ في صالح تحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط الذي يحتوي على مصادر وموارد إستراتيجية وحيوية تهمّ الفواعل الإقليمية والدولية.

وكذلك أسهمت سيول بجهد أمني ولو ضئيل ضمن الجهود الدولية لحماية ممرات العبور الدولية للسلع الإستراتيجية والتجارة عند مضيقَي هرمز وباب المندب الإستراتيجيين، من خلال مشاركتها بوحدة عسكرية تمركزت قبالة السواحل العمانية 2019م[14] لحماية تجارتها وناقلات النفط القادمة إليها، عندما لجأت إيران إلى ما يسمى حرب الناقلات، باستهداف وضرب ناقلات النفط في الخليج العربي، كجزء من إستراتيجيتها لمواجهة إستراتيجية الضغوط القصوى الأمريكية. وفي مطلع 2020م وسّعت وزارة الدفاع الكورية الجنوبية منطقة انتشارها لتصل إلى مياه الخليج العربي، ولكن من أجل تحقيق التوازن في عَلاقاتها مع إيران، وأعلنت أنها لن تكون جزءًا من بعثة الولايات المتحدة البحرية لمواجهة التصعيدات الإيرانية. وبعد أيام من هجمات إيران على المنشأتين النفطيتين السعوديتين في بقيق وخريص في سبتمبر 2019م، طلبت الرياض مساعدة سيول لتطوير نظام الدفاع الجوي في المملكة[15].

يبدو أن سيول منخرطة من جهة في الصراع بين الولايات المتحدة وإيران، ولكن مع ذلك فالأمر الذي يؤكد حدوث تغيير في نهج كوريا يتمثل في أن سيول من خلال إجراء تغيير رئيسي في الدبلوماسية الأمنية-التجارية فضلت العَلاقات مع الدول العربية والخليجية على العَلاقات مع إيران، في وقتٍ تحاول فيه تجنب تعرض العَلاقات التجارية مع إيران للخطر. كما أن المصالح التجارية الكبيرة، الإستراتيجية والدبلوماسية التي انبثقت بوصفها نتائج عن العَلاقات مع مجلس التعاون الخليجي، قادت إلى حدوث تغيير في نهج كوريا الجنوبية إزاء عَلاقاتها مع إيران، فالمتغير الخليجي له بالغ الأثر في سياسات كوريا الجنوبية تجاه إيران ودول الخليج.

**4. العامل الأمريكي:**

يظل العامل الأمريكي أكثر العوامل تأثيرًا في السياسات الخارجية للدول بدرجات متفاوتة، وفي العَلاقات بين طهران وسيول بشكل خاص، ليس فقط لطبيعة العَلاقات الإستراتيجية بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة وفي الجوانب الاقتصادية والعسكرية وطبيعة النظام الكوري التي تتبنى الفكر الرأسمالي الغربي، بل لانضمام سيول إلى المحور الأمريكي، ودور الولايات المتحدة في حماية ورعاية ونموّ التجربة الاقتصادية الكورية الجنوبية من الأساس. ازدهر الاقتصاد الكوري الجنوبي بشكل كبير وسريع للغاية نتيجة رعاية المساعدات الأمريكية والوجود العسكري الأمريكي الذي أسهم في حماية النظام الكوري[16]، وقد لعبت سيول دورًا محوريًّا في مساعدة الولايات المتحدة في أثناء الحرب الباردة في سياسات التطويق للمعسكر الشيوعي بشرق آسيا[17].

وفي إطار هذه الشراكة تلتزم سيول اتباع السياسات الأمريكية تجاه عديد من الخصوم لواشنطن حول العالم وبينهم إيران[18]، وهو ما أثر في سياسة سيول الخارجية تجاه إيران. فعلى سبيل المثال لا الحصر، اضطرت سيول إلى الانضمام إلى العقوبات الاقتصادية الجماعية الأممية التي فُرضت على إيران قبل توقيع الاتفاق النووي 2015م، ثم التزمت العقوبات الاقتصادية ضد إيران التي فرضتها الولايات المتحدة في عهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب منذ عام 2018م. ومع مطلع عام 2022م أعلنت الخارجية الكورية الجنوبية أن الإدارة الأمريكية سمحت لها بدفع تعويض قدره 61 مليون دولار لمجموعة «ديّاني» الإيرانية لتسوية نزاع يعود تاريخه إلى عام 2010م، في إعفاء نادر من العقوبات الأمريكية الصارمة المفروضة على النظام الإيراني. وأوضحت أن «الترخيص يسمح لنا باستخدام النظام المالي الأمريكي لدفع تعويض للمستثمر الإيراني»[19]، وهو ما يفيد بأن سيول لم تستطِع اتخاذ هذا الإجراء إلا بموافقة أمريكية مكتوبة.

وباعتبار أن إسرائيل حليف خاص وقوي لواشنطن بالشرق الأوسط، فإن عَلاقة كوريا بها تمثل عاملًا مؤثرًا في عَلاقتها بإيران، ولا سيّما في ظل تنامي عَلاقات كوريا الجنوبية بإسرائيل خلال الفترة الأخيرة[20]، إذ وقَّع الجانبان الإسرائيلي والكوري الجنوبي اتفاقية التجارة الحرة في 2021م، التي هي في حدِّ ذاتها تُعَدّ علامة واضحة على تحوُّل كبير في اتجاه الدبلوماسية الإقليمية في سيول[21]. كانت كوريا الجنوبية مترددة في تعزيز عَلاقاتها مع إسرائيل الحليف القوي للولايات المتحدة نتيجة شراكاتها مع الدول العربية، لكن مع توقيع بعض الدول العربية لاتفاقات «أبراهام» مع إسرائيل، وإقامة البعض الآخر عَلاقات وإن كان ذلك بشكل غير رسميّ مع تل أبيب، فلم تعُد سيول تشعر بالحاجة إلى توخي الحذر في تطوير عَلاقاتها مع تل أبيب.

## ثالثًا: طبيعة العَلاقات الإيرانية-الكورية الجنوبية

علـــى الرغم من البُعد الجغرافي، فإنّ إيران وكوريا الجنوبية تُعَدَّان دولتين مؤثرتين على المستويين الإقليمي والدولي، وهو ما أعطى تفاعلات البلدين على الساحة الخارجية بالغ الأثر في تشـــكيل طبيعة محدّدة. فتاريخيًّا، كانت إيران من أوائل دول الشرق الأوسط التي أقامت عَلاقات دبلوماسية مع ســـيول، تحديدًا عام 1962م. ومنذ ذلك التاريخ اتضحت العَلاقات الثنائية من خلال الثقة والتعاون في المجالين الدبلوماسي والتجاري، ويرجع ذلك إلى انتماء الدولتين آنذاك إلى المعسكر المعادي للشيوعية تحت قيادة أمريكية، وكانت طهران حينئذ تشكل بالنسبة إلى القضايا المتعلقة بأهداف كوريا الجنوبية، الخاصة بمعاداتها للشـــيوعية ودعمها ضد عدوها التقليدي كوريا الشمالية، أحد الحلفاء المهمين لسيول في منظمة الأمم المتحدة[22].

وبحلول عام 1979م شـــهدت العَلاقات البينيـــة تحولًا جوهريًّا نتيجـــة عرقلة الثورة الإيرانية لجوانب الالتقاء السياسي في عَلاقاتهما وتركها عَلاقات تجارية بحتة، ونتيجةً لذلـــك كان البلدان يكافحان من أجل إقامة رابط تجاري عضوي يكون محصنًا ومعزولًا عن التطوّرات الجيوسياســـية الأوســـع فـــي المناطق المجاورة لهُما[23]. ويمكن القول إنّ السياســـة الخارجية الإيرانية التي تشكلت بعد ثورة 1979م خلقت نموذجًا جديدًا للعَلاقات مع سيول، نتيجةً للصبغة الأيديولوجية والأفكار المعادية للولايات المتحدة الحليف لسيول. وبالتالي، سعت إلى تعزيز العَلاقات التجارية مع سيول على أساس النفعية والمصالح الوطنية.

لكن أيضًا لم يتطوّر التعـــاون التجاري بين طهران وســـيول إلـــى نوع من العَلاقات الاقتصادية ذات الأبعاد الإستراتيجية، بل ظل على المستوى التجاري، ويرجع ذلك إلى عديد من العوامل التي تُعَدّ بمثابة محدّدات داخلية وإقليمية ودولية للعَلاقات بين إيران وكوريا الجنوبية، ولذلك يغلب الطابع البراغماتي وتغليب مبدأ المصلحة على شكل العَلاقات الإيرانية-الكورية الجنوبية، فاقتصرت العَلاقات على الجانب التجاري فقط، وفصلت الدولتان السياســـة عن الاقتصاد والتجارة في سياســـتهما الخارجية بعضهما تجاه بعض.

وبانســـحاب واشـــنطن من الاتفاق النووي بحلـــول الثامن من مايـــو 2018م، تقلّص حجـــم التجارة بيـــن الدولتين نتيجـــة العقوبات التي فرضتهـــا الولايات المتحدة على إيران، وقبل هذه العقوبات كانت إيران تصدّر إلى كوريا الجنوبية النفط وتســـتورد منها معدّات صناعية وقِطَع غيار للسيارات وأجهزة منزلية، كما تحوّلت عَلاقات طهران مع كوريا الجنوبية إلى عداوة بسبب الخلاف حول نحو 7 مليارات دولار من الأصول الإيرانية المجمدة، التي رفضت سيول إعادتها إلى طهران نتيجة العقوبات الأمريكية، وتحوّلت العَلاقة بين البلدين، التي كانت ودّية عبر التاريخ، إلى كراهية نتيجة انعكاس

الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي على عَلاقاتهما بحكم العَلاقات الأمريكية – الكورية الجنوبية الإستراتيجية.

يتضح مما سبق، انسجام سيول مع التوجهات الأمريكية تجاه إيران، وبالتالي التأثير في طبيعة وشكل العَلاقات بين سيول وطهران، مع الفارق في مستويات قوة العَلاقة بين واشنطن وسيول في ظل حكم التيار «المحافظ» أو «الليبرالي» في سيول. ففي ظل حكم الحزب الديمقراطي الذي ينتمي إليه الرئيس السابق مون جاي، حاولت سيول موازنة العَلاقات وإيجاد مسار مستقلّ في العَلاقات الخارجية دون أن يعني ذلك الابتعاد كثيرًا عن الانحياز إلى الولايات المتحدة، أمّا في ظل حكم التيار «المحافظ» في سيول، الذي ينتمي إليه الرئيس الكوري الجنوبي الحالي يون سوك يول، فتجد سيول أكثر انحيازًا إلى واشنطن والتزامًا لسياساتها الخارجية تجاه إيران، ومِن ثَمّ التأثير في طبيعة العَلاقات وعدم توسعها إلى مستويات إستراتيجية غير اقتصادية أو اقتصادية تترتب عليها أبعاد إستراتيجية.

## رابعًا: انعكاسات العوامل الداخلية والخارجية في العَلاقات الإيرانية-الكورية الجنوبية

في ضوء العوامل المؤثرة في العَلاقات الإيرانية –الكورية الجنوبية، التي تُعَدّ محدّدات داخلية وإقليمية ودولية للعَلاقات بين طهران وسيول، التي يغلب عليها الطابع البراغماتي المصلحي، تركزت العَلاقات بين الدولتين المهمتين في الشرق الأوسط وشرق آسيا على الجانب الاقتصادي والتجاري فقط، ولم تتحوّل بعدُ إلى عَلاقات اقتصادية وتجارية ذات أبعاد إستراتيجية بفعل طبيعة العَلاقات الأمريكية –الكورية الجنوبية، والعقوبات الأمريكية المتكررة ضد إيران.

### 1. العامل النفطي في العَلاقات الإيرانية –الكورية الجنوبية:

تُعَدّ كوريا الجنوبية خامس أكبر مستورِد للنفط عالميًّا، وأحد أكبر وأهمّ مشتري النفط الإيراني قبل انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي عام 2018م. وفي المقابل تشكّل عوائد صادرات النفط الإيراني المورد المالي الأهم للميزانية الإيرانية، وقد خفضت سيول استيرادها للنفط الإيراني بعد عام 2018م بمستويات كبيرة كما حدث عام 2013م، حفاظًا على عَلاقاتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، كما انخفضت واردات سيول من النفط الإيراني من 10% في عام 2011م إلى 5% عام 2013م، بعد أن توقفت عن استيراده لمدة شهرين عام 2012م بفعل العقوبات. وبعد حصولها على إعفاء أمريكي مؤقت استمرّ استيراد سيول للنفط الإيراني، ولكن بمعدل أقل من مستويات ما قبل العقوبات[24].

بعد تراجع استيراد سيول للنفط الإيراني في يوليو 2018م بنسبة فاقت 40%، انخفض أكثر في عام 2019م لعدم حصولها على استثناءات جديدة من العقوبات الأمريكية على المشترين للنفط الإيراني، كما جرى تجميد 7 مليارات دولار من أموال النفط الإيراني في البنوك الكورية الجنوبية.

وعلى الرغم من أنّ العقوبات خفضت الواردات في السنوات الأخيرة، فإنّ المصافي وشركات البتروكيماويات الكورية الجنوبية تسعى لتزويد الأسواق الدولية بالنفط الإيراني بعد الحرب الروسية-الأوكرانية وارتفاع أسعار النفط، بسبب توافق النفط الإيراني مع مصافيها، والحظر الذي تفرضه كوريا الجنوبية على واردات النفط الروسي، إذ ازداد الاتجاه لاستبدال النفط الإيراني بالنفط الروسي في كوريا الجنوبية[25].

**2. حجم التبادل التجاري بين طهران وسيول:**

شهدت العَلاقات التجارية بين طهران وسيول عديدًا من المحطات نموًّا وانكماشًا بفعل العامل الأمريكي خلال العقود الثلاثة المنصرمة، غير أن النظر إلى إجمالي العَلاقات التجارية بين البلدين يشي بما لا يدَع مجالًا للشكّ بأن طهران كانت تمثل الشريك التجاري الأكبر والأهمّ لسيول في الدائرة الشرق أوسطية. وظلّت سيول ثالث أكبر شريك لإيران من ناحية الواردات خلال الفترة من 2015م إلى 2018م، ولكن تتذبذب مواقعهما بوصفهما شريكين تجاريين مهمّين بفعل العقوبات الدولية والأمريكية التي تُفرَض بشكل متكرر ضد إيران بسبب طموحاتها النووية، مما يشكّل تحديًا دائمًا لتطوير العَلاقات التجارية الإيرانية-الكورية الجنوبية.

بلغ حجم التجارة بين البلدين نحو 17 مليون دولار عام 2011م، لينخفض إلى 14 مليون دولار عام 2012م بسبب العقوبات الدولية ضد إيران، إذ انخفضت واردات كوريا من إيران من السلع والمنتجات غير النفطية عام 2012م[26].

ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين باستثناء الأعوام 2009م و2012م و2013م و2014م و2015م، مما يشير إلى آثار العقوبات الدولية المفروضة على إيران، إذ أظهرت التجارة الثنائية بين الدولتين اتجاهًا متزايدًا خلال الفترة التي شهدت ارتفاعًا للعقوبات من 2015م إلى 2017م، فخلال عام 2017م صُنِّفَت سيول من أهمّ وأكبر الشركاء الرئيسيين لإيران، وكانت كوريا الجنوبية الشريك الثالث في الصادرات لإيران، وقد حافظت إيران على فائض التجارة مع كوريا الجنوبية خلال الفترة من 2008م إلى 2017م[27].

خلال عام 2019م صدّرت كوريا الجنوبية بمبلغ 282 مليون دولار لإيران (أجهزة تقويم عظام ولوحات تحكم كهربائية وأدوات طبية)، فيما استوردت من إيران خلال العام ذاته بنحو 1,89 مليار دولار (نفط خام وخردة نحاس وفاكهة)، وما يفيد أيضًا بتراجع حجم التجارة البينية بشكل عامّ، بفعل الصراع بين إيران والغرب والعقوبات المفروضة على إيران نتيجة طموحاتها النووية، أن التراجع كان السمة الرئيسية لحجم التبادل التجاري

بين الدولتين، فقد تراجعت صادرات كوريا الجنوبية لإيران بمعدل سنوي نسبته 0,92% من 352 مليون دولار عام 1995م، إلى 282 مليون دولار عام 2019م. وخلال الفترة نفسها انخفضت صادرات إيران إلى كوريا الجنوبية، كما زادت ورادات كوريا من إيران بمعدلات قليلة رغم طول المدة (قرابة ربع قرن) بمعدل سنوي نسبته 2,32%، من 1,09 مليار دولار عام 1995م إلى 1,89 مليار دولار عام 2019م[28].

تشمل المنتجات الرئيسية التي تصدّرها سيول لطهران، خلال مرحلة رفع العقوبات عن إيران، السيارات وقطع الغيار والألواح الفولاذية والمعدات الرقمية والتصوير، بالإضافة إلى الأجهزة المنزلية مثل أجهزة التليفزيونات والثلاجات والمجمدات. في المقابل، العنصر الرئيسي الذي تستورده كوريا الجنوبية من إيران هو النفط الخام، ويشكل نحو 98,3% من إجمالي الواردات. تشمل الواردات الأخرى الغاز الطبيعي المسال، ومنتجات الزنك والمعادن الأخرى، والقشريات، وقنديل البحر، إلخ[29].

**3. معدل الاستثمار في العَلاقات بين طهران وسيول:**

إيران من بين الدول الشرق أوسطية التي تمتلك سوقًا مهمّة لقطع غيار السيارات الكورية والاتصالات السلكية واللاسلكية والإلكترونيات. وقد نفذت الشركات الكورية مشاريع استثمارية عديدة في إيران مثل مشاريع إنشاء البنية التحتية للطاقة في إيران[30]، لكن مع تصاعد التوترات الأمريكية الإيرانية في عهد ترامب، لجأت الشركات الكورية الكبرى مثل «هيونداي» و«سامسونغ» وغيرهما إلى البحث عن أسواق بديلة في أسواق المنطقة والدول المحيطة بإيران.

ومع تولّي رئيس كوري جنوبي «محافظ» مقاليد السلطة في كوريا الجنوبية، يميل إلى استخدام لغة أكثر تشددًا ضد بيونغ يانغ، ما ينعكس بدوره على العَلاقات مع إيران الحليف الشرق أوسطي المهم لكوريا الشمالية، وتوجهاته نحو تعزيز العَلاقات مع دول الخليج العربي التي يتصارع بعضها مع إيران نتيجة مغامراتها الإقليمية التوسعية على حساب جاراتها من الدول العربية والخليجية، فإنه من غير المتوقع أن يبذل الرئيس الكوري جهودًا جبارة لإعادة دخول الشركات الكورية إلى إيران أو لتعزيز العَلاقات الاقتصادية والتجارية بنحو كبير بين البلدين.

## خلاصة

كان يمكن أن تتحسن العَلاقات الاقتصادية بين طهران وسيول عند إفراج الأخيرة عن الأموال الإيرانية المجمدة بعد أن لعبت دورًا إيجابيًّا في المحادثات النووية الأخيرة في فيينا، إذا ما تبنّى الرئيس الكوري الجنوبي الجديد إستراتيجية مماثلة لإستراتيجية الرئيس الكوري السابق، فيما تشهد العَلاقات متغيرًا جديدًا لا يصبّ في صالح تعزيز العَلاقات حتى في حال أفرجت سيول عن الأموال المجمدة، إذ يتبنى الرئيس الكوري الجنوبي إستراتيجية مغايرة ترتكز على تعزيز التحالف مع المحور الأمريكي وحلفاء الولايات المتحدة التقليديين والإستراتيجيين بالشرق الأوسط.

رغم أن سيول تلتزم السياسات والإستراتيجيات الأمريكية التزامًا واضحًا في التعاطي مع الوحدات الدولية وبينها الدولة الإيرانية المعادية للولايات المتحدة، فإنّ الدراسة كشفت عن أن هناك مساحة أو مستوى معينًا للتحرك بما لا يضرّ بالثوابت مع الولايات المتحدة، وذلك على حسب خلفية وانتماءات القائد السياسي في كوريا الجنوبية، فهناك قائد يلتزم بشكل مطلق السياسات والتوجهات الأمريكية «المتشددة» تجاه خصوم الولايات المتحدة، وهناك من يتبع سياسة متوازنة على حدٍّ ما تجاههم، ولكن لا يمكنه الخروج عن الطاعة الأمريكية.

يميل التيار «المحافظ» في سيول إلى اتخاذ مواقف أكثر التزامًا بالسياسات الأمريكية وأكثر تشددًا من بيونغ يانغ وحلفائها، فالرئيس يول، الذي ينتمي إلى التيار «المحافظ»، يتخذ موقفًا أكثر التزامًا بشكل مطلق للولايات المتحدة، وأكثر تشددًا من بيونغ يانغ عن سلفه، معلنًا ذلك صراحة. ومِن ثَمّ، توترت العَلاقات أكثر مع بيونغ يانغ على خلفية تصريح كوريا الشمالية بتقديم سيول مساعدات اقتصادية لبيونغ يانغ نظير التخلي عن برنامجها النووي، وهو ما أثار غضب الكوريين الشماليين وردّ شقيقة زعيم كوريا الشمالية الصارم ضد سيول.

ومن الناحية الدبلوماسية، فإنّ إيران قد تصبح شريكًا دبلوماسيًّا غير مريح لسيول وذلك بالنظر إلى أن سيول هي حليف واشنطن ولها مصالح إستراتيجية في آسيا الوسطى، إذ سعت إيران لممارسة نفوذها وتعزيز سياستها الخارجية هناك، وهو ما قد يجعل بوصلة سيول تتجه أكثر نحو دول الخليج وإسرائيل، فحاليًّا تعطي سيول دول الخليج الأولوية بوضوح.

وختامًا، يمكن القول إنّ العَلاقات التجارية بين كوريا الجنوبية وإيران من الممكن أن تعود إلى سابق عهدها، ولكنها لن ترتقي إلى عَلاقات ذات أبعاد إستراتيجية قوية؛ نظرًا إلى التحالف الإستراتيجي بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، هذا فضلًا عن زيادة التوجُّه الإقليمي لكوريا الجنوبية نحو دول الخليج العربي وإسرائيل، فمن ناحيةٍ من خلال شراكتها مع دول الخليج تضمن أمن الطاقة، ومن ناحيةٍ أخرى تعززتعاونها التكنولوجي مع إسرائيل، وهو ما من شأنه أن ينتج عنه استمرار تراجع العَلاقات مع إيران.

# المراجع والمصادر


(1) مريم رضا خليل، احتواء إيران التطوّر التاريخي والمفاهيمي، الميادين، (14 يونيو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 12 أغسطس 2022م، https://bit.ly/3dq1Xpo

(2) سعيد رشيد عبد النبي، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية، دراسات دولية، العدد 38، تاريخ الاطلاع: 18 أغسطس، 2022م، https://bit.ly/3BWo6oJ

(3) الشرق، فوز مرشح المعارضة بانتخابات الرئاسة في كوريا الجنوبية، (10 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 9 سبتمبر 2022م، https://bit.ly/3CLDxk2

(4) Aejung Kim & Mohammad Jafar Javadi Arjmand, The Foreign Relations of Iranand South Korea: Separation of Economy and Politics, Iranian Review of Foreign Affairs, Vol. 7, No. 1, 2016.

(5) Yoon Suk-yeol, South Korea Needs to Step Up, The Country's Next President on His Foreign Policy Vision, (Feb. 08, 2022), Accessed on: August 24, 2022, https://fam.ag/3R2dgBI

(6) Aejung Kim & Mohammad Jafar Javadi Arjmand, op. cit., p. 25.

(7) Bethany Dawson, Kim Jong-un's powerful sister tells South Korean president to 'Shut his Mouth' in Heated Aid Row, (August 20, 2022), Accessed on: August 25, 2022, https://bit.ly/3BrTKJb

(8) عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، وأحمد شمس الدين ليلة، العَلاقات الصينية-الإيرانية.. آفاق الشراكة الإستراتيجية في عالم متغير، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد 11 (أبريل 2020م)، تاريخ الاطلاع: 26 أغسطس 2022م، https://bit.ly/3xCAhVb

(9) Aejung Kim & Mohammad Jafar Javadi Arjmand, Op.cit., p. 26.

(10) Mohammed Turki Al-Sudairi, South Korea-GCC Economic Relations: An Overview, GRC GULF Papers, No.8 (2012), p.10, Accessed on: August 26, 2022, https://bit.ly/3R0gx4y

(11) كون هيونغ ليي وإن غاردينا، العَلاقات بين دول الخليج وكوريا الجنوبية خاصة وذكية وإستراتيجية، (أبوظبي: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، يوليو 2020م)، ص 4، تاريخ الاطلاع: 01 سبتمبر 2022م، https://bit.ly/3R5N9tS

(12) المرجع السابق، ص 9.

(13) Ashish Dangwal: Clash In Persian Gulf! Iranian Military Attempts To Steal US Navy's Drone Boat; USS Thunderbolt Thwarts 'Illegal Activity, (August 31, 2022), Accessed on: August 25, 2022, https://bit.ly/3BmAgFO

(14) كون هيونغ ليي وإن غاردينا، مرجع سابق.

(15) Heiko Borchert, The Arab Gulf Defense Pivot: Defense Industrial Policy in a Changing Geostrategic Context, Comparative Strategy, 37/4 (Feb. 2019), pp. 5, Accessed on: August 26, 2022, https://bit.ly/3UhfDDw

(16) عبد الرحمن المنصوري، تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح وتحديات المستقبل، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 24 يونيو 2013م)، تاريخ الاطلاع: 23 أغسطس 2022م، https://bit.ly/3SofrAv

(17) المرجع السابق.

(18) Aejung Kim & Mohammad Jafar Javadi Arjmand, Op.cit., p. 23.

(19) إندبندنت عربية، كوريا الجنوبية تحصل على إعفاء أمريكي لدفع تعويض لشركة إيرانية، (13 يناير 2022م)، تاريخ الاطلاع: 25 أغسطس 2022م، https://bit.ly/3cNgcUH

(20) يورو نيوز، اتفاقية التجارة الحرة بين إسرائيل وكوريا الجنوبية تسري في أول ديسمبر، (28 سبتمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 30 أغسطس 2022م، https://bit.ly/3Vdr7sf

(21) روسيا اليوم، رئيس كوريا الجنوبية الجديد يؤكد التصديق على اتفاقية التجارة الحرة مع إسرائيل، (24 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 30 أغسطس 2022م، https://bit.ly/3Lcd80u

(22) بوريا نبي بور، توتر العَلاقات بين كوريا الجنوبية وإيران، مركز البيان للدراسات والتخطيط، (01 مارس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 23 أبريل 2022م، https://bit.ly/3wXy9Hb

(23) Dal Seung Yu, The Future of the South Korea-Iran relationship, East Asia Forum, (Feb.11, 2021), Accessed on: August 23, 2022, https://bit.ly/3RFoOvD

(24) Aejung Kim & Mohammad Jafar Javadi Arjmand, Op.cit., p. 32.

(25) أحمد شمس الدين ليلة، اقتصاد إيران والاتفاق النووي.. تقييم الأداء وسيناريوهات المستقبل وخيارات النظام، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية «رصانة»، 05 أغسطس 2018م)، تاريخ الاطلاع: 30 أغسطس 2022م، https://bit.ly/3D4OugX

(26) المرجع السابق.

(27) Zahra Zamani, Main Characteristics of Bilateral Trade between Iran and South Korea: Focusing on Trade Diversification, World Economy Brief, Korea Institute for International Economic Policy, vol 8, no. 29, (2018), p. 3.

(28) Silvia Boltuc, How the Nuclear Talks Might Influence South Korea-Iran Relations, TISRI, (Jan. 18, 2022), Accessed on: April 23, 2022, https://bit.ly/3Lu24fW

(29) Ibid.

(30) Silvia Boltuc, Op.cit.

# مجلة الدراسات الإيرانية

دراسـات وأبحـاث علميـة متخصصـة

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

## تصدر مجلة الدراسات الإيرانية
## عن المعهد الدولي للدراسات الإيرانية

**نافذتك على إيران من الداخل والخارج**

- دراسات وتقارير استراتيجية حول قضايا الشأن الإيراني الداخلية والخارجية.
- دراسات استشرافية للشأن الداخلي الإيراني.
- دراسات معمقة عن علاقات إيران مع دول العالم.
- شراكات علمية مع معاهد مماثلة محلياً وإقليمياً ودولياً، وتنظيم الندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش حول الشأن الإيراني والمساهمة بفاعلية فيها.
- دورات شاملة متخصصة في الشأن الإيراني.
- تدريب وتأهيل الباحثين والصحفيين المهتمين بالشأن الإيراني.
- تنفيذ دورات أساسية ومتقدمة في اللغة الفارسية.
- نشر وسائط إعلامية مقروءة ومرئية ومسموعة حول الشأن الإيراني.

ISSN 1658-7464